سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٧٤)

بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية القضايا والمعوقات الحاكمة

يوليو ٢٠٠٣

فريق البحث

١- أ.د. مصطفى أحمد مصطفى	الباحث الرئيسى
٢- أ.د. ابراهيم حسن العيسوى	مستشار الدراسة
٣- أ.د. محمد على نصار	عضو فريق البحث
٤- أ.د. سيد محمد عبد المقصود	عضو فريق البحث
٥- د . أحمد عبد العزيز البقلى	عضو فريق البحث
٦- أ.د. محمد عزت عبد الموجود	عضو فريق البحث (من خارج المعهد)
٧- أ.د. على على حبيش	عضو فريق البحث (من خارج المعهد)
٨- أ.د. محمد رؤوف حامد	عضو فريق البحث (من خارج المعهد)
٩- أ. أحمد السمان	عضو فريق البحث (من خارج المعهد)
١٠- أ. عبد السلام محمد السيد	مساعد فريق البحث
١١- أ. داليا احمد ابراهيم	مساعد فريق البحث
١٢- أ. مريم رؤوف فرح	مساعد فريق البحث
١٣- أ. نيفين عبد العزيز حسن	مساعد فريق البحث
١٤- أ. محمد حمدى المسلمانى	مساعد فريق البحث
١٥- أ. عبد الحكم عبد السميع رمضان	مساعد فريق البحث (من خارج المعهد)

سكرتارية البحث:

١- السيدة / ناهد سيد الحويرى

٢- السيدة / وفاء عبد الرحيم الصيفى

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
تمهيـــــــــد	و
المحور الأول : التعليم والبطاله	
١. الجودة النوعية فى التعليم " قضية حاكمة وفريضة غائبة "	
مقدمة	٣
١. ١ تعريف الجودة النوعية	٥
١. ٢ لماذا الإهتمام بالجودة النوعية فى التعليم	٦
١. ٣ مؤشرات الجودة النوعية فى التعليم	١١
١. ٤ معدلات الإنفاق على عناصر الجودة النوعية	١٢
١. ٥ ضعف الجودة النوعية فى أنظمة التعليم العربية	١٧
١. ٦ الجودة النوعية للتعليم وبناء القدرات لزيادة النمو الاقتصادى	١٩
١. ٧ نحو سياسات أفضل	٢٣
مراجع الفصل الأول	٢٥
٢. قضية قصور التشغيل " البطالة وعلاقتها بجودة التعليم " فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية	
مقدمة	٢٩
٢ قضية البطالة " قصور التشغيل " والتعليم فى مصر	٣٠
٣ واقع حال القدرات البشرية المصرية	٣٣
٣. ١ سكان مصر " الموارد البشرية "	٣٣
٢. ٢. قوة العمل المصرية ١٥ سنه فأكثر	٣٤
٣. ٢. ١ تطور حجم قوة العمل ٧٦ - ١٩٩٦	٣٤
٣. ٢. ٢ درجة مساهمة قوة العمل المصرية فى النشاطالاقتصادى	٣٥
٢. ٢. ٣ عدد المشتغلين	٣٦
٢. ٢. ٤ المشتغلين حسب الريف والحضر	٣٧

الصفحة

٤ تطور البطالة فى مصر " أو قصور التشغيل " ٣٨

٤. ١ تطور حجم البطالة ٣٨

٤. ٢ هيكل البطالة ٣٨

٤. ٢. ١ البطاله حسب النوع ٣٨

٤. ٢. ٢ البطاله حسب الريف والحضر ٣٩

٤. ٢. ٣ البطاله حسب السن ٤٠

٤. ٢. ٤ البطاله حسب مرات التعطل ٤١

٤. ٢. ٥ البطاله حسب المستوى التعليمى ٤١

٥ قضية قصور أو نقص التشغيل فى الخطط الخمسية للتنمية ٤٥

٥. ١ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٨٢/٨٣- ٨٦/٨٧ ٤٥

٥. ٢ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٨٧/٨٨- ٩١/ ٩٢ ٤٦

٥.. ٣ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٩٢/ ٩٣ - ٩٦/ ٩٧ ٤٦

٦ نحو إطار " توجهات لسياسة " للتغلب على مشكلة البطاله ٤٨

٦. ١ توجهات " سياسات " تنمية الطلب ٤٩

٦. ٢ توجهات " سياسة" تهذيب العرض ٤٩

٦. ٣ العنايه بالطلب الخارجى على العماله المصريه ٥٠

٧ جودة التعليم وتأهيل القدرات البشريه المصريه هو التحدى ٥٠

مراجع الفصل الثانى ٥٢

المحور الثانى : بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية

٣. " العلم والتكنولوجيا كقضايا حاكمه "

مقدمة ٥٣

٣. ١ أنشطة العلم والتكنولوجيا ٥٤

٣. ١. ١ تقسيم أنشطة العلم والتكنولوجيا ٥٤

٣. ١. ٢ مشروعات البحث والتطوير ٥٦

٣. ١. ٣ مفهوم التكنولوجيا والنقل الحقيقى لها ٥٦
٣. ١. ٤ إنتاج التكنولوجيا وإحتكار القله ٥٧
٣. ١. ٥ علاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع ٥٨
٣. ١. ٦ الأنشطة الوطنيه للعلم والتكنولوجيا .. و .. المعرفه ٥٩
٣. ١. ٧ البحث العلمى فى مصر ٦٠
٣. ٢. مجالات وآليات تنمية القدرات والكفاءات العلميه والتكنولوجية ٦٢
٣. ٢. ١ الإصلاح المؤسسى لبنية العلم والتكنولوجيا ٦٤
٣. ٢. ٢ الموارد ٦٤
٣. ٢. ٣ تعظيم العوائد من إسهامات مؤسسات البحث والتطوير ٦٥
٣. ٢. ٤ الإبتكار والتنافسية كأساس لإستراتيجية التصدير ٦٥
٣. ٢. ٥ نقل التكنولوجيا ٦٦
٣. ٢. ٦ التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة والمشروعات العلميه الكبيرة ٦٧
٣. ٢. ٧ التعاون الدولى ٦٧
٣. ٢. ٨ تكامل العلم والتكنولوجيا مع نسيج الحياه المصريه ٦٨
٣. ٢. ٩ الإنماء المعرفى وأخلاقيات المعرف العلميه والتكنولوجية ٦٩
٣. ٢. ١٠ الإنتاج ٦٩
٣. ٢. ١١ الموارد الطبيعية ٦٩
٣. ٢. ١٢ تنمية البيئة المحلية والإقليمية ٧٠
٣. ٢. ١٣ الموضوعات القومية الكبرى ٧٠
٣. ٢. ١٤ الحاجات الأساسيه ٧٠
٣. ٢. ١٥ البيئة ٧٠
٣. ٢. ١٦ البحوث الأساسيه ٧٠
٣. ٢. ١٧ البنية الأساسية للبحث العلمى والتكنولوجيا ٧٠
٣. ٢. ١٨ تجانس البيئة التشريعية ٧٠
المراجع ٧٢

صفحة

المحور الثالث : القدرات البشريه والإبداع

٤. الإبداع المجتمعى

٤. ١ الخلفيات ٧٦

٤. ٢ رؤى تعريفيه للإبداع المجتمعى ٧٦

٤. ٣ الحاجه والضرورة للإبداع المجتمعى ٧٨

٤. ٤ المتطلبات المنظومية والآليات ٧٨

٤. ٥ النماذج والأمثلة ٨١

٤. ٦ فوائد الإبداع المجتمعى ٨٣

٤. ٧ إستنتاج عام ٨٤

مراجع الفصل الرابع ٨٥

٥. تنمية القدرات البشريه تجاه الإبداع

مقدمة ٨٧

٥. ١ التحديات من حولنا ٨٨

٥. ٢ مدخل منظومى تنموى ٩٤

٥. ٣ المعوقات ١٠٦

المحور الرابع : الإعلام ـ مجتمع المعرفة ـ تمكين المهمشين

٦. الإعلام " قضية بناء وتنمية القدرات البشريه المصرية نحو مجتمع المعرفة والثقافة العلميه

مقدمة ١١٢

٦. ١ الجهود العلمية المبذولة لتأمين دور الإعلام فى نشر المعرفه والثقافة ١١٤

٦. ٢ نحو مجتمع المعرفة ١١٦

٦. ٣ تشجيع الثقافة العلمية ١١٩

خاتمة الفصل ١٢٤
مراجع الفصل السادس ١٢٦
٧. قضية تمكين المهمشين ١٣٠
مقدمة ١٣١
٧. ١ الإطار النظرى ١٣١
٧. ١. ١ الإتجاهات النظرية لتفسير المهمشين ١٣١
٧. ١. ١. ١ الإتجاه الوظيفى والماركسى ١٣١
٧. ١. ١. ٢ الإقترابات التقليدية فى دراسة المهمشين ١٣٢
٧. ١. ١. ٣ البيئة المادية للمهمشين ١٣٦
٧. ٢ نماذج من المهمشين ١٤١
٧. ٢. ١ المتعطلون ١٤١
٧. ٢. ٢ عمالة الأطفال ١٤٢
٧. ٢. ٣ القطاع غير الرسمى ١٤٣
٧. ٢. ٤ المتسولون ١٤٤
٧. ٢. ٥ الأطفال المشردون وأطفال الشوارع ١٤٥
٧. ٣ مقترح لوضع آليات تمكين المهمشين ١٤٥
مراجع الفصل السابع ١٤٨

الخاتمة ... بناء وتنمية القدرات البشرية المصريه - من أين نبدأ ؟ . ١٥٠

تمهيد

إن بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية هو المكافئ الموضوعى والعملى لبناء وتنمية القوة الذاتية التى تنصب أساساً على تنمية الثروة البشرية التى تظل ميزة نسبيه يجب أن تتحول إلى قدرة تنافسية . إن هذه الثروة البشرية منذ فجر التاريخ كانت وستبقى الملاذ لأنهم خير أجناد الأرض وهى الرصيد للسنوات العجاف التى إتسمت بالقحط والكساد والإنكماش .

إن المؤشر العددى لهذه الثروة والتزايد السنوى لهذه القوة يجب تحويلها من مشكلة تستلزم العمل للحد منها لإبتلاعها كل ما تنجزة عملية التنمية من عوائد إلى تدعيم هذه الثروة بخبرات وقدرات عالية تمكن من توفير فرص عمل جديدة ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تجويد عملية التعليم ، والقضاء من خلال ذلك على البطالة ، وإيلاء مشكلة البحث العلمى والتكنولوجيا ما تستوجبه من إهتمام بالغ ، والمشاركة فى الإبداع المجتمعى والإبتكار الفكرى والذهنى والعقلى للفرد ، وتعزيز نشر الثقافة العلمية ودفع مجتمع المعرفة وإعادة منهجه عملية الإعلام ، وتقوية الحلقة الهشه فى نسيج المجتمع لتمكين المهمشين .. الخ .

أهم الضرورات التى ذكرناها – كقضايا ومعوقات حاكمه – تفصح عن ما تمثله من أولوية مطلقة فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية اليوم وغداً نظراً لما يتطلبه ويتضمنه كل ذلك من علاقة وإتصال بالقيم والإتجاهات وأنماط السلوك وأساليب الإنتاج والإستهلاك وإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادى ، الأمر الذى يتطلب تغييراً فى أعمق جذور ثقافة المجتمع السائدة حتى الآن وسلوكياته ليس فقط تجاه التعليم ومتطلباته وأهداف ووسائل ضبط جودته وتقويمه إنما ينسحب الأمر على البحث العلمى والتنمية التكنولوجية وكذلك على تأصيل فكر وسلوك وثقافة الإبتكار والإبداع الجماعى والفردى والدور الذى لا يعتبر مستكملاً فى هذا السياق لوسائل ومناهج الإعلام المؤصل لثقافة العلم ومجتمع المعرفة وتمكين المهمشين لأن ذلك كله وثيق الصلة ببنية المهن فى المجتمع ، إن ذلك ليس مطلوباً لذاته ، ولا لتغيير خريطة المجتمع ، إنما هو مطلوب لتغيير موقعنا على الخريطة العالمية .

قد يكون من أوجب الواجبات علينا بعد كل الزلازل التى نشهدها بمنطقتنا على الساحة السياسية – الاقتصادية – الأمنيه – الثقافية أن تحصن المنظومة المجتمعية لبناء القوة اللازمة بغير ضجيج (أو عنتريات) لأن التركيز الأساسى هو التركيز الذى ينصب على مواطن القوة الكامنة فى البشر والمكان والزمان ، ولأن الإرهاصات حولنا تشى بتحولات قادمة إلينا إن لم نستعد لها ونعمل على مواءمة أنفسنا معها فإنها ستفرض علينا ، وهنا تبرز أهمية التحول من التشدق بأننا نملك ميزة نسبيه لتصبح قدرة تنافسية حقيقية . لننظر إلى بلاد غيرنا على سبيل المثال فاليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها من الدول التى لا تملك موارد طبيعية كثيرة وإستيرادها المتمثل فى البترول والفحم والغاز والحديد والمواد الطبيعية الأخرى كثيرة أيضاً ، لكنها إستطاعت

أن تحقق - وبحق - وعن جداره ثوره فى نوعية البشر بتغيير قدراته ومواهبه وإبداعاته وابتكاراته ٠ ومن هنـــا دخلت هذه الدول السباق الإنسانى العالمى وهى أكثر قدرة وكفاءة ٠

نحن إن لم نعى ذلك فإن السباق الإنسانى العالمى القادم على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعيـــة والثقافية والفنية والفكرية والسياسية والديبلوماسية والإستراتيجية والأمنية والتقنية والمعلوماتية والبيئيـة ٠٠٠ لن يتحقق ما لم نبدأ فى الإعتراف بأن هناك مشاكل وقضايا ومعوقات تقف أمامها تمثل عقبات كؤود وعلى نحو حاكم وربما لا نريده أن يكون مستعصياً على الفهم ٠٠ ومن هنا فإن هذه الدراسة تبدأ المساهمة حواراً مع كل التمنى الذى نأمله لغد - ليس فقط أكثر إشراقاً - بل غد يؤمننا ضد غوائل الأيام لغولـلة معربدة نصبـت شباك فخاخها من حولنا فى كل صـوب وحدب ٠٠٠ والطـوق مـا زال بعيداً إلى حد كبير عن الإحكـام حتى الإختناق ٠٠٠ إن هذه الصفحات تقدم أنفاساً مازالت تنبض عقلاً وموضوعيه محاولة للتحليل العلمـى والرصد الأمين لكل ما هو مطلوب منا جميعاً - لا أن نفكر فيه فقط - ولكن لنعمل من أجله حتى لا نستبعد أو نستعبد ، فالصراع مازال فى بداياته ٠٠٠ وإنما يحكم العقلاء فطنتهم حتى لا نصبح هنوداً حمـراً للقـرن الحادى والعشرين ٠

" لكـى نواجـه تحديات القـرن ٢١ نحتاج إلى نوعـية جديـدة من البشر ، تستطيع أن تتعامل فى ظـل الثـورة المعرفية والمعلوماتية وثورة الاتصـالات ، ٠٠ وليـس التقليديـة " أسـامة البـاز - الأهـرام فى ١٩٩٨/١١/٧ ٠

" ٠٠٠ إذا أخذنا بقدر من التعميم ، نستطيع أن نقول أن الأغلبية مازالت حبيسة الماضى حتى تفكيرهـا فى المستقبل مبنى على خطوط كانت مطروحة فى الخمسينات أى فى عالم غير الذى نعيشـه الآن ٠٠ والحـل فى نظرى هو كثرة الأبحاث المستقبلية التى تعطى الحماس للناس ٠٠ "
اسماعيل صبرى عبد الله - الأهرام العربى ٢٠٠٠/٢/٢٦ ٠

" إن الزلازل لا تحدث فجأة ولا تنتهى بغته وإنما لها مقدمات وتعقبها توابع • فلا إستطاعت العولمـــه بكـــل تقدمها العلمى وإنجازها التكنولوجى أن ترصد العوامل الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسية • ولا نحن إســتطعنا فى عالمنا العربى والإسلامى أن ندرك أننا قد أهدرنا ثروات كبيرة وأنفقنا الوقت فيما لا ينفق فيه • لقد كانت أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها • صدمة أيقظت الكثيرين على واقعنا المؤلم وفجوتنا العلميـــة والتكنولوجيـــة والحضارية التى زادت من الإحساس بالعجز واليأس • فهل هذا هو مصير الحضارة المصرية القديمة والعربيـــة والإسلامية التى سادت هذا المكان وسجلته فى صحائف الزمن ؟ !

نحن فى مفترق طرق •• فما العمل ؟ ! هذا هو السؤال !!

حسين كامل بهاالدين - كتاب : مفترق الطرق - يناير ٢٠٠٣

المحور الأول : التعليم والبطالـــة

الفصل الأول : الجودة النوعية فى التعليم

قضية حاكمة وفريضة غائبه

أ.د. محمد عزت عبد الموجود

الفصل الثانى : قصور التشغيل " البطالة "

وعلاقتها بجودة التعليم

أ.د. سيد عبد المقصود

الفصل الأول

الجودة النوعية فى التعليم
قضية حاكمة وفريضة غائبة
فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية

أ.د. محمد عزت عبد الموجود
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

مقدمة

تستند هذه الدراسة الى مجموعة من المسلمات المستقرة فى أدبيات التربية والتنمية والتى تعتمد عليها فى تحليل مكونات القضية وهى بناء وتنمية قدرات الموارد البشرية من أجل توظيفها فى التنمية المستدامة لتحقيق معدلات عالية تصنع التقدم للمجتمع المصرى وتمكن الإنسان من التكيف مع التغير بثقة واقتدار ، والتعامل مع متطلبات الحياة فى القرن الحادى والعشرين وهو قرن ذاخر بالتحديات والتغيرات والصدمات بفعل الثورة الهائلة للمعلومات والمعلوماتية ، والتطور السريع فى حجم المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية ونلخص هذه المسلمات فى الآتى :-

أولا : أن المورد البشرى أضحى أهم مكون فى معادلة التنمية وهو الأكثر تأثيراً فى معدلات التنمية من المكون المادى (رأس المال وأدوات الانتاج) وهو صانع الثورة الصناعية الثالثة فى القرن العشرين – ثورة المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة والتقنيه ولهذا أصبحت قوة الأمم لا تقاس بعدد سكانها ، أو مساحة أرضها ، أو حجم جيشها • أو بما تملكه من ثروات طبيعية ولكن تقاس بما تملكه من عقول بشرية مبدعة ومنتجة للمعرفة وليس فقط مخترعة ومسترجعة لها ، لأنه " العقل إذا لم يبدع فليس بعقل ، ولا فرق بين حافظ لتراث أسلافه أو ناقل لإبداعات غيرة فكلاهما ينهل من ثقافة الذاكرة ولا يرد مورد الإبداع " الأمة القوية إذن هى الأمة العارفة التى تدرب عقول أبنائها على البحث والاستكشاف والاكتشاف والتخيل والتصور ، والابتكار وحل المشكلات وتسخير المعرفة وتوظيفها فى الإنتاج والتحديث والتطوير •

ثانيا : أن التعليم هو أهم مخصبات التنمية البشرية المستدامة (تشمل المخصبات الأخرى الصحة والتغذية السليمة والبيئة النظيفة والعمل والحرية السياسية والاجتماعية) وذلك لأن التعليم يؤثر تأثيراً مباشراً على جميع مكونات التنمية بل أن كفاءة الاستثمار فى أى قطاع من قطاعات التنمية تعتمد على كفاءة الاستثمار فى قطاع التعليم • ولسنا فى حاجة إلى سرد الدراسات التى أكدت على العلاقة العضوية بين مستوى التعليم من جهة ومعدلات الصحة والحياة وتحسين مستوى المعيشة والمحافظة على البيئة وتحقيق الديمقراطية والحرية السياسية والسلام الاجتماعى من جهة أخرى ولهذا اعتبر التعليم حقاً من حقوق الإنسان، وهو حق طبيعى يجب أن يترجم إلى فرص متكافئة ويجب إتاحته للجميع ولا يجب تقييده بأى شرط كما يجب أن تكون فرصه متكافئة بين الريف والحضر ، وبين الذكور والإناث ، وعلى الدولة أن تعمل على نشر التعليم الأساسي خاصة ، وتحسين نوعيته ، ومد زمن التمدرس حتى يتمكن التلاميذ من إتقان المهارات الأساسية والاحتفاظ بها حيث أن تسرب التلاميذ قبل إتقان المهارات الأساسية يؤدى إلى ارتدادهم إلى براثن الأمية ومن ثم لا يملكون القدرات والمهارات التى تساعدهم على الانخراط فى عالم الإنتاج ، فالإنتاجية ترتبط بمستوى التعلم وبمدى إتقان الأفراد للمهارات الحياتية والإنتاجية والمعرفة هى أساس أى مهارة ، وقد أدى التقدم العلمى التقنى إلى رفع الحد الأدنى للتمدرس وأصبح التعليم الثانوى تعليماً عاماً يجب أن لا يشعب أو ينوع أو يخصص وهو يمثل الجذع الثقافى المشترك لكل أفراد المجتمع ويمثل القاعدة الثقافية للدخول فى عالم التخصص والتدريب الفنى والمهني ، أن رفع مستوى

التعليم يجب أن يواكب دائماً ما يحدث فى عالم العمل والإنتاج ، ولم تعد القراءة والكتابة ومعرفة مبادئ الحساب كافية لإعداد عمالة منتجة لأن التقدم العلمى والتقنى جعل إتقان مستويات أعلى من العلوم والرياضيات وإجادة تقنيات الحاسوب واللغات الحديثة شرطاً أساسياً لبناء وتنمية القدرات البشرية .

ثالثا : أن التعليم المتميز هو الوسيلة الناجحة لبناء وتنمية طاقات وقدرات الموارد البشرية وأن الجودة النوعية فى التعليم هى المتطلب الرئيسى لكى يلعب التعليم هذا الدور الحاسم فى التنمية المستدامه بفعالية وكفاءة ومعنى ذلك أن مجرد وجود الهياكل التعليمية لا يكفى لتحقيق هذا الدور التنموى للتعليم إنما لابد من وجود نظام تعليمى يجتمع له منظومة متكاملة من الخصائص والمقومات نوردها بإيجاز شديد فى النقاط الآتية : -

- أن يكون النظام التعليمى مخططاً ويأخذ بمنهجية التخطيط الإستراتيجي المعتمد على الرؤى المستقبلية والمستند إلى أهداف وركائز استراتيجية طويلة المدى .

أن ترتبط أهداف التعليم بأهداف التنمية الشاملة وأن تدور حركتة فى فلك التنمية ، وأن تصدر مناهجه عن مضامين تنموية ، وأن لا تكون أنشطته عشوائية تستفيد منها خبرات الماضى ، وتقف عند التأمل فى مشكلات الحاضر ، ولابد أن يكون الإنسان هو محور العملية التعليمية وأن تكون تنمية قدراته المبدعة هى جل اهتمامها .

- أن يكون تطوير النظام التعليمى عملية مستمرة وليست نشاطا متقطعاً أو حدثا موسمياً ، وأن يكون التطوير شاملاً لجميع عناصر العملية التعليمية من مدخلات وعمليات من أجل تحسين المخرجات ، ولابد أن يتحرك تطوير التعليم حركة دائرية **Cyclical** وليست خطية وتبدأ بالتشخيص والتقويم ثم التخطيط والتطوير ثم المتابعة والتقويم وإعادة التطوير .
- أن يعتمد تطوير التعليم على بنية مؤسسية وتكون له آليات فنيه قوية مختلفة فى أجهزة التخطيط ، والتقويم المؤسسي وبناء وتطوير المناهج ، والبحث والإنماء ، والتدريب والتأهيل ، على أن تعمل هذه البنية البحثية فى تناغم وانسجام .
- أن يكون التطوير من القاعدة إلى القمة وأن تكون المدرسة هى نواة التطوير لان تطوير التعليم يشرق من عيون التلاميذ ولا يخرج من مكاتب الوزراء ..
- أن الكثير من جهود التطوير تذهب أدراج الرياح لعدم مشاركة الطلاب والمعلمين والمديرين فى تخطيطها وتنفيذها .
- أن تتبنى الإدارة العليا للتعليم منهجية الإدارة بالأداء **Performance oriented management** وأن تسود فيها الشفافية وتحمل المسئولية وقبول المساءلة والبعد عن أوتوقراطيه الإدارة ، وديكتاتورية القرار ، ولابد من تحول استراتيجى فى الثقافة المؤسسية من الإدارة الصورية إلى الإدارة الاستراتيجية ومن الأقوال إلى الأفعال وأن تتأكد الإدارة المسئولة عن قطاع التعليم من أنها تتحرك وفقا لأهداف استراتيجية طويلة المدى ، والتى تكون لها رؤية عقلانية مستقبلية وأن تؤمن بديمقراطية الحوار واتساع

قـــاعدة المشاركة فى صناعـــة القرار ، وتتأكد أنها تفعل ما يجب أن تفعله وأنها تفعله بثقـــة وكفـــاءة واقتدار ٠

- أن تخطيط وإدارة وتطوير التعليم شأن مجتمعى ومن ثم لابد من اتساع قاعدة المشاركة فى إدارة شئون التعليم ، ويخطئ من يظن أن الشأن التعليمى تخصص بيداجوجى ومن ثم فإن تطوير التعليم ينفرد بـــه التربويون ويصير حكراً عليهم ، إن قرار التعليم كقرار الحرب الذى لا يترك للعسكريين وحدهـــم ومن ثم فقرار التعليم لا يترك للتربويين وحدهم ، وقد أدرك السياسيون العلاقة الوثيقة بين التعليـــم والأمن القومى وعلاقة التعليم بالسلام والتماسك الاجتماعى كما أدرك الاقتصـــاديون دور التعليـــم الحاسم فى التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الناتج المحلى الاجمالى GDP كما أدرك خبراء الصناعـــة دور التعليم فى تطوير الصناعة والتكنولوجيا وتطوير أساليب ووسائل الانتاج وزيادة معدلاته من خلال توظيف البحث التطبيقى فى حل مشكلات الانتاج ويصدق نفس القول على سائر القطاعات التنموية الأخرى التى تتكون مدخلاتها من القوى العاملة من المنتج التعليمى ٠
- أن مراحل التعليم تمثل حلقات متكاملة تؤثر وتتأثر بعضها بالأخرى ولابد من التنســـيق والتعـــاون والتكامل بين هذه المراحل حتى يزداد المردود التنموى من النظام التعليمى ٠

رابعا : أن الجودة النوعية فى التعليم هى مفتاح جودة الحياة ذاتها لان التعليم لصيق الصلة بكل جوانب الحيـــاة بل أن كفاءة الاستثمار فى أى قطاع من قطاعات التنمية تعتمد على كفاءة الاستثمار فى قطاع التعليم ، والمعرفة كما أشرنا هى بضاعة ومضمون المؤسسة التعليمية تكتشفها من خلال البحث العلمى ، وتثريها مـــن خـــلال التدريس ، وتوظيفها من خلال التطبيق والاستخدام ، كما أن ما يقوم به التعليم العالى الجامعى والفنى مـــن إعداد للقوى العامله بمختلف مستوياتها وتخصصاتها ، وما تقوم به مراكز البحث العلمى من نقل للتكنولوجيـــا وتوطين لها وتطوير لها ، وتحسين لعمليات وأساليب وأدوار الإنتاج كل هذا وغيرة من أنشطة قطاع التعليـــم يؤدى إلى تحسين نوعية الحياة ، وتوفير مستويات معيشية أفضل ٠

١.١ . تعريف الجودة النوعية

هى القيمة المضافة لتحصيل التلميذ نتيجة لوجوده فى مدرسة ما وهى محصلة لتفاعل مجموعـــة مـــن المدخلات والعمليات المدرسية وهى تقاس بثلاثة مقاييس ٠

أ – تقرير التباين المباشر فى تحصيل التلاميذ من مدرسة إلى أخرى ٠

ب – تأثيرها فى قرار التلميذ فى أن يتعلم أو لا يتعلم ٠

ج – منهجية تحصيل التلاميذ إذا ما التحقوا بمدرستين أو ثلاثة أو أكثر يفترض فى التعريف على أن التحصيل يعتمد فقط على المدخلات المدرسية مـــع افتـــراض تثبيـــت المدخـــلات الاجتماعية وغير المدرسية ٠

ما الفرق الذى تحدثه المدرسة س عن المدرسة ص فى تحصيل التلميذ ، وما أثر المدرسة س فى بنـــاء التلميذ طوال فترة الدراسة ؟ ٠

الجودة النوعية دالة خطيه تعامل التحصيل على أنه المتغير المعتمد والمتغيرات المدرسية على أنها المتغير المستقل الذى تحركه لتزيد من تأثيرها – هناك متغيرات وسيطة ومتداخلة (كلفة الفرص البديلة) كأن تأتى للتلميذ فرصة للعمل ويترك المدرسة ٠

ماذا يحدث إذا أنعدمت أو ضعفت الجودة النوعية فى التعليم ، ينتج عن ذلك عدة فجوات تزيد من المسافة بين التخلف والتقدم كما نلاحظ تأثيرها فى نوعية الحياة لدى سكان الشمال والجنوب أو بين الدول المتقدمة والدول النامية ومن هذه الفجوات :

- فجوة المعرفة **Knowledge Gap** حيث لا يستطيع المتعلمون استكشاف المعرفة واكتشافها والإضافة إليها ٠
- فجوة التعليم **Education Gap** وتقاس بمعدلات الاستيعاب فى الفئات العمريه المختلفة ، ونسبة الأمية ، ومعدلات إكمال الدراسة والاستمرار فيها ٠
- فجوَة الكفاءة **Efficiency Gap** أو فجوة التمدرس ٠
- فجوة التكافؤ **Equity Gap** وهى تعكس تبايناً فى حجم ونوع الفرص التعليمية المتاحة ٠
- فجوة التكنولوجيا وهى تعكس ضعف القدرة على توظيف المعرفة والتقنية وتسخيرهما فى حل مشكلات الحياة وتحسين نوعية الحياة ٠
- فجوة التمويل وقد كان ينظر للتعليم فى الوطن العربى إلى وقت قريب على أنه قطاع هش لا يحظى بأولوية متقدمة فى أولويات الإستثمار ٠
- فجوة المناسبة **Relevancy gap** لأن التعليم كان ولا يزال يخطط تخطيطاً مركزياً بمعزل عن المستفيدين منه ولا يلبى حاجات التلاميذ ، وما يحدث فى الميدان يختلف كثيراً عما يحدث فى مراكز صناعة القرار أو مراكز تطوير المناهج والسياسات التعليمية ٠
- فجوة التقوقع وإدعاء الخصوصية للنظام التعليمى ٠

١ . ٢ . لماذا الاهتمام بالجودة النوعية فى التعليم ؟

وإذا كان تحسين التعليم وتطويره والاهتمام بجودته النوعية يبدو ضرورة فى كل العصور إلا أنه يصبح حتمية فى عصر العولمة والاقتصاد الكونى لأنه عصر تكون السيادة فيه للعقل وقدراته المبدعة وتكون الغلبه فيه للأمة المالكة للطاقات البشرية ذات القدرات الإنتاجية العالية كما والراقية نوعاً ، ولأن الإنسان هو صانع المعرفة ووسيلة التنمية وهدفها معاً لذلك أصبح من الأهمية بمكان إحداث نقلة نوعية فى النظام التعليمى بجميع عناصره ومحاورة ولابد من نقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم ولابد من التحول من الأسلوب المركزى التسلطي فى إدارة التعليم إلى أسلوب مرن ولا مركزى يرى فى المدرسة الوحدة الأساسية للتطوير ويسلم بذكاء العاملين فيها والقائمين عليها حتى تتحقق الإدارة الذاتية للمدرسة Self Management ٠

وإذا كان المورد البشرى طاقه Energy فقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP فى تقاريره السنوية عن التنمية البشرية التى بدأ صدورها منذ مطلع التسعينات من القرن الماضى خمسة مخصبات Energizers لهذه الطاقة وهى التعليم ، والصحة والتغذية ، والبيئة النظيفة ، والتوظيف أو العمالة ، والحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واعتبر التعليم هو أهم هذه المخصبات وهو المحرك الرئيسى لها جميعا ، أن تحسين المستوى الصحى للأفراد ، وتحسين ظروف البيئة ، وتعميق مفاهيم الحرية ، وإيجاد العمل وتحسين غذاء الإنسان كل ذلك يتأثر بنوعية التعليم وتحسين مستواه وتجديد محتواه .

إننا نعتبر التعليم الجيد هو قنطرة العبور من التخلف إلى التقدم ، وهو الجواد الذى نتنافس به ونراهن عليه فى حلبه السباق فى عصر الاقتصاد الكونى ، وهو بطاقة العضوية لدخول نادى الدول المتقدمة فى عصر العولمة وهو الحزام الواقى ضد تميع الثقافة وضياع الهوية .

ومن أهم الأسباب التى تدعونا للاهتمام بموضوع الجودة النوعية للتعليم تلك العلاقه الوثيقة والمتبادلة بين التعليم والتنمية وبين التعليم ومعدلات النمو الاقتصادى وتقليل معدلات الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد وتزيد هذه العلا قه طردا كلما تحسنت الجودة النوعية للتعليم أى كلما تحسن المنتج التعليمى وتحسنت قدراته الإنتاجية ومهاراته الحياتية .

ومن المعروف فى أدبيات التنمية أن الدول العربية تصرف على التعليم معدلات أعلى كنسبه من دخلها الإجمالي مقارنه بالدول النامية والصناعية أيضا (باستثناء دول شرق آسيا) إلا أن الناتج من هذا الصرف على التعليم جاء سالبا وبدى تأثير التعليم على التنمية تأثيرا هامشيا لا يوازى أو يكافئ المنصرف عليه مما خلق ظاهرة محيره للاقتصاديين وتم طرحها فى عدد من الدراسات من أهمها دراسة El Erian , Heffling , and Pegs (١٩٩٨) [1] وبدأت الفروض تطرح لفهم الظاهرة : فمن قائل أن السبب فى الناتج السلبى يرجع إلى :

- ضعف الجودة النوعية فى التعليم وأن المنصرف على التعليم لم يذهب إلى حيث يجب .
- ضعف دافعية الإنجاز لدى الأفراد خاصة بين مواطنى الدول صاحبة الفائض فى رأس المال Capital surplus countries حيث لا ينظر للتعليم على أنه وسيله للحراك الاجتماعى والاقتصادى للأفراد .
- تشوهات هيكليه فى سوق العمل منها :
  - سوق حكومية تعتمد على عمالة الياقة البيضاء White colar labor .
  - قطاع خاص غير منظم ويسعى للكسب فقط .

---

(١) قام صندوق النقد العربى (الإمارات) بالتعاون مع الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الكويت) وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى بتنظيم الندوة السنوية العاشرة حول موضوع تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى فى البلدان العربية وذلك فى الفترة من ٢١ – ٢٢ فبراير ١٩٩٨ فى مدينة أبو ظبي وتم فى هذه الندوة طرح قضية دور التعليم فى النمو الاقتصادى فى الدول العربية وأسباب ضعف وانحسار هذا الدور

- سوق لا يوفر فرص عمل للمرأة مكافئه للفرص المتاحة للرجل أو مكافئه لفرص التعليم المتاحة لها مما يسبب خللا فى موازين العرض والطلب ، ومما يزيد من حدة هذه القضية .
- شيوع بعض القيم الاجتماعية المعاكسة لدخول المرأة سوق العمل أو المعقدة لحرية اختيار فرص العمل بين النساء .
- سوق تقليدى لا يأخذ بناصية التكنولوجيا المتطورة .
- سوق لا يزال يخطط تخطيطاً مركزياً فى عصر اقتصاديات السوق المفتوح .

• تشوهات هيكلية فى بنية الأنظمة التعليمية العربية ومن أهم هذه التشوهات :

- التوسع الرأسى مما يجعل إتقان المهارات وبناء القدرات مرتبطا بعدد سنوات الدراسة .
- الارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة **Certificate Bound** التى تمنح نتيجة لإكمال سنوات دراسية معينة وليس بالضرورة لإتقان كفايات **Competencies** معينة .
- الإعتماد على الاختبارات اللفظية **Examination Bound** لتقويم نتائج التعلم ومنتجاته .
- تكريس قدرات الحفظ والاستظهار لاجتياز الاختبارات اللفظية وهذا لا يعنى إتقان المهارات الحياتية أو مهارات العمل .
- تسعير الشهادات أى ربط الأجر بما" يعلم " الإنسان ليس بما " يعمل " .
- انحصار العملية التعليمية فى المستويات الدنيا من التفكير التى تخدم ملكة التذكر وتساعد على اجتياز الاختبارات اللفظية ومن هنا شاعت أمراض تعليمية كثيرة كافرازات لهذه الظاهرة منها الدروس الخصوصية ، والغش ، وضعف روح المبادرة ، والتدريس للمتوسطين . وإغفال الفروق الفردية وإهمال المستويات العليا للتفكير كالتفكير الابداعى ، والتفكير الناقد والقدرة على التحليل والتخيل والمبادرة واتخاذ القرار .
- ضعف روح ، المنافسة بين المتعلمين لأن الإدارة التعليمية تحرص على أن يأتى الامتحان فى مستوى التلاميذ المتوسطين " و " من الكتاب المقرر" وأن " تقدير الدرجات يكون فى صالح الطلاب " .
- التوظيف المضمون - الذى يسود فى معظم الدول العربية خاصة فى القطاع الحكومى والعام وفى أروقة الخدمة المدنية التى لا تحتاج إلى مهارات عمل معقدة ولا يرتبط الأجر فيها بمعدات الانجاز والاستحقاق **Merit Pay** .
- شيوع طرق التدريس المباشرة التى تلغى إيجابية المتعلم وترى دورة فى العملية التعليمية دوراً سالبا فهو يستقبل ولا يرسل ويأخذ ولا يعطى لأن المعلم هو سيد الموقف وهو " حجر الزاوية " فى العملية التعليمية وهو حامل مفاتيح المعرفة ومثل هذه الممارسات قد عفا عليها الزمن لأن المتعلم هو صاحب قرار التعلم أو اللا تعلم ، والمناهج الدراسية لا يجب أن تمثل حدود معرفته كما يجب أن لا تمثل أسوار المدرسة مكان تعلمه ، أن هناك ثورة شاملة فى فلسفة التعليم وأهدافه ومناهجه وبرامجه وأساليبه وطرائقه وتؤكد هذه الثورة على إيجابية المتعلم وذاتيته وأنه بؤرة الإرتكاز فى العملية التعليمية وأن يأتى للمدرسة ليس من أجل اكتساب المعرفة **Knoweledge**

Knowledge Discovery and Acquisition ولكن من أجل اكتشافها وبنائها construction وعلينا أن نقدم له فرص التعلم وليس مادته ونساعده على أن يتعلم كيف يتعلم وكيف يستمر متعلما مدى الحياة ، وأن وظيفة المعرفة التى يكتشفها ليست فى إختزانها وإنما فى تطبيقها وتسخيرها لحل المشكلات والعمل والانتاج ٠

- انفصام واضح بين رسالة المدرسة ومتطلبات الحياة الحاضرة والمستقبلية ، فالمدرسة التى تكرس جل أنشطتها للتعلم اللفظى – ولا أقول النظرى – والتى تقدم للمتعلمين خبرات قديمة من صنع الماضى لا يمكنها أن تعد الانسان لحياة المستقبل وتمكنه من التكيف مع التغير بل المساهمة فى صياغة المستقبل والتخطيط له والمشاركة فى أحداث التغير ، كما أنها لا تكون بيئة صالحة للإعداد لحياة المواطنه وما تتطلبه من معارف وقيم ومهارات مدنية تساعد المتعلم على التعامل مع مؤسسات المجتمع ، وإدراك النظام القيمى ، والمحافظة على الذاتية الثقافية لأمته لأن مدرسة اليوم هى معامل للمواطنة عليها أن تمكن المتعلم من إتقان المهارات الحياتية ، وكذلك مهارات العمل والإنتاج ٠

وكل هذه التشوهات فى بيئة وبنية النظام التعليمى هى من تداعيات ضعف الجودة النوعية وعدم الإلتفات إلى عناصر التميز التى تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للنظام التعليمى وتزيد من إنتاجيته الاقتصادية وعائداته الاجتماعية والثقافية ، وتزيد من تأثير فعالية التعليم فى تسريع عمليات وأنشطة التنمية البشرية المستدامة وكما أشرنا من قبل فإن عناصر التميز الرئيسية فى مدخلات **Inputs** وعمليات Processes النظام التعليمى التى تتفاعل فيما بينها لتشكيل المخرجات Outputs تتضمن :

- الأهداف التى يسعى النظام التعليمى لتحقيقها وهى أهداف استراتيجية طويلة المدى ترتبط برؤية عقلانية تحدد الحركة المستقبلية للنظام التعليمى وترسم له صورة النجاح إلى ما سيكون عليه النظام التعليمى فى المستقبل وما يجب أن يكون عليه ٠
- المناهج الدراسية وطرق التدريس وتكنولوجيا وأنظمة التعليم وهى المسئولة عن تخطيط وتنظيم الفرص التعليمية كما تشمل طرق واستراتيجيات التعليم والأساليب والأدوات والتقنيات المستخدمة لذلك ومدى تقريرها لتسمح بتحقيق الفروق الفردية للمتعلمين وتمكينهم من تحقيق ذواتهم ، وإشباع ميولهم وإتقان مهارات التعلم الذاتى والمستمر ، وإرشادهم إلى مصادر المعرفة وتوفير البرمجيات اللازمة لاستكشاف المعرفة واكتشافها ، وبعبارة موجزة تكون المدرسة بيئة صالحة للتعلم وبناء إنسان جديد قادر على التكيف مع التغير والتعامل مع المستقبل بثقة وإقتدار كما يكون متقنا للمهارات والقدرات التى تمكنه من التنافس فى عالم الاقتصاد الكونى ٠
- كفايات المعلمين والمديرين التى تمكنهم من أداء أدوارهم الجديدة والمتغيرة والتى حدثت بفعل التطور المعرفى والتقنى والتقدم البحثى فتغير دو المعلم من الدور التسلطى القهرى الذى كان يجعله بؤرة الارتكاز فى العملية التعليمية إلى دور إرشادي واستشاري يتناسب مع مرحلة التعلم الالكترونى E-Learning كما تحول دور مدير المدرسة تحولا استراتيجيا وانتقلت الإدارة المدرسية من الإدارة التسييريه

البيروقراطية إلى الإدارة الاستراتيجية القيادية وزاد أهمية دور مدير المدرسة فى التعامل مع الأهداف أكثر من تعامله مع الأشياء ، كما زاد دوره الإشرافي على سير العملية التعليمية وتحمل المسئولية وقبول المساءلة وإدارة الجودة الشاملة .

- عمليات وأساليب وأدوات التقويم التربوى لقياس مدى تحقق الأهداف المنشودة ، ويعتبر عنصر التقويم من أهم عناصر الجودة النوعية إذ من خلاله يمكن الحكم على نتائج التعلم ونواتجه كماً وكيفاً ، كما يمكن الحكم على مدى بناء وتنمية القدرات والمهارات لدى المتعلمين ومعرفة مدى إتقانهم لمهارات التعلم الذاتى والمستمر ، والمهارات الحياتية اللازمة للعمل والإنتاجية ، والقيم والمهارات المدنية اللازمة للتعامل مع مؤسسات المجتمع وممارسة المواطنة الصالحة ، وقد حدثت تطورات هائلة فى مجال التقويم سواء من حيث العمليات أو الأساليب أو الأدوات ، ولم يعد التقويم قاصراً على اختبارات الورقة والقلم **Paper and Pencil Tests** التى تقيس قدرة المتعلم على استرجاع المعلومات وهى اختبارات تنحاز دوماً للمتفوقين فى الذكاء اللفظى **Verbal Intelligence** عامة وفى قدرة التذكر **Memorization** خاصة ، وشاع استخدام أنواع عديدة من الاختبارات منها ما يقيس الاستعداد ، ومنها ما يقيس الميول والاتجاهات ، ومنها الاختبارات التشخيصيه التى تعيش مشكلات التعلم ، كما تحولنا من الاختبارات التى يضعها المعلم **Teacher Made Tests** إلى بنوك الأسئلة **Item Banking** ومن الاختبارات الفردية إلى الاختبارات القياسيه **Bench Marked Tests** ومن الاختبارات مرجعية المعيار **Norm Referenced** إلى الاختبارات مرجعية المقياس **Criterion Referenced** ، ولم يعد مفهوم التقويم منتهياً **Terminal** ولكنه مفهوم مستمر **Continuous** وعندما ظهرت حركة الكفايات **Competencies** فى تعميم المناهج صاحبها اتجاه المستويات **Standards** لقياس الكفايات .. وكل هذا يعنى أن علم التقويم خطى خطوات واسعة تساعدنا على تحقيق قياسات دقيقة للمهارات والقدرات البشريه لدى مخرجات النظام التعليمى .

وإذا كانت هذه العناصر الأساسية تمثل الأضلاع الأربعة للعملية التعليمية وتمثل مفاتيح ومؤشرات الجودة النوعية فإن تفعيلها يقتضى وجود آليات هامة لعل فى مقدمتها :

- الإدارة الواعية بالمتغيرات العالميه والإقليمية والمحليه والمدركة للإطار القيمى الذى تعمل من خلاله المؤسسة التعليمية .
- المشاركة المجتمعية فى تخطيط وإدارة وتمويل شئون التعليم لأن التعليم شأن مجتمعى .
- السياسات الواضحة والمستقرة والمنبثقة من رؤى مستقبلية وأهداف استراتيجية طويلة المدى .
- لا مركزية التنفيذ وإعطاء المدارس درجة كبيرة من المرونه لإدارة شئونها وصولاً إلى الإدارة التعليمية الذاتيه **Self management** .
- وجود الآليات المتخصصة لتخطيط وقيادة أنشطة التطوير فى عناصر الجودة النوعية مع اعطائها جزئية الحركة وحق المبادرة ومن هذه الآليات مراكز البحوث التربوية ، مراكز التدريب المستمر ، وحدات

التخطيط والبحث والتقويم المؤسسى ، مراكز تطوير المناهج والمواد التعليمية ، مراكز مصادر التعلم والتقنيات التربوية ، مراكز التقويم التربوى ٠

- اتساع قاعدة المشاركة فى صناعة القرار لأن قرار تطوير التعليم قرار حيوى وخطير ويجب أن لا يترك للعشوائية أو الإرتجال بل لابد أن يكون قرارا مخططا وجماعيا ومستندا إلى أساس معلوماتى وبحثى وتقويم يتمتع بالديناميه المجتمعية ٠ والغطاء التشريعى ٠
- شمولية التطوير لجميع المكونات الموجودة فى العناصر الأساسية للجودة النوعية لأن كل مكون يؤثر ويتاثر بما يحدث للمكونات الأخرى فلا يمكن مثلا أن تطور المواد التعليمية دون تطوير أساليب التدريس واستراتيجياته أو دون تدريب للمعلمين والموجهين أو دون إحداث التغيرات المناسبة فى عمليات وأساليب وأدوات التقويم ٠ أن جهود التطوير يجب أن تسير فى حركة دائرية **Cyclical** وليس فى اتجاه خطى **Linear** كما أن التطوير ليكون فاعلا ومؤثرا يجب أن يتم على ثلاثة محاور وفى وقت واحد ٠
- محور التحديث أو التغيير التحديثى **Innovative change** ويشمل جهودا موجهة لتفعيل الممارسات القائمة لرفع كفاءة الأداء كأن يتم تدريب المعلمين أو إدخال تقنيات جديدة كتقنيات الحاسوب ، أو الوسائل متعددة الوسائط أو إستحداث نظام لبنوك الأسئلة وسوى ذلك ٠
- محور التغيير الهيكلى **Structural change** ويتم فيه تفعيل البنية الأساسية القائمة أو إستحداث بنى وآليات جديدة تكون مسئولة عن تخطيط وتعميم وتنفيذ ومتابعة مشروعات التطوير وتقويم نتائجها ٠
- محور التغيير المؤسسى **Institutional change** وهنا يتم تعبئة الجهود داخل المؤسسة التعليمية لحفز جهود التطوير فالكل يؤمن بالتطوير ويدعو له ويعمل من أجله ويصف مايكل فولان **Micheal Fullan** هذه المرحلة من التغيير بقولة : " تتغير المؤسسة بما فيها ومن فيها " ٠

١. ٣. مؤشرات الجودة النوعية فى التعليم

يمكننا القول بأن المؤشر الأسمى والأهم لفعالية وكفاءة وكفاية أى نظام تعليمى يتمثل فى تحقيق معدلات فائقة من التنمية الشاملة والمستدامة لأن التنمية تكون بالبشر ومن أجل البشر ، ولا يكون البشر قادرين على تحقيق أغراض التنمية بدون تعليم وتدريب مستمرين من أجل بناء وتنمية قدرات ومهارات الإنسان الذى هو وسيلة التنمية وغايتها معا ٠ وبناء على ذلك فإن محاولة الوصول إلى قائمة **List** أو تصنيف **Taxonomy** لمؤشرات التميز والجودة فى النظام التعليمى هى محاولة بحثية أو اجتهادية وما تصل إليه هو نتيجة نسبيه تختلف فى عددها ووزنها النسبى من باحث إلى آخر ومن دولة إلى أخرى فقد كانت البيانات والمعلومات عن مؤشر ما متاحة ومتوفرة فى دولة بينما هى ليست كذلك فى دولة أخرى وهذا ما لاحظه **Stephen Heyneman**(١٩٩٥) عندما حاول أن يحكم على الجودة النوعية فى مدارس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (**MENA**) مستخدما مجموعة المؤشرات التى أصدرتها منظمة التنمية فى الاتحاد الأوربى

OECD حيث يصعب الحصول على بيانات أو معلومات تؤكد وجود الكثير من تلك المؤشرات فى مدارس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدول العربية) ٠

وثمة ملاحظة أخرى عن موضوع المؤشرات التى اعتمدتها ال OECD أنها تختلف فى العدد من سنة إلى أخرى ففى عام ١٩٩٢ كان عددها ستة وثلاثين مؤشراً وزاد فى عام ١٩٩٣ إلى ثمانية وثلاثين مؤشراً ثم ارتفع فى عام ١٩٩٤ إلى واحد وخمسين مؤشراً ٠

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات عامه وتحتاج إلى بيانات تفصيلية كثيرة عن النظام التعليمى فى أى مجتمع ، كما أن بعض هذه المؤشرات تتعلق بالكم كالمدخلات وبعضها يتعلق بالكيف مثل الحديث عن العمليات ويجب تحرى الدقة عند الحصول على البيانات وعند تحليلها وتفسيرها ٠

١ . ٤ . معدلات الإنفاق على عناصر الجودة النوعية

لا شك أن كفاءة التمويل فى أى قطاع من قطاعات التنمية يؤثر على كفاءة وفعالية هذا القطاع ويصدق هذا القول بالضرورة على قطاع التعليم إذ أن ضعف الموارد الماليه من شأنه أن يؤثر سلبا على أداء النظام التعليمى وعلى مردوده التنموى ، وعادة يتم تحليل الانفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى GDP كما يتم حساب موازنة التعليم كنسبه من الموازنة الحكومية أو مجموع الانفاق الحكومى ، وهناك منهجية أخرى وهى حساب كلفة الطالب وهى تشير إلى درجة المشاركة فى النظام التعليمى منسوبة إلى العدد الكلى للسكان أو لفئة عمرية معينة ٠

وتشير المنهجية الأولى إلى نصيب التعليم من الناتج المحلى الإجمالى وهى تسمح بمقارنة ما ينفق على التعليم كنسبه من مجموع النشاط الاقتصادى إلا أن هذه المنهجية لا تشير إلى حجم الاستفادة من الخدمة التعليمية ، كما لا تشير إلى أن هذه النسبه المخصصة للتعليم هى دالة على عدد الطلاب الملتحقين وبينما تعنى المنهجية الثانيه بحجم المشاركة وتباينها إلا أنها لا تعكس الجهد الاقتصادى النسبى الموجه للتعليم ، ولهذا تستخدم المنهجيتان معاً عند عقد المقارنات بين الدول المختلفة ويلاحظ أن مقارنة الإنفاق على التعليم بين الدول المختلفة وخاصة عند مقارنه الدول النامية بالدول المتقدمة باستخدام أى من المنهجين السابقين ليست مقارنات دقيقة وتكون مصداقيتها نسبيه إلى حد كبير وذلك بسبب مجموعة من العوامل فى مقدمتها الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها الدول النامية مثل الركود والتضخم وخدمات الديون الخارجية فضلاً عن الزيادة المستمرة فى أعداد سكانها وكذلك عدم إستقرار سعر الصرف لعملاتها المحلية مقابل العملات الصعبة كالدولار أو الاسترليني واليورو ، أضف إلى ذلك كله أن المورد الحكومى لا يزال هو المورد الرئيسى أن لم يكن الوحيد للانفاق على التعليم فى الدول النامية وهى دول غير مستقرة اقتصاديا وسياسيا مما يجعل تمويل التعليم كغيرة من قطاعات التنمية يتعرض للكثير من الاهتزاز والتدهور ويتبع ذلك بالضرورة عدم استقرار السياسات التعليمية وعدم القدرة فى تنفيذ هذه السياسات (عبد الموجود ١٩٩٢) ولا شك أن عدم استقرار الإنفاق على التعليم

وزيادته زيادة تكافئ معدلات التضخم الاقتصادى من ناحية والزيادة السكانية (درجة المشاركة فى التعليم) من ناحية أخرى بالإضافه إلى أحادية مورد التمويل (المورد الحكومى) يعتبر من العوامل المؤثرة فى ضعف الجودة النوعية للتعليم ..

والملاحظة الثانيه التى يجدر الإشارة إليها بعد الحديث عن ضعف كفاءة التمويل هى وجود خلل هيكلى فى توزيع مخصصات التعليم على المراحل التعليمية المختلفة فيلاحظ حالة من عدم التوازن Imbalance وعدم التكافؤ Inequity فى مخصصات المراحل التعليمية المختلفة حيث يحصل التعليم العالى على نصيب الأسد من الموارد المخصصة للتعليم بالرغم من قلة نسبة المشاركة فيه من الفئة العمرية ١٨ – ٢٢ مقارنه بالمراحل التعليمية الأخرى .

والملاحظة الثالثة فى موضوع الإنفاق تتعلق بنوع آخر من عدم التوازن وعدم التكافؤ فى الإنفاق داخل المرحلة التعليمية ذاتها أى توزيع بنود الموازنة على عناصر العملية التعليمية ، ونسجل فى البداية أن موازنات التعليم تحتاج إلى إعادة هيكلة وإلى الانتقال من الموازنة التقليدية موازنه الأبواب والتحول إلى موازنة الأداء والمشروعات وإذا كنا أشرنا عدة مرات الى بؤرة الارتكاز فى المدرسة المتميزة إنتقلت من المعلم إلى المتعلم ومن التعليم إلى التعلم فلابد أن تنتقل ثقل الموازنة أيضا إلى كل ما له صلة بالتعلم والمتعلم فعندما يصل حجم الباب الأول مثلا (المنصرف على الرواتب والأجور) الى ٩٠ % من حجم الموازنة فإن ذلك يعنى وجود خلل هيكلى فى التخصيص إذ لابد أن توجه الموازنة إلى الأنشطة التى تدعم عناصر الجودة النوعية التى تحدثنا عنها من أهداف ومناهج وطرق تدريس وتكنولوجيا تعليم وكفاءات مهنية وعمليات وأساليب وأدوات تقويم ومن المؤسف أن يقال مثلا إن العديد من الدول العربية تصرف على العلاقات العامة والمراسم أكثر مما يصرف على تطوير المناهج أو تدريب المعلمين ، أو يقال ما يصرف على تنفيذ وإدارة الامتحانات أكثر بكثير مما يصرف على تطوير الاختبارات وأدوات التقويم ذاتها .

إننا ندعو من خلال هذه الدراسة إلى مراجعة الإنفاق على التعليم العام وإعادة هيكلة موازنته والتحول إلى (موازنة الأداء) وزيادة حجم الإنفاق على عناصر الجودة النوعية التى تعتبر العمود الفقرى لبناء وتنمية القدرات والطاقات البشرية ، ولابد أن تسأل القيادة التربوية نفسها قبل تخصيص الموارد ما علاقة ذلك بالمتعلم ، وما تأثيره على التعلم ؟ وكيف يمكن توفير تعلم أفضل لأعداد أكبر وبتكلفة أقل ؟ . وما موقع هذا النشاط فى أولوية التطوير خاصة فى حالة ندرة الموارد أو تناقصها ؟ وهل نحن نحسن ما نفعل ؟ وهل نفعل الأفضل ? Are we doing things right and are we doing the right thing ثم لابد أن تتساءل القيادة التربوية دوما : هل تحتاج العملية التعليمية إلى هذه الأعداد الكبيرة من القوى العاملة وغير المدربة ؟ وما تأثير الأ تمته والتقنيات المتاحة خاصة الوسائل التعليمية متعددة الوسائط والتعلم الذاتي على خفض العمالة وتقليصها ؟ كل هذه أسئلة أراها محورية ويجب حسمها من قبل القيادة التربوية التى تتوافر لها الرؤية الاستراتيجية والعقلانية عن حركة التعليم ومستقبله .

وتشير أدبيات التربية والتنمية إلى ضعف المخصصات الماليه الموجهة لعناصر الجودة النوعية فى التعليم مما يؤدى إلى ضعف مخرجاته ونواتجة وإلى إعداد أجيال من المتعلمين تعليماً لفظياً وغير القادرين على تحمل أعباء التنمية . وفى دراسة **Heyneman** (البنك الدولى ١٩٩٥) عن جودة التعليم فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نجد تصنيفا لأربعة أنماط من الصرف على تطوير المواد التعليمية فى دول العالم المختلفة ولكل نمط سماته وبصماته على العملية التعليمية ، ونوجز هذه الأنماط وتأثيراتها فى الجدول التالى .

المجموعات النوعية للمدارس مقاسة بمعدلات الصرف على المواد التعليمية Heyneman ١٩٩٥

النمط	نصيب التلميذ من المنصرف على المواد التعليمية (لا يدخل فيها أجور)	المؤشر	المنتج	أمثلة من الدول
أ	دولار واحد	كتاب واحد للمقرر للصف بحوزة المعلم والتلاميذ ينسخون مما يكتب على السبورة أو يملى عليهم	حفظ واستظهار عدم فهم وسوء تفسير للمعلومات	أوغندا – ليبيريا – الصومال – هايتى
ب	إلى ثلاث دولارات	كتاب واحد فى كل مقرر متاح لكل متعلم . معينات تدريس تقليدية غير إلكترونية استحواذ المعلم على وقت التعلم وضعف التفاعل مع المتعلمين .	وقت متاح للشرح والتفسير – لا يزال الحفظ والتلقين متسيداً تقدم ببطئ لبناء المهارات	الفلبين – الصين – مصر ومعظم الدول العربية – دول امريكا اللاتينية .
ج	إلى أربعين دولار	عدة كتب متاحة فى كل مقرر وسائل تعليمية متعددة الوسائط وحاسوبات	مراعاة الفروق الفردية وتعلم ذاتى وتحرك واضح لبناء القدرات والطاقات	ماليزيا – سنغافورة – معظم دول الاتحاد الأوربى
د	إلى ثلاثمائة دولار	نحو خمسة عشر كتاب متاحة لكل مقرر يختار منها الطالب فرص تعليمية متنوعة – معلم وتدريس غير مباشر زمن تمدرس أطول	تعلم ذاتى ومستمر إشباع للميول وبناء للقدرات والمهارات حاسوب لكل متعلم ودور جديد للمعلم	اليابان – الولايات المتحدة – السويد – استراليا –هولندا .

أما الملاحظة الرابعة والأخيرة فى موضوع الإنفاق على التعليم وهى وثيقة الصلة بموضوع هذا الفصل وهى تتعلق بموقع التعليم الأساسي فى سلم الأولويات فى موازنة التعليم لأن التعليم الأساسى يمثل فعلاً مرحلة الأساس فى بناء المهارات التعليمية ففيه يتقن المتعلم مهارات الأبجدة **Literacy skills** والحسابية **Numerically skills** وهى المهارات التى تشكل قدرات المتعلم على مزيد من التعلم فى المراحل التعليمية التالية بل القدرات العقلية العليا مثل الإبداع والابتكار ، والتحليل والتخيل والتصور ، والتفكير الناقد ، والتفكير العلمى ، تتشكل فى سن مبكرة وقد أوضحت دراسات عالم النفس الكبير **E. Paul Torrance** أن تنمية الإبتكار عند الأطفال يجب أن يبدأ فى الطفولة المبكرة وأن كثير من قدرات الطفل تتشكل وتنمو عن طريق " اللعب " وأن طرق " التلقين " التى يتعرض لها عندما يأتى إلى المدرسة تؤدى إلى تخلف هذه القدرات وتآكل المهارات لأن التلقين يؤدى إلى الانصياع الاجتماعى والتبعية **Social conformity** والتفكير الابتكارى تفكير تباعدي **Divergent Thinking** .

وبالرغم من هذه الأهمية التى يجب أن يوليها المخطط التربوى والاقتصادى معاً إلى التعليم الأساسى تشير أكثر من دراسة اقتصادية (**Coombe and Hallak 87 , Psychar o Polous 72 , Tadova 1982**) إلى تفاوت معدلات الانفاق فى مراحل التعليم بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان الناميه ففى ثلاث دول صناعية هى الولايات المتحدة وانجلترا ونيوزيلندا كانت كلفة تعليم تلميذ بالمرحلة الثانوية تساوى كلفة تعليم ٦, ٦ فى المرحلة الابتدائية ، وكلفة تعليم طالب واحد فى التعليم العالى تساوى كلفة تعليم ٦, ١٧ تلميذ فى المرحلة الابتدائية أما فى مجموعة الدول النامية وهى الملايو وغانا وكينيا وكوريا الجنوبية ، وأوغندا ونيجيريا والهند فكانت كلفة تلميذ بالمدرسة الثانوية تساوى كلفة تعليم ٩, ١١ تلميذا فى المرحلة الابتدائية وكانت كلفة تعليم طالب جامعى واحد تساوى كلفة تعليم ٩, ٨٧ تلميذا بالمدرسة الابتدائية .

وإذا انتقلنا إلى العائد الاقتصادى النسبى للفرد نلحظ نفس الظاهرة أى وجود فجوة وتفاوت فى حالة الدول النامية عنها فى حالة الدول المتقدمة ، ففى حالة الدول المتقدمة نجد أن دخل الفرد الحاصل على الشهادة الثانوية فى السنة يساوى ٤, ١ دخل زميلة الحاصل على الشهادة الابتدائية أما خريج الجامعة فيحصل على دخل سنوى يساوى ٤, ٢ دخل الحاصل على الشهادة الابتدائية ، أما فى حالة الدول النامية فتتسع الفجوة كثيرا حيث يحصل خريج المدرسة الثانوية على ٤, ٢ دخل الحاصل على الشهادة الابتدائية ، أما خريج الجامعة فيحصل على ٤, ٦ دخل الحاصل على الشهادة الابتدائية ، ويخطئ من يظن أن هذا التفاوت مرجعة الإنتاجية الحقيقية للأفراد ولكن مرجعه هى السياسات المتبعة للأجور مما زاد من مخرجات التعليم العالى إلى درجة شيوع البطالة الواضحة والمقنعة بين هذه المخرجات وجعل تأثيرها على التنمية تأثيرا هامشيا بل أصبحت زيادة الاستثمار فى التعليم العالى فى كثير من الدول النامية تعتبر هدرا للموارد الاقتصادية النادرة فى هذه الدول خاصة مع الاستمرار فى مجانية التعليم العالى ، فكلما كان هذا التعليم العالى مجانيا ومدعوما من الدولة كلما زاد الطلب الاجتماعى عليه زيادة مفرطة لا يحتاجها سوق العمل ، وكلما كان تحمل الطالب كلفة خاصة أقل بينما يحقق أقصى عائد ممكن **Maximum Return** (محروس اسماعيل ١٩٨٩) كما يلاحظ أن

مراحل التعليم قبل الجامعى تحظى باهتمام أقل فى النشاط الإنفاقى بينما يأخذ التعليم الجامعى اهتماما أكبر فى الوقت الذى يعطى فيه عائدات اجتماعية أقل ، كما لاحظ محروس (١٩٨٩) أن التعليم الثانوى الفنى يعطى عائدا عاما أقل من عائد التعليم الثانوى العام مما يدل على ضعف نوعية هذا التعليم وعدم قدرته على إعداد العمالة الماهرة والفنية التى تحتاجها أنشطة التنمية وهذا ما جعلنا ندعو فى أكثر من دراسة منشوره (٨٧ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٢٠٠١) إلى الدعوة إلى توسيع الجذع الثقافى المشترك فى التعليم الثاوى وعدم تنويعه (عام وفنى) أو تشعيبه (علمى وأدبى) وذلك لأن الحد الأدنى اللازم لإتقان المهارات الأساسية للتعليم هو نهاية المرحلة الثانوية العامة على أن يأتى التخصص المهنى فى مرحلة لاحقه ومن خلال التعليم العالى الجامعى والتقنى .. إن بناء القدرات والطاقات البشرية تحتاج إلى قدر كاف من العلوم والرياضيات واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية لا يوفرها إلا تعليم ثانوى عام ومتكامل يعد للحياة وللتعليم العالى معا .

٥٠١ ٠ تداعيات ضعف الجودة النوعية فى أنظمة التعليم العربية

إن ضعف الجودة النوعية للتعليم أفرز تداعيات كثيرة هى بمثابة قضايا ومشكلات استراتيجية يجب أن يتصدى لها كل من يحاول إبداع رؤية مستقبلية لتطوير التعليم فى مصر ، وإن لم يتم التصدى لهذه القضايا الاستراتيجية فان تأثيرها السلبى سيستمر عالقاً ببنية النظام التعليمى ومحتواه ويعوق حركته ويضعف من استجابته لجهود التطوير ومحاولات التغيير ، ومن أهم الإفرازات التى نتجت عن ضعف الجودة النوعية فى نظام التعليم بمصر نذكر تلك القضايا الا ستراتيجية والملحة بالإضافة إلى ما سبق ذكره من " تشوهات " فى بنية النظام التعليمى:

- الجمود **Stagnation** فى حركة النظام التعليمى وبطء تدفق الأفواج بسبب مشكلات الكفاءة الداخلية ونعنى بها التسرب والرسوب وإتباع طرق تدريس وأساليب متخلفة مما جعل المدرسة بيئة غير صالحة للتعلم وغير جاذبة للمتعلم ٠
- التوسع الرأسى بسبب أحادية القنوات التعليمية وعدم وجود حوار حقيقى مع سوق العمل يجعل المدرسة تعد للحياة ومزيد من التعلم معاً ، وعندما يدخل الطفل الحضانة يبدأ تلقينه بأن تعليمه لا ينتهى إلا بدخول الجامعة ، وأن الصعود فى السلم التعليمى إلى أعلى هو الوسيلة الوحيدة للحراك الاجتماعى والاقتصادى وأن العمل فى مؤسسات الحكومة والقطاع العام هى أسمى الغايات !!
- عدم فهم طبيعة المعرفة وإدراك وحدتها وضرورة تكاملها من إجل إعداد الموارد البشرية إعداداً صحيحاً فأدى هذا إلى تقسيم العلوم والفصل بين المواد الدراسية فصلاً تعسفياً واللجوء إلى التخصص المهنى المبكر قبل إتقان الجذع الثقافى / المشترك فنشأ التعليم الفنى قبل أن يتقن الطلاب العلوم والرياضيات واللغات وجميعها أساسى لتكوين مهارات العمل والإنتاج ، ونشأ هذا التعليم منعزلاً عن مؤسسات العمل والإنتاج فلم يرحب سوق العمل بمخرجاته لأنها لا تملك مهارات حقيقية للعمل الذى يحتاج إلى إتقان العلوم والتكنولوجيا ، كما أدى التشعيب فى المرحلة الثانوية إلى تشويه الإعداد الثقافى العام لمدخلات الجامعة ومن ثم نادينا وننادى بضرورة إلغاء التشعيب والتنويع من التعليم الثانوى وتوسيع الجذع الثقافى المشترك ٠
- سوء فهم دور المعلم فى العملية التعليمية حيث لا يزال ينظر إليه على أنه حامل مفاتيح المعرفة وأنه " حجر الزاوية " فى العملية التعليمية وأنه يأتى للمدرسة " ليلقن " " ويؤدب " " ويسيطر " على الفصل الدراسى ويحفظ النظام " أما التلميذ فدوره سلبى يستقبل ولا يرسل ، ويأخذ ولا يعطى ، ويسمع ولا يتساءل وليس حرية التعلم أو الشك فيما يتعلم أو حتى إبداء الرأى فيما يلقى على سمعه من خرافات وأساطير ، وقد إستوقفنى كثيراً نيوكولاس نجرو بنت فى حديثه عن مدارس المستقبل (هكذا يصنع المستقبل : ٢٠٠١) قوله " لو دخل طبيب اليوم غرفة عمليات ولم يكن قد أعد لممارسة الطب الحديث فإنه سيغير بما فى هذه الغرفة من أدوات ومعدات وآلات جراحية بل بأنظمة الإضاءة فيها ولن يمكنه أن يتعرف فى هذه الغرفة إلا على شكل المريض ولكن إذا جئنا بمعلم أعد للعمل بمهنة التعليم منذ خمسين عاماً وأدخلناه إلى فصل دراسى فإنه لا يشعر بأى غرابة ويمكن أن يفعل ما كان يفعله منذ خمسين عاماً لأن بيئة التعليم لم تتغير ولا يزال التلاميذ يجلسون فى صفوف أفقية على مقاعد

غير مريحة ولم تدخل التكنولوجيا الحديثة قاعة الفصل الدراسى إلا من باب الديكور وفرجة الزائرين " ويمضى نجرو بنت إلى القول بأنه فى مدرسة المستقبل ستختفى كلمة تعليم وتحل محلها كلمة تعلم ويتغير اسم " المعلم " إلى المرشد أو المستشار التعليمى **Learning Advisor** وستحل استراتيجيات اللعب التى تعلم بها الطفل منذ ولادته إلى دخول المدرسة محل استراتيجيات التلقين والقولبة وإغتيال العقول ٠

- عشوائية التطوير لعدم الأخذ بمنهجية التخطيط الاستراتيجى ووضع أهداف طويلة المدى وخطط تشغيلية محددة لها برامجها وآليات تنفيذها ، مع التقويم المؤسسى المستمر ، وتحليل البدائل والسيناريوهات للتكيف مع التغير ومواجهة تحديات المستقبل المتسارعة ، وكما ذكرنا من قبل لابد أن يجمع التطوير بين أنشطة التغيير التحديثى ، والتغيير الهيكلى ، والتغيير المؤسسى ٠
- إفراغ التعليم من مضمونه السلوكى الشامل فإذا كان التعلم هو تغيير السلوك فإن السلوك لا يقتصر على السلوك المعرفى إنما يشمل أيضاً السلوك القيمى والمهارى ولكن ضعف الجودة النوعية أدى إلى حصر بؤرة التدريس فى أدنى مستويات السلم المعرفى وهو تركيز المعلومات وإختزانهاواسترجاعها وقد أدى هذا إلى عدم إتقان المهارات والكفايات لأن ذلك يقتضى الاهتمام بكل أنواع السلوك الانسانى ومستوياته المختلـــفة ٠
- المركزية الشديدة فى إدارة النظام التعليمى قتل حرية المبادرة وجعل قرار تطوير التعليم يأتى من أعلى ولا تلعب المدرسة دوراً رئيسياً فى تخطيط أنشطة التطوير وتنفيذها (إن إصلاح التعليم يشرق من عيون التلاميذ ولا يخرج من مكاتب الوزراء) ، ولابد أن يكون الإصلاح من المدرسة **School Based Reform** وقد نجحت التجربة الأسترالية فى برنامجها لتطوير التعليم خاصة فى مقاطعة فيكتوريا عندما تبنت الإدارة الذاتية **Self management** حيث أعطيت للمدرسة كل الصلاحيات فأبدع مديروها ، وتنافس معلموها من أجل تحقيق تعليم أفضل لأعداد أكبر وبتكلفة أقل وأدى ذلك إلى مزيد من الدعم المجتمعى الحقيقى ٠
- شيوع ظواهر غير أخلاقية بسبب ضعف الجودة النوعية فى مقدمتها الدروس الخصوصية التى أهدرت تكافؤ الفرص وأعطت المقتدر اقتصادياً وليس بالضرورة القادر عقلياً فرصة للنجاح وإجتيـــاز الامتحانات ٠ ولا أقول لتحقيق تعلم متميز بل ربما يكون من هرب من الدروس الخصوصية أكثر حظاً فى النمو لأنه أعطى لعقله حرية التفكير والتأمل ومن هذه الظواهر غير الأخلاقية أيضاً الغش الفردى أو الجماعى فى الامتحانات ٠
- النظر إلى المناهج والمواد التعليمية على أنها خبرات تعليمية يقوم بتصميمها وتأليفـــــــها " الكبار " من أجل تعليم " الصغار " والمدرسة الحديثة تنظر إلى المنهج على أنه تخطيط وتنظيم لفرص التعلم " وليس إختيار وتغيير لمحتواه ومصادره ومن ثم نحن نحتاج إلى تحرير المناهج الدراسية من المفهوم التقليدى ومن أحادية الوعاء – وهو الكتاب المدرسى – ومن تسيد خبرات الماضى فكل تعلم من المعلوم والمعروف وحداثته نسبية ونحن ندرس تاريخ المعرفة ، وتزخر كتب التربية وعلم النفس بكلمات مثل إكساب واكتساب وهى كلمات تعنى أن التعلم يأتى من خارج المتعلم ، ولكن التعلم كما قالها جاك د يلورز كنز مكنون **Treasure Within** فلن يحدث بناء وتنمية للمهارات والقدرات البشرية بهذا

" الإكساب Acquizition والتلقين Imparting ولكن تحدث عندما يسمح للمتعلم بحرية التعليم من خلال الاستكشاف Inquiry والاكتشاف Discovery وبناء المعرفة Knowledge Construction ٠

إننا نريد متعلماً باحثاً وليس متعلماً متلقناً ، وعندما يشغل المتعلم جهاز الحاسوب فإننا لا نتوقع منه أن يستخدم هذا الجهاز للقراءة وحفظ النصوص وإلا كان ذلك هدراً للجهود والمال ، ولكننا نتوقع منه أن يبحث ، ويستكشف ويكتشف المعرفة الجديدة ويدرك تطبيقاتها ٠

- إنفصال المدرسة عن الحياة ، حيث أن الحياة داخل الفصل حياة إصطناعية لا علاقة لها بما يجرى خارج أسوار المدرسة وهذا يحرم عملية التربية من صفة الجوهرية إن المدرسة الحديثة لا تعرف الحدود والقيود ، وهى تساعد المتعلم ليكتشف ذاته ويتعلم ليكون ، ويتعلم ليعرف ، ويتعلم ليعمل ، ويتعلم ليعيش ويتعايش مع الآخرين ٠٠٠ إن زمن التمدرس ٠ Schooling Time ولانقصد بهذا المصطلح سنوات الدراسة ٠ ولكن نقصد به الزمن الحقيقى الذى يقضيه المتعلم فى التعليم – زمن قصير ومحدود مما يزيد من تأثير عامل الترك والنسيان فى وقت ينادى العالم فيه باستمرار التعلم وذاتيته وديمومته ٠
- تسيد طرق التدريس المباشر Direct Teaching ٠ حيث يستأثر المعلم بكل الوقت فى الحديث والشرح والتلقين ويسمى هذا أحياناً بالتدريس البطولى Heroetic Teaching حيث يعمد المعلم إلى الاستظهار والاسترسال فى الحديث وعدم السماح للتلاميذ بالتفاعل والتساؤل وإبداء الرأى وكل هذه شروط لحدوث التعلم ، أننا بحاجة إلى تدريب المعلمين ليتحدثوا وقتاً أقل ويكون حديثهم إستجابة لتساؤلات المتعلمين ، وبحاجة إلى استراتيجيات التعليم غير المباشر التى تتركز حول المتعلم Student - Centered ومنها التعلم بالعمل ، والتعلم التعاونى ، والتعلم الذاتى ، والتعلم الإلكترونى وسوى ذلك٠

١٠٦٠ الجودة النوعية للتعليم وبناء القدرات لزيادة النمو الاقتصادى

ونأتى الآن إلى القسم الأخير من هذه الدراسة لنعود فنؤكد على العلاقة العضوية الوثيقة بين التعليم والتنمية الشاملة والمستدامة كما نؤكد التفاعل والتلاحم بل العلاقة السببية Causal Relationship بين هذه الحلقات الثلاث : الجودة النوعية فى النظام التعليمى ، وبناء المهارات والقدرات البشرية التى تحتاجها القوى العاملة ، والنمو الاقتصادى والذى هو محصلة للحلقتين الأولى والثانية ، كما أن درجة النمو الاقتصادى تؤثر بدورها فى جودة النظام التعليمى وقدرته على بناء وتنمية القدرات والمهارات والطاقات البشرية وسوف نختم هذا القسم بتوصيات إجرائية وردت تحت عنوان : نحو سياسات أفضل – وقد كتبت بلغة برقيه مراعاة للمساحة المخصصة لهذا الفصل وهذه التوصيات تمثل فى رأينا لبنات أساسية لبناء برنامج عمل تنفيذى يزيد من فعالية النظام التعليمى وقدراته العطائية ومردوده التنموى ٠

لقد أصبح التعليم البطاقة الوحيدة المؤهلة لدخول نوادى القوة والتقدم والمناسبة فى حلبة السباق والتنافس فى عالم الاقتصاد الكونى الذى يعتمد على المعرفة المتطورة والتقنية المتقدمة وكلاهما من صنع الإنسان المبدع الذى يعد فى ظل نظام تعليمى يسمح له بحرية الاختيار ، وحرية التعلم ، وحرية البحث والتفكير ، وحرية الاجتهاد ، فالذين يفكرون هم الذين يعبرون ، والذين يجتهدون هم القادرون على صناعة المعرفة ، والذين يبحثون هم القادرون على توظيف التقنية وتسخيرها لحل المشكلات ورفع مستوى معيشة الإنسان .

ولقد أصبح من مكرور القول الحديث عن الإنسان باعتباره أداة التنمية وغايتها ومن ثم لابد من التطوير الجذرى للتعليم لرفع كفاءة البشر وزيادة قدرتهم على صناعة التقدم ، ولابد أن ننتقل فى موضوع تطوير التعليم من الأقوال إلى الأفعال ونبتعد عن تسييس التعليم فإذا تسيس التعلم تسوس " وأصابه الحذر والضعف وغابت عنه الجودة النوعية .

فما هى السياسات التى يمكن اتخاذها من أجل زيادة الصلة بين التعليم والنمو الاقتصادى فى الدول العربية ؟ إن ضعف الصلة يعنى ضعف قدرة رأس المال البشرى فى إحداث النمو الاقتصادى . إن تأثير قوة العمل أو رأس المال البشرى فى عمليات الإنتاج يعتمد إلى حد كبير على مدى إمتلاكها للمعرفة والمهارات والتعليم فى أى مرحلة هو نوع من الاستثمار فى رأس المال البشرى ويعتبر الصرف على التعليم إستثماراً فى بناء رأس المال البشرى .

ثم هناك تأثير غير مباشر بين التعليم والنمو الاقتصادى وينبثق هذا التأثير بين تنمية رأس المال البشرى وبين زيادة عامل الإنتاجية الكلى **Total Factor Productivity (TFP)** الذى يزيد بدوره من معدلات الكفاءة لجميع عناصر الإنتاج فالقدرة التنظيمية ، واستيعاب التكنولوجيا ، والقدرة على توظيفها فى حل المشكلات ، واستخدام المعرفة البحثية فى تطوير عمليات الإنتاج من خلال أنشطة البحث والتطوير والتدريب وجميع هذه المتغيرات تعتمد كثيراً على المستوى التعليمى لقوة العمل – وهناك العديد من الدراسات الاقتصاديه التى أكدت وجود علاقة ارتباطية بين زيادة الناتج المحلى الاجمالى وبين مؤشرات التعليم مثل معدلات الالتحاق فى المراحل المختلفة ، ومعدلات التحاق الإناث ، ومعدلات اللا أمية .

فى معظم البلدان العربية يتم الصرف على التعليم بمعدلات تزيد عن الدول المماثلة اقتصادياً بل تقترب من معدلات بعض الدول المتقدمة .

ونظراً لعدم مشاركة معظم الدول العربية فى المسوحات التنوعية الدولية التى يشرف عليها معهد التربية الدولى فى هامبورج والاتحاد الدولى لتقويم الأداء التعليمى IAEA كما لا توجد معايير قوميه للتحصيل بين الدول العربية فان هناك صعوبة فى الحصول على بيانات دقيقة عن مستويات التحصيل الدراسى فى الدول العربية يسهل التعميم بينها ولكن لوحظ من بيانات متفرقة :

- تدنى تحصيل الطلاب العرب عن قرنائهم فى الدول الأخرى فى العلوم والرياضيات .

- تركيز الاختبارات التحصيلية على قياس مستويات التعرف والحفظ واستدعاء التعريفات والنظريات وحل المسائل البسيطة ولكن لم يوجه لقياس التفكير الناقد أو المهارات الحياتية أو التطبيقات التكنولوجية للعلوم والرياضيات ٠

منذ عقد الستينيات وحتى الآن نلاحظ ثلاثة مراحل للنمو الاقتصادى فى العالم العربى :

(١) مرحلة الطفرة بين ١٩٦٠ - ١٩٨٠ حيث كان الناتج المحلى الاجمالى ينمو بمعدل سنوى ٧ر٤% لعائدات النفط والاستثمار فى الصناعات التحويلية ٠

(٢) مرحلة الركود والتى بدأت فى الثمانينات (١٩٨٠ – ١٩٩٥) بسبب تدهور أسعار النفط فانخفض معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى إلى ٢ر٣% ٠

(٣) مرحلة عودة الانتعاش من ١٩٩٦/١٩٩٧ حيث وصل معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى إلى ٩% فى ٩٦ ، ٩٧ وزاد نصيب الفرد فى الدخل القومى إلى ٢% سنوياً ٠

وفى دراسة ل Bisat (١٩٩٧) قام بها عن ست دول عربية إتضح منها تدنى العلاقة بين رأس المال البشرى وبين النمو ولم يظهر تأثير يذكر للعنصر البشرى على معدلات النمو وكان التأثير لرأس المال المادى ، مما يعنى أن تأثير التعليم على معدلات النمو الاقتصادى كان قليلاً ٠

- تكلفة الوحدة فى المراحل المختلفة لم تزد كثيراً فى مراحل التعليم العام على مدى عشر سنوات ولكنها تضاعفت فى التعليم العالى (البنك الدولى)٠

	١٩٨٠			١٩٩٠		
	الابتدائى	الثانوى	العالى	الابتدائى	الثانوى	العالى
مصر	١٠٧	٢٠٦	٨٦٧	١٢٦	٢٩١	١٥١٥
سوريا	٤٩	١٠١	٢٨٦	٨٠	١٢٤	٥١٠
الأردن	١١٠	١٣٤	١١٢٨	١٧٤	٢٢٠	١٥٧٤
المغرب	١٣٣	٧٢٠	١١٨٣	١٨٨	٥٣٨	٩٥٩
تونس	١٧٨	٧٦٠	٢١٣٣	٢٠٧	٥٣٨	١٩٢٦

هذا يعكس خللاً فى معدلات التخصيص بالنسبة لحالة مصر لأن تكلفة الوحدة زادت زيادة هائلة على التعليم العالى وعائداته الاقتصادية أقل من التعليم الأساسى ٠

وبرغم هذه النتائج المتشائمة فإننا لانتكر أن التعليم قدم عائدات اقتصادية للأفراد من خلال الدخول (تأثير مباشر) وقدم توعية عن صحة الطفل وتنظيم الأسرة (تأثير غير مباشر) وتبقى الحقيقة ماثلة بل ومزعجة زهى أن التعليم فى العالم العربى فشل فى الإسهام فى رفع مستوى الإنتاجية وفى زيادة المخرجات ٠

والسؤال كيف يكون للتعليم عائدات على مستوى الأفراد (عائد اقتصادى) وتتماثل عائداته على مستوى الاقتصاد القومى (عائد إجتماعى) ٠

- إن عدد سنوات الدراسة لا يقيس مستوى المورد البشرى ولا يعبر عن مستوى آدائه ٠ إنما الذى يؤثر هو عملية بناء المهارة **Skill Formation** وسنوات الدراسة جزء منها ولكن ليست هى الضمان لها ٠٠ وعندما تختلف نوعية التعليم فى أجزاء الدولة الواحدة (الريف والحضر) أو بين الفئات المختلفة (الذكور والإناث) فإن فروق التحصيل قد تختلف بمعدل عام دراسى كامل (أنظر دراسة مصر عن الاحتفاظ بالمهارات البنك الدولى ١٩٨٤) ٠

ولأن المهارة هى مؤشر بناء القدرات البشرية وليست سنوات الدراسة لذلك فإن تحليل ودراسة المدخلات والعمليات التعليمية تعد أكثر فائدة وأهمية من دراسة المخرجات أو عدد سنوات الدراسة ٠٠ فالمهارات الأعلى والقدرات الأفضل هى التى تؤدى إلى معدلات نمو عالية ٠

وفى دراسة (**Honusbek & Kim** ٩٦) عن ٨٠ دولة تأكد أن تحسين الجودة النوعية لقوة العمل – مقاسة بالمهارات العقلية وليس بسنوات الدراسة كان له تأثير كبير على النمو الاجمالى ٠

هذا يعنى أن الطفل العربى يقضى سنوات كثيرة فى المدارس ولكنه لا يتقن المهارات الانتاجية والمهارات العقلية ٠ !!

كما يعنى أن العالم العربى لا يقوم بتدريس المهارات التى تؤدى إلى زيادة إنتاجية العامل وإذا قام بالتدريس فانه تدريس لفظى لا يؤدى إلى إتقان المهارة وإذا أختبر الطالب فإنه يختبر إختباراً لغوياً لوصف المهارة وليس إختباراً عملياً للآداء المهارى – نحن ندرس معلومات عن مهارات الاتصال ، ومهارات العمل ، ومهارات الانتاج ومهارات البحث ومهارات توظيف التكنولوجيا وسوى ذلك ٠

سياسة الأجور ويتم تحديدها على أساس ما يعلم العامل وليس على أساس ما يعمل ، وسلم الأجور يتحدد تحديداً رأسياً لينسجم مع عدد سنوات الدراسة ولا يأخذ فى الاعتبار مدى إتقان المهارات والكفايات ، وتقديرات النجاح فى الجامعات مؤشر للحفظ والاستظهار وليس للقدرة الذهنية العالية ٠ (وهذا يفسر انخفاض أجور خريجى التعليم الأساسى عن الثانوى وعن العالى) ٠ (الدراسات التى أشارت إلى ارتباط بين الأجور وعدد سنوات الدراسة أخذت عيناتها من القطاع الحكومى وهو قطاع لا يربط بين الأجر ومستوى الإنتاجية والأداء ، بل هو مستقر وآمن ودائم لأصحاب المهارات المتدنية فنادراً ما يفقد العامل عمله أو يقل أجره بسبب تدنى آدائه (أو ضعف إنتاجيته) ٠

ويرى بعض الاقتصاديين (**Gelb** وآخرين) أن نظام التعليم فى الدول العربية يستجيب لمتطلبات القطاع العام من المهارات مثل حفظ المعلومات والعمليات الحسابية وأن كل من الطلاب وأولياء الأمور يجدون فى دخول أبنائهم إلى الجامعات مقعدا جيداً للعمل فى القطاع العام الذى يضمن لهم عملاً آمناً بزيادة أجور

سنوية تصل إلى ١٠% ٠ وهذا يوضح السبب فى التهافت على الدروس الخصوصية فى الثانوية العامة التى تقلب ذهن المتعلم وتكرس قدراته للحفظ والاستظهار ومن ثم تضمن له مكاناً فى التعليم العالى لأن الثانوية لا تختبر أكثر من هذه القدرات ٠٠ وهكذا يسهم التعليم متدنى الجودة فى إضعاف القدرات الذهنية للطلاب وعدم تنمية مهارات الإنتاج لدى مخرجات التعليم ، وهذا يعنى أيضاً أن السياسة التعليمية الحالية تهزم نفسها سواء كانت سياسة التعليم والتقويم أو القبول فى الجامعات بتعزيزها للأثر السلبى للتعليم فى بناء المهارات وتنمية القدرات الانسانية ، كما أن سياسات التوظيف والأجور فى القطاع العام تلعب دورها فى تأكيد هذه السلبيات ٠

٧٠١٠ نحو سياسات أفضل

إن دور التعليم فى بناء وتكوين رأس المال البشرى يثير مجموعة من القضايا الهامة من بينها علاقة الدولة بالتعليم والحد الأمثل للصرف على التعليم ٠٠ ومن الملفت للنظر أن كثيراً من الدراسات التى قامت بدراسة العلاقة بين التعليم والنمو جاءت نتائجها مخيبة للأمل فلم يظهر إى ارتباط بين زيادة عدد سنوات الدراسة للعامل وبين إنتاجية هذا العامل ولا المعامل الكلـــــــى للإنتاجية (TFP) ٠

كما أوضحت الدراسات أن العائد الاقتصادى للأفراد من التعليم اكثر وضوحاً وقوة بينما العائد الاجتماعى – أى إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى الكلى – يبدو ضعيفاً ٠

إن السيناريو المتاح فى أدبيات التنمية لمواجهة هذه المشكلة يتلخص فى إصلاح الهياكل الاقتصادية حتى يتحقق اقتصاد قوى وهذا الاقتصاد القوى سيكون له تأثيرات إيجابية على حالة التعليم إذ سيوفر الاعتمادات اللازمة لتطوير التعليم وتحسين نوعيته ، كما أن ارتفاع الناتج المحلى الاجمالى GDP سيؤدى إلى تحسين الأجور فى القطاعين العام والخاص وربط الحوافز بدافعية الإنجاز ومعدلات الإنتاجية فتسعى قوة العمل إلى التدريب التطويرى والتدريب التحويلى وتحسين المهارات حتى تحقق مزيداً من الدخول ، فعلى قوة العمل أن تطور مهاراتها وتزيد من إنتاجيتها وتتسلح بوسائل التقنية الحديثة (الحاسب والرياضيات والعلوم والتكنولوجيا واللغات) ٠

وهذا يعنى أنه لا بديل عن تحسين الجودة النوعية للتعليم من أجل بناء المهارات وتنمية القدرات التى يحتاجها رأس المال البشرى فى عالم الاقتصاد الكونى :

- لابد أن يبدأ بناء المهارات من مرحلة التعليم الأساسى ٠
- الاهتمام بالحاسوب واللغات والرياضيات والعلوم وتدريسها كتكنولوجيا وليس كمعلومات ٠
- إعادة النظر فى التعليم الفنى لأنه لم يعد مناسب للاقتصاد الحديث كثيف الاستخدام للمعرفة والتقنية ٠
- تغيير أساليب التدريس والتحول من التدريس المباشر إلى التدريس غير المباشر ٠
- غرس قيم تربوية جديدة من أهمها التعلم الذاتى والتعلم المستمر والتفكير الناقد والتعلم الإبتكارى ٠
- زيادة الصرف على التعليم الأساسى ، لأنه منبع تكوين المهارات ٠

- زيادة الصرف على مفاتيح الجودة النوعية (الأهداف – المناهج والمواد والوسائل ، مهارات المعلمين – أساليب التقويم) ٠
- الإصلاح الجذرى للمناهج بحيث يحدث تغيير المنهج C. Change أى تبنى أهداف جديدة ، ومحتوى حديث ، وصحيح ، وصادق ومناسب ، ومرتبط بحل المشكلات وتكوين المهارات وبناء القدرات ٠
- الاهتمام بإصلاح السياسات وإبعادها عن التسييس لأن التعليم إذا تسيس تسوس ٠
- إدارة النظام التعليمى بمنهجية الآداء والأخذ بأسلوب الإدارة الاستراتيجية والتحول من الرئاسة إلى القيادة وتوسيع قاعدة المشاركة فى صناعة القرار وتحمل المسئولية وقبـــول المساءلة ٠
- البحث عن آليات أفضل للقبول فى التعليم العالى ولتكن الثانوية العامة مرحلة منتهية ولابد من توجيه القبول فى التعليم العالى لتلبية احتياجات التنمية وليس للإيواء وملء الأماكن بالطلاب ٠
- التقويم الشامل لجميع عناصر المنظومة التعليمية وفى جميع المراحل حتى يتم تشخيص القضايا وتحديد الإختناقات ٠
- الأخذ بمنهجية التخطيط الإستراتيجى المعتمد على الرؤى المستقبلية والأهداف بعيدة المدى والسياسات والاستراتيجيات الواقعية والمستقرة ووضع الخطط التشغيلية ومتابعة تنفيذها ورصد إنجازاتها وتصحيح مسارها وتقويم نتائجـــها وعائداتها ٠
- إقامة شراكة استراتيجية بين مراحل التعليم المختلفة من ناحية وبين متطلبات التنمية من ناحية أخرى ٠
- تمهين التعليم والأخذ بالأساليب الحديثة الفاعلة فى إعداد القوى العاملة به وتدريبها تدريباً مستمراً وتنمية مهاراتها والأخذ بالتقنيات الحديثة مثل الوسائل متعددة الوسائط لكى يصبح المتعلم باحثاً ومكتشفاً للمعرفة ومهيمناً عليها وموظفاً لها٠

إن تحسين الجودة النوعية للتعليم عمل شاق وصعب ويحتاج إلى تخطيط سليم ووعى تام بكل القضايا وإفرازاتها ، وهو يتم بالعمل والعمل الدؤوب وليس بالشعارات الطنانة أو الخطب العصماء ٠

إذا حدث هذا سيقفز الاقتصاد العربى إلى مستوى الدول المتقدمة وسندخل حلبة التنافس فى عالم الاقتصاد الكونى ، وسنتحاور مع الآخرين حوار الند المشارك وليس حوار التابع المستجدى وعندئذ سنقول بكل فخر أن التعليم هو الورقة الرابحة لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى بفضل بنائه لمهارات قوة العمل وتنميته لقدرات رأس المال البشرى ٠

هذا الفصل قد نبه إلى أهمية الجودة النوعية فى التعليم ودورها فى بناء المهارات والقدرات والطاقات البشرية ، وأن يكون قد أوضح باليقين أن هذه الجودة النوعية قضية حاكمة فى موضوع التنمية البشرية ٠ وهى ضرورة حتمية بل فريضة ولكنها للأسف فريضة غائبة وعلنا نلتفت إليها قبل فوات الأوان !

مراجع الفصل الأول

أولاً : المراجع العربية

١ – أحمد فتحى سرور ، الأبعاد الإجتماعية للعولمة ، ندوة الحوار الوطنى المصرى التى نظمها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومكتب منظمة العمل الدولية بشمال إفريقيا بالقاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢ – أحمد فتحى سرور ، الجامعة وتحديات العولمة ، فى إحتفال جامعة القاهرة بعيد العلم ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣ – أحمد صقر عاشور ، إدارة رأس المال المعرفى (إعادة إختراع منظومة الإدارة) فى القرن الحادى والعشرين ، مؤتمر الإبداع والتجديد فى الإدارة العربية فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين ، المنظمة العربية للإدارة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٤ – جواد العنانى ، المستقبليات البديلة لإقتصاديات التعليم العالى فى الوطن العربى ، عمان ، منتدى الفكر العربى ، ١٩٩١ .

٥ – محروس إسماعيل ، معايير الإستثمار فى التعليم العالى ، مركز دراسات وبحوث التعليم العالى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٦ – محمد نبيل نوفل ، العمالة فى التعليم العالى ، القاهرة ، اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٠

٧ – محمد عزت عبد الموجود ، ورقة عمل حول مشروع مستويات التحصيل فى التعليم العام بالدول العربية ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩١ .

٨ – محمد عزت بالموجود ، رؤية للتعليم ٢٠٢٠ ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دبى ، ٢٠٠١ .

٩ – محمد عزت عبد الموجود ، أمريكا عام ٢٠٠٠ ، إستراتيجية للتربية ، (ترجمة وتحليل) جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، الدوحة ، قطر ، ١٩٩١ .

١٠ – محمد عزت عبد الموجود ، قضايا ملحة فى النظام التربوى فى جمهورية مصر العربية ، المنصورة ، جامعة المنصورة ، مجلة كلية التربية ، ١٩٨٧ .

١١ – محمد عزت عبد الموجود ، بعض منهجيات إقتصاديات التعليم العالى ، ضمن كتاب إقتصاديات التعليم العالى فى الوطن العربى ومكانها من خطة التنمية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٩١ .

١٢ – محمد عزت عبد الموجود ، حدود القدرة والإحباط فى سياسات التعليم الإبتدائى فى الدول النامية ، ضمن بحوث مؤتمر نحو تربية أفضل لطفل دول الخليج العربية ، جامعة قطر ، الدوحة ١٩٩٤ .

١٣ – محمد عزت عبد الموجود ، تطوير التعليم الثانوى من أجل التنمية فى دول الخليج العربية ، مكتبة التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠١ .

١٤ – محمد عزت عبد الموجود ، تقويم السياسات التعليمية فى جمهورية مصر العربية ، ضمن بحوث تقويم السياسات الإجتماعية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الجنائية والإجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

١٥ - محمد عزت عبد الموجود ، تنويع وتشعيب التعليم الثانوى فى دول الخليج العربية ، ترف أو ضرورة ، جامعة الكويت ، ١٩٩٨ .

١٦ - محمد عزت عبد الموجود ، التعليم والمستقبل ، المؤتمر السنوى التاسع والعشرين للتربية ، قطر الدوحة ، ٢٠٠١ .

١٧ - محمد عزت عبد الموجود ، التخطيط الإستراتيجى فى المؤسسات العامة والمؤسسات الربحية ، ترجمة لونجمان ، مكتب لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

١٨ - مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، هكذا يصنع المستقبل ، أبو ظبى ، ٢٠٠١ .

١٩ - نادر فرجانى ، إكتشاف المعرفة فى البلدان العربية ، تحدى إصلاح التعليم ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثالثة ، العدد ٨ ، أكتوبر ٢٠٠٢ .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

١- El Erian , M., Thomas, and page, John, Education, Huma Capital Development & Growth in the Arab Economies, Tenth Joint Annual Seminar on Human Resources Development Economic Growth in the Arab Countries, Abu Dhabi ١٩٩٨

٢ - Heyneman, Stephen: The Quality of Education in the Middle East and North Africa, Lutfia Rabbani Foundation , Amesterdam, ١٩٩٥.

٣ - Bensimon, Estele. M, Total Quality Management in the Academy, A Rebelious Reading, Harvard Education Review, vol. ٦٥, No ٤ , Winter ١٩٩٥.

٤ - West Burnham, John : Managing Quality in Schools, Second Edition, London, Longman Ersaplta, ١٩٩٧.

٥ - Department of Education, South Africa ; Curriculum ٢٠٠٥, Life Long Learning for the ٢١ST Century , ١٩٩٧.

٦ - Al Banna , Sami, Knowledge Management and Strategies for Development in a Rapidly Changing Global Environment, Falls Chursk, va, ٢٠٠٠.

٧ - Hamushek, Evic and Dongwook Kim, Schooling Labour Force and Growth of Nation, University of Rochester and Torean Development Institute; ١٩٩٦.

٨ - Abd El Mawgood , M. Ezzat, Education for All, Challenges and Options for Global Survival, World Council on Curriculum and Instructions, Cairo, ١٩٩٢.

٩ - Japan Ministry of Education, Science, Sports, and Culture: Education in Japan ٢٠٠٠ : A Graphic Presentation , Tokyo, Messe, ٢٠٠٠.

١٠ - Sharpe, Leslie and Gopinahan, S. : After Effectiveness : New Directions in Singapore School System ? Education Policy , Vol. ١٧ Nov, ٢٠٠٢.

١١ - Ashour, Ahmed Sakr, Intellectual and Emotional Capital : Building Organizations and Society, Paper Presented to the National Conference on Civil Services in Malaysia, Kouala Lampore, ١٩٩٧.

١٢ - Coombs, P. and Hallak J., Cost Analysis in Education A Tool for Policy and Planning, EDI Series on Economic Development, Washington D.C. World Bank ١٩٨٧.

١٣ - Harbison, F. , Human Resources as the Wealth of Nations, N. Y. , Oxford university Press, ١٩٧٣ .

١٤ - Seragelden Ismail and Abdel Mawgood, M. Ezzat, Defention of Literacy and Numeracy Skills among Primary School Leavers in Egypt, Washington D.C., World Bank, ١٩٨٤.

١٥ - Todora, Michael : Economic Development in the Third World , N. Y. Longman, ١٩٨٣.

١٦ - Zymelman , M., Reduction of Unit Cost in Education, EDI World Bank, Washington D.C., ١٩٨٥.

١٧ - Benhabib , Jess, and Mark M., The Role of Human Capital in Economic Development : Evidence from Aggregate Gross-Country Data, Journal of Monetary Economics, vol. ٣٤, Oct., ١٩٩٤.

١٨ - Bisat Amer, et al, Investment and Growth in the Middle East and North Africa, IMF, Washington D. C., ١٩٩٦.

الفصل الثانى

قضية قصور التشغيل " البطالة " وعلاقتها بجودة التعليم

د/ سيد محمد عبد المقصود

١- مقدمة[*] :

أولت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى معظم الدول النامية، ومنها مصر، فى مراحل التنمية الأولى اهتماماً كبيرا للموارد المالية " الاستثمارات"[١] ، ولم تأخذ الموارد البشرية نفس القدر من الاهتمام. وكان من نتيجة ذلك أن لم تحقق تلك الخطط أهدافها بالمستوى المتوقع. ويرجع ذلك إلى وجود عجز فى بعض أفراد القوى العاملة من ذوى مستويات المهارة العالية والمؤهلات التعليمية الراقية والتى تتولى بعض المهن الحاكمة واللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات تلك الخطط. وتعانى تلك الدول فى نفس الوقت من وجود فائض كبير فى الأفراد من قوة العمل من ذوى المستويات التعليمية المتدنية[٢] أو بدون تعليم وما ترتب عليه من عدم إمكانية تشغيلهم والاستفادة منهم، وتركوا فى حالة بطالة صريحة، بالإضافة إلى ما تعانيه تلك الدول من وجود البطالة المقنعة والموسمية فى قطاعات النشاط الأولى، بل والعمالة غير الكاملة أحيانا كثيرة.

لقد أدى عدم الاهتمام بتنمية القدرات البشرية الوطنية وتوفير القوى العاملة الماهرة عالية المستوى التعليمى الى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادى المستهدفة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبح واضحا أمام جميع الدول على مختلف مستوياتها الإنمائية ان الموارد البشرية هى عصب عملية التنمية والمثال الياباني بهر الجميع حيث خرجت اليابان من الحرب وليس لديها سوى أبنائها فركزت جهودها على رفع قدراتهم بالتعليم الجيد والتدريب المستمر فأصبحت فى ربع قرن من الزمان أقوى اقتصاد فى العالم. أن السبيل الوحيد أمام الدول النامية هو "ثروتها البشرية وذلك ببناء وتنمية قدراتها بالتعليم والتأهيل الجيد والتدريب الراقى المستمر لتحقيق معدلات عالية من التشغيل والإنتاج وبالتالى التقدم الاقتصادى والتنمية الشاملة والمستدامة.

واعتبارا من عقد التسعينات من القرن الماضى أصبح منهج التنمية البشرية هو جوهر التنمية الاقتصادية، وخاصة فى جانبه الخاص بتمكين الانسان من الحصول على فرصة عمل تدر عليه دخل مناسب وتسهل له حياه جيدة بدون علل فى اطار توسيع خياراته. لقد كانت التنمية فى الماضى تهتم بتحقيق نمو كمى فى المتغيرات الاقتصادية بالدرجة الأولى ويصاحب ذلك تغير كيفى فى بنية هيكل الاقتصاد الوطنى. هذا التغير الهيكلى لن يتحقق الا باحداث تغير هيكلى فى قدرات البشر صانعى التنمية. ان توفير قدر جيد من المعارف

---

[*] طرح الأستاذ معتز الشاذلى سؤال بجريدة الأهرام " مفاده " كيف نملك مساحة شاسعة من الأرض تزيد والحمد الله عن المليون كم٢ ويجرى فيها نهر عظيم معطاء ، وبها العديد من الموارد المتنوعة ؛ وكيف كذلك نملك اكثر من ٦٥ مليون نسمه من البشر ومنها قوة عمل فاعله بحجم ٢٠ مليون ، ونعانى ما نعانيه من مشاكل وأزمات اقتصادية واجتماعية بل وعمرانية ، وتأخذ هذه المشاكل شكل واضح وهو أن هذا الكم العظيم متدنى الكفاءة الإنتاجية نظراً لانخفاض كفاءته التعليمية ووجود من ٣ – ٥ مليون شاب فى حالة بطالة نظراً لعدم الحاجة للمستويات التعليمية التى حصلوا عليها .

[١] يقول د/ عزت عبد الموجود " ان المورد البشرى أضحى أهم مكون فى معادلة التنمية، وهو أكثر تأثيراً فى معدلات التنمية من المكون المادى " الاستثمار" (رأس المال وأدوات الانتاج) أنظر، د/ عزت عبد الموجود، فصل جودة التعليم فى هذه الدراسة.

[٢] يطلق عليهم الافراد غير الصالحين للمهن المتاحة حسب هيكل الطلب.

والمهارات (التعليم الجيد والتدريب المستمر)، والمستوى الصحى،... والثقافى، بل والسياسى (المشاركة) أى رفع وتنمية قدرات البشر هو شرط أساسى لتحقيق مجتمع يتمتع بقدر من الرفاه والتقدم.

وتهدف عملية تنمية القدرات البشرية الى تحقيق عدة أهداف ذات طبيعة مركبة كالآتى:

أهداف ذات طبيعة اقتصادية، وذلك بتوفير فرص عمل مناسبة ذات دخل مناسب للانسان تمكنه من الحياه الطيبه (مستوى استهلاك جيد) ويمكنه كذلك من تحسين أحواله الاجتماعية والثقافية والصحية، بل وزيادة تعليمه وتدريبه بما يؤدى لتراكم رأس المال البشرى، وخاصة فى جانبه النوعى (الكيف) أو المهارات واستثمار هذا التراكم فى تنفيذ برامج ومشروعات التنمية والتقدم بجوانبه المتعددة بما يعود على نفس الشخص بمستوى دخل اعلا وهكذا.

أهداف ذات طبيعة اجتماعية بالدرجة الأولى، وذلك بتوفير مستوى جيد - راقى من التعليم لجميع أفراد الموارد البشرية، وكذا امكانات التدريب المستمر ، والثقافة العامه، والصحة الجيدة، والقيم والأخلاق والعادات الحميدة والتقاليد العريقه الراسخه والانتماء الوطنى.

وهى أهداف ذات طبيعة سياسية أيضا، وذلك باعداد المواطن المنتج - القادر على المشاركة فى تنمية وتقدم وطنه والمشاركة فى صنع قرار التنمية واحداث التغيير المستمر وابداء الرأى البناء والفكر الواعى فيما يختص بمستقبله وابنائه وشئون مجتمعية ووطنه الكبير.

كل ذلك وغيره من جوانب التنمية البشرية ورفع وتنمية قدرات الانسان يحقق توفير حياه كريمة ذات جودة عالية عن طريق احداث نمو متكامل فى شخصيته.

٢-قضية البطالة " قصور التشغيل" والتعليم فى مصر

توضح حالة سوق العمل [1] المصرية وتطورها بين التوازن وعدم التوازن أو الاختلال صورة نسبية لقضية البطالة، أو قدرة الاقتصاد المصرى على توليد فرص عمل من عدمه لعرض العمل المتاح وعلاقة ذلك بجودة التعليم . لقد تمتعت سوق العمل المصرية اعتبارا من عام ١٩٥٧ وحتى نهاية الخطة الخمسية ٦١/٦٠-٦٥/٦٤ بدرجة عالية نسبيا من التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة. وقد اختفت البطالة تقريبا، حيث قامت الحكومة (الاقتصاد) فى ذلك الوقت بتعبئة قدر جيد من الاستثمارات لتمويل تنفيذ عدد من المشروعات مثل التصنيع، السد العالى، استصلاح الأراضى الصحراوية، التصنيع الحربى والتوسع فى أنشطة القوات المسلحة... مما كان له أثر بالغ فى توفير قدر كبير من فرص العمل والتشغيل واستيعاب عرض العمل المتاح بمستواه التعليمى الراقى فى ذلك الوقت[1] ، وانخفضت البطالة إلى أدنى حد لها.

شهدت الفترة التالية اعتبارا من حرب ١٩٦٧ تغييراً فى أولويات السياسة الاقتصادية حيث أصبحت عملية تحرير سيناء والتعبئة للحرب ذات أولوية أولى، وتأخرت مشروعات التنمية الاقتصادية الى المرتبه الثانية، بل أصبحت فى خدمة اقتصاد الحرب. لقد أدى ذلك الى انخفاض معدل النمو الاقتصادى نظراً لصعوبة توفير الاحتياجات الاستثمارية حتى لتوفير مستلزمات الانتاج ووصل الأمر الى تعادل الاستهلاك مع الناتج المحلى

---

[1] تستخدم كلمة سوق (مفرد) تجاوزا حيث يدعى كثير من الكتاب ان سوق العمل المصرية ليست سوقا واحدة، فهناك سوق العمل فى الحضر وسوق العمل فى الريف، وسوق العمل الحكومى، وسوق العمل الحر (الخاص) واسواق المهن كثيرة ومتعددة.

[1] صنفت مصر من الدول المتقدمة بمعيار نسبة خريجى الجامعة الى السكان فى عقد الستينات فى دراسة أجراها هينجز عن ٥٠ دولة.

دون اتاحة فائض للادخار لتوجيهه الى الاستثمار، وبالتالى لم تشهد هذه الفترة نمواً اقتصاديا حقيقيا وبالتالى قصور فى توفير فرص عمل جديدة لمقابلة عرض العمل الذى تراكم طوال تلك الفترة التى امتدت حتى عام ١٩٧٥. وبالتالى انتشرت البطالة فى الريف والحضر وبين المتعلمين خاصة. كما أدت حالة ندرة الاستثمارات الى توقف بناء المدارس، فزادت كثافة الفصول، وانتشر نظام تشغيل المدارس فترتان، وثلاث فترات وانخفضت بالتالى جودة التعليم قبل الجامعى، وتكدست مدرجات الجامعات بالطلبة، واستمر ذلك ما يقرب من ١٠ سنوات حتى نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات.

شهدت سوق العمل المصرية تغيراً ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ حيث استقطبت أسواق العمل الخليجية جزء لابأس به من العمالة المصرية الماهرة، والتى حل محلها جزء من البطالة الأقل مهاره، وبدأ شكل آخر من أشكال الاختلال فى سوق العمل حيث ظهر العجز فى كثير من المهن والمهارات العالية يقابله فائض من غير ذوى المهن (من المتعلمين) فى حالة بطالة صريحة أو سافره. هذا ورغم حدوث وفره نسبية فى الموارد المالية (الاستثمارات) نتيجة عدة عوامل مما أدى لارتفاع معدل النمو الاقتصادى الى ٧% سنويا فى المتوسط بأسعار عام ١٩٧٥، إلا أن هذا النمو نتج من القطاعات الخدمية، ولم يترتب عليه توليد فرص عمل جديدة[٢]. ولم يتوقف قطاع التعليم عن إنتاجه السنوى، بل ساءت الجودة والتحصيل وتخلفت المناهج وتكدست المعامل والورش... وحلت الكارثة بحرب الخليج التى أدت إلى عودة كثير من المصريين، فزادت البطالة وخاصة بين خريجى مراحل التعليم.

دخلت مصر بعد ذلك مرحلة الاصلاح الاقتصادى والخصخصة والتوجه إلى إقتصاديات السوق واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى التنمية، وذلك بهدف تخصيص أكثر كفاءة للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجتمع من خلال نظام للأسعار وترك عوامل العرض والطلب لتلعب دورها فى مجال الاستثمار والانتاج والعمالة. ولكن تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية أثر كثيرا على الاقتصاد المصرى فى مسيرته نحو الاصلاح وزاد عدد العاطلين وخاصة بين الشباب المتعلم من صغار السن من غير ذوى المهارات والذى تقدر أعدادهم بحوالى ٤٠٠-٦٥٠ ألف شاب سنويا بل يقدر إجمالى عدد الخريجين عام ٢٠٠١ من جميع مراحل التعليم بحوالى ٨٠٠ ألف شاب[١].

أن قاعدة القدرات البشرية المصرية تتسم بكبر حجمها نظرا للنمو السكانى المرتفع، وبالتالى يزيد العرض من قوة العمل المصرية سنويا، لا يقابله حجم مناسب من الطلب " فرص عمل منتجة" كاف لاستيعاب هذا العرض بالكم والنوعية المطلوبة، وقد ترتب على مشكلة نقص أو قصور التشغيل وخاصة من ناحية النوعية أو جانب الكيف: -

- وجود العجز فى بعض الأفراد الصالحين لبعض المهن ومستويات المهارة ذات المستوى التعليمى الراقى.
- وجود فائض كبير من الأفراد غير الصالحين " بطالة" من غير ذوى المهارات ومن ذوى المستويات

---

[٢] نمو بلا توظف، أنظر تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥.

[١] عدد الطلاب المتقدمين لامتحان الثانوية العامة هذا العام (السنتين معا) حوالى ٨٥٠ألف شاب. غير الثانوى الفنى التجارى والصناعى.

التعليمية المتدنية " التعليم النظرى على وجه الخصوص".

وقد أدى ذلك الى التأثير على قدرات الموارد البشرية بصفة عامة وقوة العمل بصفة خاصة مما أدى الى انخفاض مستوى الأداء (انخفاض الإنتاجية سواء للفرد أو للمجتمع" ويرجع ذلك أساساً إلى تخلف قطاع التعليم وتخريج إعداد كبيرة من تخصصات ومستويات علمية غير مطلوبة، بل ووجود نسبة كبيرة من قوة العمل فى حالة أميه. وكذلك يلاحظ بشكل واضح انخفاض نسبة المشاركة فى قوة العمل بالنسبة للسكان وانخفاض معدل مساهمة المرأه فى النشاط الاقتصادى على وجه الخصوص.

إن التعليم والتدريب هما أساس إعداد وتنمية القدرات البشرية وتجهيزها لتحمل أعباء التنمية فهى حلقة الوصل بين تحقيق أهداف التشغيل وأهداف تعظيم الإنتاج كما ونوعاً، أى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن ارتباط التعليم والتدريب بالنمو الاقتصادى أصبح بديهية لا يحتاج إلى دليل، إذ تقوم السياسة التعليمية الرشيدة التى توفر تعليم جيد[1] بإكساب الفرد المهارات الأساسية والإعداد الذهنى والقدرة على التعليم المستمر والابتكار والابداع، وتكملها سياسة التدريب بإعداد الأفراد الصالحين وتوجيههم حسب قدراتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم العلمية الى إتقان المهن والأعمال المناسبة لتلك القدرات والاضطلاع بأعباء الانتاج فى مشروعات التنمية بمجالاتها المختلفة، وهو ما يحقق التشغيل الكامل والاستخدام الأمثل للقدرات البشرية وتحقيق معدلات النمو المستهدفة وبالتالى مستويات الدخول والمعيشة العالية.

لقد أدى التقدم العلمى الكبير والقدرة التكنولوجية التى طالت جميع مجالات الحياة إلى تغير كل من صفات ومحتوى المهن والأعمال، وبالتالى تغير دور العامل من مجرد منفذ للأعمال المكلف بها الى ضرورة مساهمته ومشاركته ومواكبته لهذا التقدم العلمى والتطور التكنولوجى ، وذلك بدخوله دائرة المشاركة فى التجديد والتحديث والابتكار والإبداع فى مجال عمله وهو ما يتطلب توفر قدرات كبيرة فى الشخص تمكنه من التفكير العلمى المنظم والقدرة والمهارة فى التحليل والتخيل والتجريب وحل المشكلات وتسخير العلم وتوظيفه الجيد ثم الاختراع والابتكار. ويتطلب ذلك كله ان يكون الفرد على مستوى جيد من التعليم والتحصيل الدراسى بدايه، تعليم وتحصيل ذو جودة عالية بمفهومها، وكلما زادت دقة وتعقد أدوات الانتاج (التقدم التكنولوجى) كلما تطلب ذلك مستويات أعلى من ذلك التعليم ذو الجودة. ان التعليم الجيد هو أساس بناء وتنمية القدرات البشرية، كما أن التدريب يستكمل مهارات الفرد وقدراته. ان التعليم الجيد يشكل الاساس الضرورى لبناء الانسان ونمو شخصيته والتدريب يبرز دور وقيمة الانسان وذاته فى العمل ويدفعه الى التقدم والارتقاء بمهاراته وقدراته التطبيقية. ان الجودة النوعية فى التعليم هى جوهر قيام التعليم بالدور الحاسم فى تحقيق التنمية المستدامة.

وتناقش هذه الدراسة قضية قصور أو نقص التشغيل أو بالاحرى قضية البطالة التى أضحت تؤرق كل بيت فى مصر.

---

[1] التعليم الجيد هو أداه تحقيق بناء وتنمية القدرات البشرية. ان مجرد توافر مدخلات التعليم لايكفى لتحقيق هذا الدور فى هذا القرن الجديد الذى يتميز بالتحديات بفعل الثوره الهائلة فى كافة المجالات وخاصة التطور السريع فى حجم المعرفه وتطبيقاتها التكنولوجية، فلابد أن يكون النظام التعليمى المصرى قائماً على منهجية التخطيط (والتى يفتقدها) والرؤية المستقبلية الواعيه لاهداف المجتمع فى التنمية المستدامة. أنظر د/ عزت عبد الموجود، فصل جودة التعليم فى هذه الدراسة.

كما عالجت الورقة نقطة تعتبر جديدة نسبيا وهى عرض لفشل الخطط الانمائية فى تحقيق التشغيل المستهدف سواء لاسباب داخلية أو خارجية ورغم ان كثير من الخطط لاتحقق أهدافها بالكامل إلا أن خطط التنمية فى مصر فى أهداف التشغيل لم تحقق سوى ٦٥% وهى نسبة متدنيه لتحقيق الأهداف. وأخيرا أشارت الدراسة باختصار لعدة توجهات للتغلب على هذه القضية.

٣- واقع حال القدرات البشرية المصرية

١/٣ سكان مصر " الموارد البشرية"

تشير دراسات تحليل تطور حجم السكان فى مصر أن عدد السكان قد تضاعف أول مرة خلال خمسين عاماً فى الفترة بين عامى ١٨٩٧-١٩٤٧. لقد ارتفع عدد السكان من ٩,٧ مليون نسمة عام الى ١٨,٩ مليون نسمة. ثم تضاعف عدد السكان مرة أخرى بين عامى ١٩٤٧-١٩٧٦، ليصل حجم السكان الى ٣٦,٦ مليون نسمة خلال ثلاثين عاماً فقط.

وقد تم تقدير عدد السكان فى أول يناير ٢٠٠٢ بحوالى ٦٥,٩ مليون نسمة، بالإضافة إلى حوالى ٢ مليون نسمة يعملون فى الخارج ليصل جملة عدد سكان مصر الى حوالى ٦٨ مليون نسمة. ويبلغ متوسط الزيادة السنوية فى السكان ١,٤ مليون نسمة.

لقد إنخفض المعدل السنوى لنمو السكان من ٢,٨% عام ١٩٨٦ إلى ٢,٠٨% عام ١٩٩٦، وهو معدل مرتفع، وإذا استمر معدل النمو السكانى المرتفع هذا فإن عدد سكان مصر سوف يصل إلى ٧٣ مليون نسمة بنهاية الخطة الخمسية الحالية ٢/٣-٢٠٠٧/٦. والجدول التالى يوضح تطور حجم سكان مصر ٨٦-٢٠٠٧.

جدول رقم (١)

تطور عدد سكان مصر * ٨٦-٢٠٠٧ حسب النوع

الاعداد بالالف

تعداد ١٩٨٦	النوع/السنه	تعداد ١٩٩٦	تقدير ٢٠٠٠	تقدير ٢٠٠١	تقدير ٢٠٠٢	تقدير ٢٠٠٧
٢٤٧٠٩	ذكور	٣٠٣٥١	٣٢٤١٢	٣٣٠٨٣	٣٣٧٨٥	٣٧٣٧٦
٢٣٥٤٥	إناث	٢٨٩٦٢	٣٠٨٩٣	٣١٥٦٩	٣٢٢٠١	٣٥٦٢٤
٤٨٢٥٤	جملة	٥٩٣١٣	٦٣٣٠٥	٦٤٦٥٢	٦٥٩٨٦	٧٣٠٠٠

المصدر: تعدادات السكان، وتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المؤتمر الصحفى لرئيس الجهاز فى أول يناير من كل عام.

* السكان داخل مصر فقط.

ومن الجدول يتضح الآتى:

يمثل حجم سكان مصر، مواردها البشرية وعاء كبير لقدراتها ليست البشرية فقط وإنما فى جميع المجالات وحسب مراحل اعمارهم من مرحلة الطفوله وحتى الشيخوخة وأهمها مرحلة الانتاج "التى تمثل قوة العمل المنتجة" والتى تضطلع بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتولد الانتاج والناتج لجميع أبناء مصر.

وفيما يلى عرض تحليلى للقسم المنتج من القدرات البشرية المصرية الفعالة " قوة العمل"

٢/٣ قوة العمل المصرية ١٥ سنه فأكثر

١/٢/٣ - تطور حجم قوة العمل ٧٦-١٩٩٦

تطور حجم قوة العمل المصرية من ١٠,٩ مليون فرد عام ١٩٧٦ إلى ١٣,٤ مليون فرد عام ١٩٨٦، ثم الى ١٧,١ مليون فرد عام ١٩٩٦. وتم تقدير قوة العمل المصرية فى ٢٠٠٢/١/١ بعدد ١٩,٦ مليون فرد. والجدول التالى رقم (٢) يوضح تطور حجم قوة العمل من مشتغلين وعاطلين حسب النوع.

جدول رقم (٢)

قوة العمل ١٥ سنه[1] + من مشتغلين وعاطلين حسب النوع

٧٦-١٩٩٦

الاعداد بالالف

التعداد	بيان/النوع	ذكور		اناث		جملة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٧٦	مشتغلون	٩٤٣٩	٩٤,٤	٦٩٢	٧٠,٣	١٠١٣١	٩٢,٣
	عاطلون	٥٥٨	٥,٦	٢٩٣	٢٩,٧	٨٥١	٧.٧
	جملة	٩٩٩٧	١٠٠,٠	٩٨٥	١٠٠,٠	١٠٩٨٢	١٠٠,٠
١٩٨٦	مشتغلون	١٠٨٥٦	٩١,٠	١١٠٧	٧٥,٥	١١٩٦٣	٨٩,٣
	عاطلون	١٠٧٨	٩,٠	٣٥٩	٢٤,٥	١٤٣٧	١٠,٧
	جملة	١١٩٣٤	١٠٠,٠	١٤٦٦	١٠٠,٠	١٣٤٠٠	١٠٠,٠
١٩٩٦	مشتغلون	١٣٥٢٧	٩٣,١	٢٠٨٥	٧٩,٦	١٥٦١٢	٩١,٠
	عاطلون	١٠٠١	٦,٩	٥٣٤	٢٠,٤	١٥٣٥	٩,٠
	جملة	١٤٥٢٨	١٠٠,٠	٢٦١٩	١٠٠,٠	*١٧١٤٧	١٠٠,٠

* بدون بند غير مبين وعددهم ٣٧ ألف فرد.

المصدر: تعدادات السكان ٧٦، ٨٦، ٩٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويتضح من الجدول بعض الحقائق التالية عن القدرات البشرية المصرية خلال الربع قرن الأخير من القرن الماضى: -

- بلغت نسبة المشتغلين من قوة العمل المصرية ٩٢,٣% عام ١٩٧٦، وانخفضت الى ٨٩,٣% فى التعداد التالى عام ١٩٨٦، ثم عادت لترتفع الى ٩١% عام ١٩٩٦، وقد يرجع الانخفاض الذى حدث عام ١٩٨٦ لآثار حرب ١٩٧٣.

ارتفعت نسبة البطالة بين أفراد قوة العمل المصرية من ٧.٧% عام ١٩٧٦ إلى ١٠,٧% عام ١٩٨٦، ثم انخفضت الى ٩,٠% عام ١٩٩٦ وهو مايشير إلى أن القدرات البشرية المصرية تفقد ٩,٠% من طاقتها الانتاجية، مقاسه بانتاجية هؤلاء الأفراد.

---

[1] يقدر بحث العمالة بالعينه قوة العمل المصرية (١٥-٦٤) بنحو ١٩,٣ مليون فرد عام ٢٠٠١، أنظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينه، مرجع رقم ٧١-١٢٥٢٥/٢٠٠١، القاهرة، يونيه ٢٠٠٢، ملخص النشره.

٢/٢/٣ - *درجة مساهمة قوة العمل المصرية فى النشاط الاقتصادى*

يقيس معدل النشاط Activity Rate[1] درجة أنخراط جزء من إجمالى القدرات البشرية المصرية فى عملية الانتاج الفعلية.

بلغ معدل النشاط الخام ٢٨,٧% عام ١٩٩٨، وارتفع هذا المعدل الى ٢٩,٥% عام ٢٠٠١ وهو يفيد ارتفاع درجة مساهمة قوة العمل فى النشاط الاقتصادى من جملة السكان. وقد ساهم فى هذه الزيادة زيادة فى معدل مساهمة الذكور والإناث على السواء، فقد ارتفع معدل مساهمة الذكور من ٤٤,١% عام ١٩٩٨ إلى ٤٥,٣% عام ٢٠٠١ وارتفعت مساهمة الإناث من ١٢,٥% عام ١٩٩٨ إلى ١٢,٩% عام ٢٠٠١. أما معدل النشاط المنقح فيوضحه الجدول التالى رقم (٣).

جدول رقم (٣)

تطور معدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى %

معدل النشاط المنقح فى ٨٦، ١٩٩٦

التعداد	المنطقة	ذكور	إناث	جملة
١٩٨٦	حضر	٧٨,٨	١٦,٩	٤٨,٦
	ريف	٨٣,٥	٤,٨	٤٤,٤
	جملة	٨١,٣	١٠,٤	٤٦,٤
١٩٩٦	حضر	٧٧,١	٢٠,٤	٤٩,٣
	ريف	٨٣,٢	١٠,٩	٤٧,٦
	جملة	٨٠,٤	١٥,٢	٤٨,٣

المصدر: محسوب من التعداد بواسطة د. سعاد كامل رزق، التعليم وسوق العمل، سلسلة أوراق بحثية لتقرير التنمية البشرية ٩٩/٩٨، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣.

من الجدول رقم (٣) يتضح الآتى:

ارتفع معدل النشاط المنقح عام ١٩٩٦ عما كان عليه عام ١٩٨٦ بمقدار حوالى ٢%، حيث ارتفع من ٤٦,٤% الى ٤٨,٣%.

بالنسبة للمنطقة: ارتفع معدل النشاط المنقح فى الحضر بنسبة بسيطة ٠,٧% بين التاريخين فى حين ارتفع المعدل فى المناطق الريفية بنسبة ٣,٢% حيث بلغ ٤٤,٤% عام ١٩٨٦ وارتفع الى ٤٧,٦% عام ١٩٩٦[2]. وهو مايوضح درجة مساهمة فى النشاط الاقتصادى فى الريف اعلا منها فى الحضر من جانب السكان. ولكن بصفة عامة فان درجة المساهمة فى النشاك الاقتصادى اعلا فى الحضر منها فى الريف خلال التعدادين.

---

[1] معدل النشاط الخام = قوة العمل ١٥- ٦٤ / جملة السكان X ١٠٠ أما معدل النشاط المنقح = قوة العمل ١٥- ٦٤ / السكان ١٥- ٦٤ X ١٠٠

[2] يرجع ذلك الى دفعه من التنمية فى الريف من خلال مشروع شروق وخاصة فى الوجه القبلى.

بالنسبة للنوع: ترتفع معدلات مشاركة الذكور فى النشاط الاقتصادى عن الاناث بصفة عامة وحسب المنطقة، ويتضح كذلك المظاهر التالية:

ارتفاع معدل مشاركة الإناث فى النشاط الاقتص٢ادى فى الريف بنسبة ٦,١% خلال التعدادين حيث ارتفع معدل مشاركة الإناث فى الريف من ٤,٨% عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٩% عام ١٩٩٦.

ارتفاع معدل مشاركة الإناث فى النشاط الاقتصادى فى الحضر بنسبة ٣,٥% خلال التعدادين حيث ارتفع معدل مشاركة الإناث فى الحضر من ١٦,٩% الى ٢٠,٤% عام ١٩٩٦.

انخفاض بسيط فى معدل مشاركة الذكور خلال التعدادين من ٨١,٣% الى ٨٠,٤% وكذلك على مستوى الحضر.

لقد أدى ارتفاع معدل مشاركة الإناث من ١٠,٤% إلى ١٥,٢% بين التعدادين الى تعويض الانخفاض الذى حدث فى مشاركة الذكور، بل زاد عليه ليرتفع معدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى (المنقح) على مستوى جملة قوة العمل المصرية من ٤٦% إلى ٤٨% أى نحو ٢% كما سبق الإشارة.

٣/٢/٣ - المشتغلين حسب هيكل المهن

ترتبط المهنه بالمستوى التعليمى ارتباط وثيق ويعكس هيكل المهن هيكل المهارات المبنيه على المستوى التعليمى أيضا، والجدول التالى رقم (٤) يوضح توزيع المشتغلين حسب المهن.

من الجدول يتضح الآتى:

- تبلغ نسبة المزارعون وعمال الزراعة ذوى المستويات العلمية المنخفضة ٢٧,٦% من اجمالى المشتغلين
- الحرفيون ومن اليهم أيضا من ذوى المستويات التعليمية المنخفضة بلغت نسبتهم ١٣,٨% من اجمالى المشتغلين وبالتالى تكون هاتين المهنتين تمثلان معا ٤١,٤%.
- المهن ذات المستويات التعليمية العالية من رجال التشريع وكبار المسئولين تبلغ نسبتهم ١٠,٢% ويمكن اضافة المشتغلين بمهن الاخصائيون ونسبتهم ١٤,٦% وبالتالى يكون ذوى المؤهلات العالية ٢٤,٨% من جملة المشتغلين.
- ذوى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة يمثلون نسبة ٩,٣% وهم الفنيون ومساعدو الاخصائين.

المؤهلات الادنى من المتوسط يعمل بها القائمون بأعمال الكتابة والعاملون بالخدمات ومحلات البيع نسبتهم ١٥,٧% من جملة المشتغلين.

هذا يوضح ضعف هيكل المهن نتيجة ضعف هيكل المستويات التعليمية.

جدول رقم (٤)

توزيع المشتغلين (١٥-٦٤) حسب هيكل المهن

٢٠٠١/١/١

العدد بالألف

هيكل المهن	المشتغلين	
	العدد	%
رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	١٧٩٤,٢	١٠,٢
الاخصائيون (أصحاب المهن العلمية)	٢٥٥٨,٩	١٤,٦
الفنيون ومساعدو الاخصائين	١٦٣٣,٤	٩,٣
القائمون بالاعمال الكتابية ومن إليهم	٩٨٤,٤	٥,٦
العاملون فى الخدمات ومحلات البيع	١٧٧٧,٢	١٠,١
المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد المتخصصين	٤٨٤٢,٨	٢٧,٦
الحرفيون ومن إليهم	٢٤١٨,٩	١٣,٨
عمال تشغيل المصانع ومشغلوا الماكينات وعمال تجميع الانتاج	١١٥٧,٥	٦.٦
عمال المهن العادية	٣٨٩,١	٢.٢
جملـــــــــة	١٧٥٥٦,٤	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث العمالة بالعينه ٢٠٠١، القاهرة، يونيه ٢٠٠٢، ص ١٠٦.

٣/٢/٤ - المشتغلين حسب المستويات التعليمية

التحليل المباشر لهيكل المستويات التعليمية يوضحه توزيع المشتغلين حسب الحالة التعليمية، جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

توزيع المشتغلين (١٥-٦٤) حسب الحالة التعليمية ٢٠٠١/١/١

العدد بالألف

هيكل الحالة التعليمية	المشتغلين	
	العدد	%
أمى	٤١٦٠,٧	٢٣,٧
يقرأ ويكتب	٣٧٠٨,٥	٢١,١
شهادة أقل من المتوسط	١١٣٥,١	٦,٥
شهادة متوسطة	٤٩٥٨,٦	٢٨,٢
شهادة فوق المتوسطة	٨٧٠,١	٥,٠
درجة جامعية وأعلى	٢٧٢٣,٤	١٥,٥
جملة	١٧٥٥٦,٤	١٠٠,٠

المصدر، المرجع السابق، ص ٩٦.

من الجدول السابق يتضح الآتى:

يمثل الاميون ٢٣,٧% من اجمالى المشتغلين (بدون أى مستوى تعليمى) وإذا ضم لهم من يقرأ ويكتب يصبح هذا القطاع بدون مؤهل من المشتغلين يقرب من ٥٠% من اجمالى المشتغلين.

حملة الدرجة الجامعية وأعلى يمثلون ١٥,٥% من اجمالى المشتغلين من حملة الليسانس والبكالوريوس واعلا أو حملة المؤهلات العليا.

حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة يمثلون نسبة ٣٣% أى ثلث المشتغلين.

ويوضح الجدول بصفة عامة ضعف هيكل التأهيل العلمى لفئة المشتغلين من قوة العمل المصرية.

٤- تطور البطالة فى مصر " أو قصور التشغيل"

البطالة هى القسم من قوة العمل الذى يفتقد التشغيل والذى يبحث عنه ويرغب فيه ولا يجده عند مستويات الأجر السائد. وتنشأ البطالة بسبب عدم وجود توازن بين المعروض من قوة العمل والطلب عليها فى سوق العمل لأسباب كثيرة أهمها: -

- عدم قدرة سوق العمل (الاقتصاد الوطنى) على توليد فرص عمل حقيقية وكافية ومناسبة لاجمالى عرض العمل المتاح حسب هيكله الحالى.
- عدم ملاءمة العاطلين للمهن المتوفرة فى سوق العمل من الناحية التعليمية خاصة.
- انخفاض الطلب على العمالة المصرية من جانب السوق الخارجى لأى من السببين السابقين.

وفيما يلى عرض لتطور حجم وهيكل البطالة فى مصر حسب ماتوفر من بيانات التعدادات وأحدث دراسة لبحث العمالة بالعينه صدرت عام ٢٠٠٢.

٤/١ تطور حجم البطالة

بلغ عدد العاطلين من قوة العمل المصرية ١٥ سنه فأكثر ٨٥١ ألف فرد حسب بيانات التعداد العام لسنه ١٩٧٦، يمثلون نسبة ٧.٧% من جملة قوة العمل أو يمثلون نسبة ٢,٣% من جملة السكان فى نفس العام. وقد زاد عدد العاطلين الى ١٤٣٧ ألف فرد عام ١٩٨٦ يمثلون نسبة ١٠,٧% من جملة قوة العمل، وارتفع العدد مرة أخرى الى ١٥٣٥ ألف فرد عام ١٩٩٦ لينخفض معدل البطالة إلى ٩,٠% من قوة العمل، ثم ترتفع هذه الأعداد إلى ١٧٨٣ ألف فرد عام ٢٠٠١ تمثل نسبة ٩,٢% من جملة قوة العمل (١٥-٦٤)[1].

٤/٢هيكل البطالة

٤/٢/١ البطالة حسب النوع

بلغ عدد العاطلين من الذكور ٥٥٨ ألف فرد عام ١٩٧٦ وارتفع العدد إلى أكثر قليلا من المليون عام ١٩٨٦ ثم انخفض قليلا عام ١٩٩٦، ثم بلغ عددهم ٨٥١,٨ ألف فرد عام ٢٠٠١. كما بلغت البطالة بين الإناث ٢٩٣ ألف متعطلة عام ١٩٧٦ وارتفع عددهن الى ٣٥٩ ألف عاطله عام ١٩٨٦، ثم الى ٥٣٤

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينه عام ٢٠٠١، مرجع رقم ٧١-١٢٥٢٥، القاهرة يونيه ٢٠٠٢.

ألف متعطلة عام ١٩٩٦ وارتفع العـــــدد أخيراً عام ٢٠٠١ الى ٩٣١,٢ ألف متعطله. والجدول التالى رقم (٦) يوضح تطور معدلات البطالة حسب النوع خلال التعدادات الثلاث الماضية وحسب بحث العمالة بالعينه الأخير لعام ٢٠٠١.

جدول رقم (٦)

تطور معدلات البطالة حسب النوع

٧٦-٢٠٠١

السنه	ذكور	إناث	جملة
١٩٧٦	٥,٦	٢٩,٧	٧.٧
١٩٨٦	٩,٠	٢٤,٥	١٠,٧
١٩٩٦	٦,٩	٢٠,٤	٩,٠
٢٠٠١	٥,٦	٢٢,٦	٩.٢

المصدر: التعدادات وبحث العمالة بالعينه ٢٠٠١.

الجدول رقم (٦) يوضح المؤشرات التالية: -

انخفاض معدل بطالة الذكور بصفة عامة عن بطالة الاناث.

ارتفاع معدلات بطالة الإناث باستمرار من عام ١٩٧٦ وحتى ٢٠٠١.

انخفض معدل بطالة الإناث خلال الفترة من ٢٩,٧% عام ١٩٧٦ إلى ٢٠,٤% عام ١٩٩٦ ثم ارتفع قليلا عام ٢٠٠١.

هذا وتشير بعض الدراسات وبعض الهيئات الدولية أن معدل البطالة فى مصر حســـــب بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ والذى يبلغ ٩% من قوة العمل ليس مرتفعـــــا بالدرجة التى تتسم بالخطورة ولكنها تشكك فى بيانات التعداد فيما يختص بالبطالة وتدعـــى أن معدل البطالة يبلغ أكثر من ٢٠% من إجمالى قوة العمل.

٢/٢/٤ البطالة حسب الريف والحضر

تختلف درجة التشغيل وحالة البطالة حسب نوع الاقتصاد فالاقتصاديات الحضرية " إقتصاديات المدن" تتسم بالديناميكية ودرجة عالية نسبيا من التنوع فى بنية الهيكل الاقتصادى والقدرة على توليد فرص العمل وانخفاض البطالة، فى حين أن الاقتصاديات الريفية التى يغلب عليها النشاط الزراعى التقليدى وبعض الأنشطة الأخرى الصناعية التى تقوم على المواد الخام الزراعية والتى تتسم بالموسمية، بالإضافة إلى طبيعة نشاط الزراعة نفسه فان البطالة فيه أعلى منها فى المدن، والجدول التالى رقم (٧) يبحث فى هيكل البطالة حسب الريف والحضر فى مصر نظراً لأهمية علاقة التشغيل وهيكل المهن بالمستوى التعليمى فى كل من الاقتصاد الحضرى والاقتصاد الريفى كل على حدة.

جدول رقم (٧)

معدلات البطالة حسب الريف والحضر والنوع

٧٦-٢٠٠١

النوع	١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦		٢٠٠١	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
ذكور	٧,٢	٤,٥	١٠,٤	٧,٩	٧,٠	١٠,٣	٦,٢	٦,١
إناث	٢٥,٠	٣٨,٠	٢٢,٤٠	٣٠,٢	١٥,٦٠	٢٧,٧	٢٨,١٠	٢٢,٥
جملة	٩,٥	٦,٤	١٢,٤	٩,٢	٨,٧	١٢,٢	١٠,٨	٩,٦

ويوضح جدول البطالة حسب الريف والحضر المؤشرات الاقتصادية التالية:

يرتفع معدل البطالة فى الحضر عن الريف بصفة عامة ماعدا عام ١٩٩٦[١]. وهو مايدل على ارتفاع البطالة فى الحضر وهى تسمى بطالة حضرية " ترجع فى أسباب كثيرة منها للهجرة من الريف وكذا بطالة خريجى مراحل التعليم المختلفة".

بالنسبة للذكور ترتفع البطالة بين الذكور فى الحضر عنه فى الريف فى جميع الفترات ماعدا أيضا بيانات ١٩٩٦.

يرتفع معدل البطالة بين الإناث فى الريف عن الحضر فى الفترات التعدادية الثلاث وانخفض المعدل عام ٢٠٠١ ليرتفع معدل البطالة فى الحضر عن الريف.

٣/٢/٤ *البطالة حسب السن*

يوضح جدول رقم (٨) هيكل البطالة حسب السن أن البطالة تنتشر بشكل واضح بين الشباب " فئة العمر ١٥-٣٠ سنه" من النوعين ، وتنخفض النسبة كثيراً فى فئة العمر ٣٠-٥٠ سنه، وتكاد تنعدم بين كبار السن ٥٠+ .

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبى للبطالة حسب فئات السن والنوع ١٩٩٧-٢٠٠١

الأعداد بالألف

السنه	فئات السن والنوع	١٥-٣٠		٣٠-٥٠		٥٠+		جملة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٩٧	ذكور	٦٣٤,٢	٩٠,٤	٦٣,٠	٩,٠	٤,١	٠,٦	٧٠١,٥	١٠٠
	إناث	٦٦٧,٠	٨٩,٥	٧٧,٩	١٠,٥	–	–	٧٤٤,٩	١٠٠
	جملة	١٣٠١,٢	٩٠,٠	١٤٠,٩	٩,٧	٤,١	٠,٦	١٤٤٦,٤	١٠٠
٢٠٠١	ذكور	٧٧٧,٦	٩١,٣	٧٢,٠	٨,٤	٢.٢	٠,٣	٨٥١,٨	١٠٠
	إناث	٧٩٥,٣	٨٥,٤	١٣٤,٢	١٤,٤	١,٧	٠,٢	٩٣١,٢	١٠٠
	جملة	١٥٧٢,٩	٨٨,٢	٢٠٦,٢	١١,٦	٣,٩	٠,٢	١٧٨٣,٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينه، ٢٠٠١،٩٧.

---

[١] أحد أسباب الشك فى بيانات التعداد الأخير فيما يختص بالبطالة.

٤/٢/٤ البطالة حسب مرات التعطل

يمكن أن يتعرض المشتغل للتعطل مرة أو أكثر، وهناك كذلك المتعطلين الجدد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وهم عادة من خريجى مراحل التعليم المختلفة أو حتى المتسربين من التعليم. وتشير البيانات فى مصر بصفة عامه الى ارتفاع نسبة التعطل الحديث سواء للذكور أو الإناث، والجدول التالى رقم (٩) يوضح عدد المتعطلين حسب حالة التعطل والنوع خلال الفترة ٧٦-٢٠٠١.

يوضح الجدول الحقائق التالية:

البطالة بطالة متعطلين جدد بالدرجة الأولى حيث أكثر من ٩٠% من جملة البطالة بطالة حديثة ماعدا عام ١٩٨٦ الذى بلغت فيه نسبة المتعطلين الجدد ٨١%.

ترتفع البطالة بين الإناث الداخلات لسوق العمل لأول مرة عن الذكور خلال المراحل كلها وغالبا فهن من المتعلمات خريجى مراحل التعليم المختلفة.

البطالة بين من سبق لهم العمل تمثل نسبة صغيرة ماعدا عام ١٩٨٦ عندما بلغت ١٩% من جملة البطالة.

تنخفض نسبة البطالة بين الإناث ممن سبق لهن العمل عنها فى حالة الذكور خلال المراحل كلها.

جدول رقم (٩)

المتعطلين حسب مرات التعطل والنوع

٧٦-٢٠٠١

الاعداد بالالف

السنه	النوع	مشتغل متعطل		متعطل حديث		جملة البطالة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٧٦	ذكور	٣٥	٦,٣	٥٢٣	٩٣,٧	٥٥٨	١٠٠
	إناث	٦	٢,٠	٢٨٧	٩٨,٠	٢٩٣	١٠٠
	جملة	٤١	٤,٨	٨١٠	٩٥,٢	٨٥١	١٠٠
١٩٨٦	ذكور	٢٦٣	٢٤,٤	٨١٤	٧٥,٦	١٠٧٧	١٠٠
	إناث	١٠	٢,٨	٣٥٠	٩٧,٢	٣٦٠	١٠٠
	جملة	٢٧٣	١٩,٠	١١٦٤	٨١,٠	١٤٣٧	١٠٠
١٩٩٦	ذكور	٧١	٧,١	٩٣٢	٩٢,٩	١٠٠٣	١٠٠
	إناث	٥	٠,٩	٥٣٠	٩٩,١	٥٣٥	١٠٠
	جملة	٧٦	٤,٩	١٤٦٢	٩٥,١	١٥٣٨	١٠٠
٢٠٠١	ذكور	٩٨,٧	١١,٦	٧٥٣,١	٨٨,٤	٨٥١,٨	١٠٠
	إناث	٤٩,٩	٥,٤	٨٨١,٣	٩٤,٦	٩٣١,٢	١٠٠
	جملة	١٤٨,٦	٨,٣	١٦٣٤,٤	٩١,٧	١٧٨٣,٠	١٠٠

٤/٢/٥ البطالة حسب المستوى التعليمى

تنخفض نسبة البطالة بين غير المتعلمين، وترتفع بين حملة الشهادات المتوسطة " الثانوية العامة وما فى مستواها" والمؤهلات الجامعية والأعلى" وهو مايشير بشدة أن البطالة فى مصر بطالة متعلمين بالدرجة الأولى والجدول التالى رقم (١٠) يوضح معدلات البطالة حسب المستوى التعليمى والنوع فى تعدادى ٨٦،١٩٩٦.

وتقدم البيانات مؤشر على ما تعانيه سوق العمل المصرية:

* تصل نسبة البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة الى ٧٠% من جملة العاطلين.

* تصل نسبة البطالة بين حملة المؤهلات العليا " الجامعة وأعلى" إلى ٢٠% من جملة العاطلين.

* زادت البطالة بين حملة المؤهلات العليا خلال الفترة فارتفعت النسبة من ١٨% عام ١٩٩٧ من جملة العاطلين الى ٢١,٥% عام ٢٠٠١.

* تنخفض البطالة جدا بين الاميين ومن يقرأ ويكتب فقط وحملة المؤهلات الاقل من المتوسط وجميعهم من العمال غير المهرة " العمالة العادية" من الفعله والعتالون... ومن إليهم.

جدول رقم (١٠)

معدلات البطالة حسب المستوى التعليمى (الأفراد ١٠ سنوات فأكثر) والنوع

١٩٨٦، ١٩٩٦

التعداد	النوع/الحالة التعليمية	أمى	يقرأ ويكتب	شهاده الابتدائية	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعى وأعلى	جملة
١٩٨٦	ذكور	٢,٥	٢,٩	٨,٤	٨,٩	٢٧,٢	٢٤,٩	٢٥,٢	١٠٠
	إناث	١,٣	٦,٠	٩,٦	٩,٢	٢٦,٢	٢٠,٦	٢٧,١	١٠٠
	جملة	٢,٥	٣,٠	٨,٤	٩,٠	٢٧,٠	٢٣,٣	٢٦,٨	١٠٠
١٩٩٦	ذكور	١,٠	١,٢	٣,٩	٣,٦	٢٠,٤	١٣,١	٩,٠	١٠٠
	إناث	٢,٠	٣.٣	١٣,٣	١٠.١	٣٢,٥	١٤,٥	١٠,٦	١٠٠
	جملة	١.١	١,٣	٤.٤	٤,٠	٢٣,٨	١٣,٦	٩.٣	١٠٠

كما يوضح الجدول التالى البطالة حسب الحالة التعليمية (١٥-٦٤) والنوع حسب بيانات بحث العمالة بالعينه عامى ١٩٩٧، ٢٠٠١.

جدول رقم (١١)

معدلات البطالة حسب المستوى التعليمى (الأفراد ١٥-٦٤) والنوع

١٩٩٧ ، ٢٠٠١

التعداد	النوع	أمى	يقرأ ويكتب	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعى وأعلى	جملة
١٩٩٧	ذكور	١,٠	١,٥	١,٩	٦٧,٢	٨,٧	١٩,٧	١٠٠
	إناث	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٧٣,٤	٩,٠	١٦,٤	١٠٠
	جملة	٠,٦	٠,٩	١,٣	٧٠,٤	٨.٨	١٨,٠	١٠٠
٢٠٠١	ذكور	١,٠	١,٤	١,٩	٦٥,٢	٨.	٢٤,٧	١٠٠
	إناث	٠,٣	١,٠	٠,٩	٧٢,٩	٦,٣	١٨.٦	١٠٠
	جملة	٠,٦	١,٢	١,٤	٦٩,٣	٦,٠	٢١,٥	١٠٠

- ترتفع البطالة بين الإناث مقارنه بالذكور فى جميع المستويات التعليمية فى عام ١٩٩٧ ماعدا حاملات المؤهلات الجامعية فأعلى فتقل عن الذكور.
- ارتفعت بطالة الإناث فى الفترة التالية عام ٢٠٠١ فى فئة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة وانخفضت فى المؤهلات الجامعية وأعلى.

التحليل السابق للبطالة حسب المستوى التعليمى يشير أن البطالة بطالة متعلمين بسبب تدنى المستوى التعليمى ويقدم صوره سيئة لجوده (كيف) التعليم فى مصر وافتقاد الجودة لافتقاد إستجابة حاسة السياسة التعليمية لحاجة سوق العمل طوال ٢٥ سنه من عام ١٩٨٦ وحتى عام ٢٠٠١ وهى شىء للأسف تعرفه الدولة، بل يعرفه العاطل الامى حيث يقف فى الشارع ليحصل على عمل يوم أو ساعة فى اليوم بجوار العاطل خريج المدرسة الثانوية التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو خريج الجامعة . ان التغلب على البطالة لايتم الا بخطوتين على جانب كبير من الأهمية.

- فى المدى القصير يجب الاسراع بتغيير سياسات القبول والرسوب والنجاح والتوجيه.
- فى المدى المتوسط والطويل يجب العناية بجودة التعليم حسب حاجة الانتاج والمهن والتخصصات المطلوبة لسوق العمل .
- يشكل قطاع الدراسات النظرية مصدر هائل للبطالة، يجب إعادة النظر فيه بالكامل.

تشير بعض الدراسات التفصيلية أن حملة المؤهلات المتوسطة من خريجى الثانوية التجارية يمثلون ٥١% من العاطلين حملة المؤهلات المتوسطة مقابل ٣٦% لحملة المؤهلات لصناعية، ١٣% لحملة المؤهلات الزراعية وأما بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة فتتركز البطالة أيضا بين حملة المؤهلات التجارية ويمثلون ٦٨% يليها حملة المؤهلات الصناعية بنسبة ٢٩% ثم لحملة مؤهلات الخدمة الاجتماعية ونسبة صغيرة من مؤهلات وتخصصات أخرى مثل الفنيين الصحيين ... الخ.

أما حملة المؤهلات العليا فتنتشر البطالة بين حملة مؤهلات بكالوريوس التجارة بنسبة ٣٤% مقابل ٢٤% لحملة ليسانس الآداب واللغات والخدمة الاجتماعية يليها الحقوق والزراعة والطب البيطرى بنسبة ١٥% وباقى التخصصات حوالى ١٢%.

- لقد أعلن الشهر العقارى عن طلب ١٤٠٠ من خريجى كليات الحقوق للعمل كتبه توكيلات فتقدم لهذه الوظائف ٢٠٠ ألف خريج حقوق.
- يعمل أحد خريجى كلية الترجمة الفورية من جامعة الأزهر فى لصق اخشاب الباركيه وهى مهنه مربحة.
- يعمل طبيب خريج القصر العينى فى عمل كرانيش السقف بالجبس بدلا من تجبيس عظام المرضى.

أمثلة مخزيه لابناء مصر العظيمة ولكنها خالدة رغم كل هذه الآلام التى يسببها قطاع التعليم ولكن نقول كما قال سابقون " مصر فى خطر"، فهل نلحق بهم ونحذوا مثلهم يارب .

هذا وتأخذ القضية " قضية البطالة" أو قضية " قصور التشغيل" بعدا آخر اذا ماتم تحليلها على مستوى محافظات مصر جدول رقم (١٦) مما يعطى بعدا أخطر لهذه القضية التى ينتج عن السكوت عليها ارهابى فى الفيوم أو قاتل فى سوهاج أو لص جرىء فى بور سعيد أو حتى مهرب، أما موزعوا البانجو من الأطفال فى سن ١٠-١٦ وغيرهم من العاملين فى ورش تصليح السيارات وغيرها المتسربين من التعليم والمرتدين للاميه فهم

أحسن حالا من الذين ينامون تحت الكبارى ويمسحون السيارات ويمسك كل منهم منديل فاين فى اشارات المرور .

جدول رقم (١٢)

معدل البطالة من قوة العمل (١٥ سنه فأكثر)

حسب محل الاقامه على مستوى المحافظات ٨٦،٩٦،٢٠٠١

المحافظة	١٩٨٦			١٩٩٦			٢٠٠١		
	محل الاقامة		الجملة	محل الاقامة		الجملة	محل الاقامة		الجملة
	حضر	ريف		حضر	ريف		حضر	ريف	
القاهرة	١٢,٢	-	١٢,٢	٧,٣	-	٧,٣	-	٧,٣	٧,٣
الاسكندرية	١١,٦	-	١١,٦	٧,٣	-	٧,٣	-	٧,٤	٧,٤
بور سعيد	١٥,٢	-	١٥,٢	٩,٤	-	٩,٤	-	٩,٦	٩,٦
السويس	١٣,٥	-	١٣,٥	٨.٨	-	٨.٨	-	٧,٦	٧,٦
دمياط	١٠,٤	٨,٧	٩,٢	٥,٧	٦.٤	٦,٢	٦,٥	٦.٤	٦,١
الدقهلية	١٤	١٢,٦	١٣	١٠,٥	١١.٨	١١,٤	١٢,١	١١,٤	١٠,٥
الشرقية	١٤	١٠,١	١١	٩.٩	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٦	٩.٩
القليوبية	١١,٧	١١,٩	١١,٨	٧,٥	٧,١	٧,٣	٧,٤	٧,٥	٧,٥
كفر الشيخ	١٣,٧	٩,١	١٠,٢	١٣,٢	١٢,٤	١٢,٦	١٢,٤	١٢,٧	١٣,٦
الغربية	١٤,٩	١٢,٢	١٣,٢	١١,٣	١٣,٤	١٢.٧	١٣,٥	١٢,٩	١١,٧
المنوفية	١٥,٦	١٣,٣	١٣,٨	١٠,٢	٨,٤	٨.٨	٨,٦	٩,٠	١٠,٧
البحيرة	١٢	٧.٧	٨.٨	١٠,٢	٩,٢	٩,٤	٩,٤	٩,٧	١٠,٥
الاسماعيلية	١٢.١	١١,٣	١١,٧	٨	٦,٥	٧,٣	٦,٥	٧,٥	٨,٤
الجيزة	١٠,٦	٦.٦	٩	٦,١	٤,٣	٥,٣	٤.٤	٥,٤	٦,١
بنى سويف	١٢,٩	٦,٨	٨,٤	١١,٥	٦.٦	٨	٦,٧	٨.١	١١,٧
الفيوم	١١,٥	٥,٤	٧	١٠,٣	٧,٦	٨,٣	٧,٨	٨,٥	١٠,٣
المنيا	١٤,٢	٦,٥	٨,٢	١٣,٤	٧,٨	٩,١	٦,٢	٧,٨	١٣,٥
أسيوط	١٣	٦,٧	٨,٦	١٣,١	٩,٣	١٠,٥	١٠,٥	١١,٢	١٣,٦
سوهاج	١٢,٤	٧,٢	٨,٤	١٢,٢	٨,٥	٩,٤	٨,٦	٩,٦	١٢,٣
قنا	١٣,٣	٨,٥	٩,٧	١١,٨	٩,٨	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٩	١٢,٢
أسوان	١٣,٧	١٢,٩	١٣,٣	١٤,٨	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٩	١٤,٩	١٥,٠
الاقصر	٩,٣	٣,٦	٨.٤	١٠,٧	١١,١	١٠,٩	١١,١	١١,٧	١٢,٣
البحر الاحمر	١٣,٧	٨,٦	١١	٦	٣	٥,٢	١,٧	٤.٤	٥,٨
الوادى الجديد	٦	١,٧	٣,٧	١٠,٦	١١.٣	١٠,٩	١١,٢	١٠,٩	١٠,٧
مطروح	٧,٨	٣,٩	٦,٥	٣,٧	١,٣	٢,٦	١,٣	٢,٦	٣,٨
شمال سيناء	٢,٧	١,٨	٢,٣	٧,٢	٣,٩	٦	٤.٥	٥,٩	٦,٨
جنوب سيناء	١٢.٤	٩,٢	١٠,٧	٧,١	١,٣	١,٦	١.١	٢,٠	٢,٦
الجمهورية	١٢,٤	٩,٢	١٠,٧	٨,٧	٩,١	٩	٩,٢	٩,٠	٨,٩

٥- قضية قصور ونقص، التشغيل فى الخطط الخمسية للتنمية

ركزت السياسة الاقتصادية فى مصر إعتبارا من الخطة الخمسية الأولى ٦١/٦٠-١٩٦٥/٦٤ على سياسة الانتاج للاحلال محل الواردات. وقد مكنت هذه السياسة الحكومة، والقطاع العام من استيعاب أكثر من ٩٠% [١] من الداخلين الجدد الى سوق العمل (قوى العرض). هذه السياسة أدت فى المدى الطويل إلى خلق البطالة والعمالة غير الكاملة فى دووابن الحكومة وشركات القطاع العام.

إعتبارا من منتصف السبعينات (نظرا لارتفاع أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣)، كان لدول الخليج الفضل فى امتصاص عرض العمل المتاح واعتمدت على العمالة المستوردة من مصر والسودان والمغرب والاردن ودول آسيا. ونظرا للنمو السكانى السريع والزيادة المتوقعة فى عرض العمل كانت السلطات على حذر بالغ من استمرارية استيعاب العرض الكبير من قوة العمل المصرية بدول الخليج، وأدى هذا الحذر الى العمل فى اتجاهين: -

- محاولة خفض معدل النمو السكانى وبالتالى نمو عرض العمل.
- الاتجاه الى خلق فرص عمل كثيرة بقدر الامكان فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلى عرض لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إعتبارا من عام ٨٣/٨٢ لبحث وتقييم مدى تحقيق تلك الخطط لأهداف التشغيل التى خططت لها: -

١/٥ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٨٣/٨٢-٨٧/٨٦

استهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية للسنوات ٨٢-٨٣-١٩٨٧/٨٦ تحقيق توليد ٢١١١,٦ ألف فرصة عمل جديدة بمتوسط سنوى قدره ٤٢٢,٣ ألف فرصة عمل سنويا. ويمثل هذا الهدف نمو فرص العمل بمعدل ٣,٤% سنويا وهو معدل أعلى قليلا من معدل نمو عرض العمل، وبذلك تتمكن الخطة من تحقيق: -

- استيعاب عرض العمل المتاح من الداخلين الجدد لسوق العمل.
- امتصاص جزء من البطالة المتراكمه من أعوام سابقة.

ونظرا لتغير الظروف التى واجهت الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة فقد تم تعديل هدف الخطة بتخفيض فرص العمل المستهدف انشاؤها[٢] إلى ١٩٠٠ ألف فرصة عمل بخفض حوالى ٢١١,٦ ألف فرصة عمل تمثل نسبة ١٠,٠٢ % من الهدف المحدد بواسطة الخطة ابتداء. ورغم هذا التعديل فان الخطة نفسها لم تتمكن من تحقيق سوى ١٥٠٧,٥ ألف فرصة عمل بمتوسط سنوى قدره ٣٠١,٥ ألف فرصة عمل بخفض قدره ٣٩٢,٥ ألف فرصة بمتوسط سنوى قدره ٧٨,٥ ألف فرصة وهو مايمثل ٢٦,٠% من هدف الخطة المعدل، وبذلك يتضح أن ماتحقق من تشغيل لايعدو سوى ٦٣,٥% من هدف الخطة ولم تتمكن من تحقيق ٣٦,٥% من الهدف (أنظر جدول رقم ١٣).

---

[١] هذا بالإضافة إلى قيام الدولة فى هذه الفترة بالتوسع فى أنشطة القوات المسلحة، واستيعاب الجيش لنسبة كبيرة من العمالة المدنيه، اضافة الى القيام بعدد من المشروعات القومية الكبرى مكثفه العماله مثل السد العالى واستصلاح الأراضى الصحراوية.

[٢] نظرا لقصور الاستثمارات.

٢/٥سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١

خصصت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ٨٧-٨٨-٩٢/٩١ محور خاص للسكان وقوة العمل، ويهدف هذا المحور الى رفع قدرات الموارد البشرية المصرية وزيادة طاقاتها بمفهوم ان الانسان المصرى هو العامل الاساسى لزيادة الانتاج وتحقيق أهداف الاستثمارات والوصول الى تحقيق الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية المصرية المتاحة والمنتظرة، وذلك طبقا للتوجهات والسياسات التالية[١]: -

- توجيه التعليم والتدريب نحو زيادة / رفع قدرات الانسان المصرى بطريقة عملية، والتى تقود إلى زيادة انتاجيته وبالتالى زيادة الانتاج القومى.
- ربط تخطيط التعليم والتدريب بالطلب على القدرات البشرية، وربط ذلك بوحدات الانتاج وخاصة بمهارات وخبرات معينه (مهن)

وقد استهدفت الخطة تحقيق ٢٤٥٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال سنوات الخطة بمتوسط سنوى قدره ٤٩٠ ألف فرصة عمل ليصل حجم التشغيل المتوقع فى نهاية الخطة الى ١٤٦٥٩ ألف مشتغل وذلك عام ٩٢/٩١. وقد تم تعديل هدف الخطة الى توليد ٢٠٦٩,٤ ألف فرصة عمل[٢] بمتوسط سنوى قدره حوالى ٤١٥ ألف فرصة عمل جديدة ليصل اجمالى عدد المشتغلين الى ١٤٢٧٨,٨ ألف مشتغل، وتم تخصيص ١١٣٩,٧ فرصة عمل جديدة من هدف الخطة للقطاعات الانتاجية السلعية يمثل نسبة ٥٥,١% من اجمالى المستهدف، وعدد ٣٧٢,١ ألف فرصة عمل لقطاعات الخدمات الانتاجية تمثل نسبة ١٨% من المستهدف، والباقى وقدره ٥٥٧,٦ ألف فرصة عمل لقطاعات الخدمات الاجتماعية تمثل نسبة ٢٦,٩% من اجمالى المستهدف.

ورغم هذا التعديل فان الخطة الخمسية ٨٧-٨٨-٩٢/٩١ لم تتمكن من تحقيق سوى ١٦٩١ ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة بمتوسط سنوى قدره ٣٣٨,٢ ألف فرصة عمل ويصل حجم التشغيل الى ١٣٩٠٠ [١]ألف مشتغل ويزيد وعاء البطالة تراكما على تراكمه.

٣/٥ سياسة التشغيل فى الخطة الخمسية ٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦

اهتمت الخطة الخمسية الثالثة بمعالجة تراكم البطالة خلال الخطط السابقة، بل ومنذ بداية السبعينات وذلك عن طريق الربط بين احتياجات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من العمالة[٢] وأجهزة التعليم والتدريب من جهة أخرى. وقد حاولت الخطة أن تأخذ فى الحسبان عند إقرار وتشجيع إقامة المشروعات العامة والخاصة - اثر إقامتها على الطلب على العمالة وبالتالى على حجم البطالة.

واستهدفت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٩٢/٩١-٩٧/٩٦ رفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى ٥,١% سنويا يساهم فيه القطاع العام بمعدل ٢,٤%، والقطاع الخاص بنسبة

---

[١] وزارة التخطيط والتعاون الدولى، موجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيه ٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١، القاهرة، يوليو ١٩٨٧، ص ٥٠.

[٢] المرجع السابق، ص ٥١.

[١] وزارة التخطيط، موجز الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٣/٩٢-٩٧/٩٦، القاهرة، يوليو ١٩٩٢، ص ٧.

[٢] المرجع السابق، ص ٥٩.

٦,٧% سنوياً. وذلك فى اطار زيادة التشغيل للتغلب على البطالة المتركمة فى المجتمع. وعلى ضوء هدف زيادة الناتج المحلى الاجمالى حددت الخطة هدف التشغيل بتوليد ٢٤٥٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال سنوات الخطة بمتوسط سنوى للزيادة قدره ٤٩٠ ألف فرصة عمل وبذلك يصل حجم التشغيل فى نهاية الخطة الى ١٦٣٥٠ ألف مشتغل. كما استهدفت الخطة تحقيق ٧٤٠ ألف فرصة عمل جديدة مقابل الاحلال للوفاه والتقاعد، بمتوسط سنوى قدره ١٤٨ ألف فرصة عمل وبذلك يبلغ اجمالى المستهدف توليده من فرص العمل الجديدة ٣١٩٠ ألف فرصة خلال سنوات الخطة بمتوسط سنوى قدره ٦٣٨ ألف فرصة عمل سنوياً.

وتوزع الزيادة المستهدفه على القطاعات الاقتصادية كالآتى: [٣]-

القطاعات الانتاجية السلعية ١١٢٢ ألف فرصة عمل بزيادة سنوية ٢٢٤ ألف فرصة تمثل نسبة ٤٥,٧%

قطاعات الخدمات الانتاجية ٥٧٥ ألف فرصة عمل بزيادة سنوية ١١٥ ألف فرصة تمثل نسبة ٢٣,٥%

قطاعات الخدمات الاجتماعية ٧٥٣ ألف فرصة عمل بزيادة سنوية ١٥١ ألف فرصة تمثل نسبة ٣٠,٨%

لقد ساء الوضع الاقتصادى العالمى واتسم الاقتصاد بالتراخى والتباطؤ، بل والكساد والازمات، مما أثر كثيراً فى أداء الاقتصاد المصرى نتيجة ارتباطه بالاقتصاد العالمى، بالإضافة إلى مشاكله الداخلية مثل مشكلة سعر الصرف وسعر الفائدة وماترتب على الاصلاح الاقتصادى والخصخصة والمعاش المبكر، مما أدى لعدم تحقيق أهداف التشغيل فى الخطة الثالثة حيث لم تحقق سوى ٥٧١ ألف فرصة عمل بمتوسط سنوى قدره ١١٤,٢ ألف فرصة وهو أقل من مقابل الاحلال والتقاعد كما أثرت الاحوال الاقتصادية على الخطة الرابعة للسنوات ٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١، وأخذت البطالة فى التزايد بشكل كبير نظراً لما بضخه قطاع التعليم سنويا فى سوق العمل الذى لايستوعب أى داخل جديد من عرض العمل المتاح.

ان قصور الاقتصاد المصرى عن استيعاب عرض العمل المتاح (البطالة الباحثة عن عمل) منذ أواخر السبعينات وتفاقم الوضع فى عقد الثمانينات من القرن الماضى، وتوقف التشغيل الكامل خلال التسعينات وزاد عدد المتعطلين الى أن بلغ ١,٧٨ مليون فرد عام ٢٠٠١[٢]. ولاتكمن مشكلة البطالة فى حجمها فقط بل تعدى ذلك الى هيكل البطالة، حيث تركزت بين صغار السن من الشباب خريجى مراحل التعليم من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا، كما أنها تنتشر بشكل أكبر فى الحضر عنه فى الريف. والجدول التالى رقم (١٣) يوضح قصور التشغيل فى الخطط الخمسية إعتباراً من عام ٨٢/٨١ وتأثيره فى تفاقم حجم البطالة.

---

[٣] المرجع السابق، جدول - قم (١٦).

[٢] سبق الاشارة إلى أن هذه التقديرات مشكوك فى دقتها وتقترب حجم البطالة من أكثر من ٣ مليون فرد وتقدر نسبة البطالة فى الاقتصاد المصرى بين ١٥%-٢٠% من قوة العمل.

جدول رقم (١٣)

حالة التشغيل خلال الخطط الخمسية ٨٢/٨١-٩٧/٩٦

فرص العمل بالألف

السنة	مستوى التشغيل القائم فعلاً	مستوى التشغيل المتوقع فى نهاية الخطة	هدف الخطة		مستوى التشغيل المحقق	الزيادة المحققة فى التشغيل		التشغيل المحقق ناقص (-)المتوقع	العجز السنوى فى مستوى التشغيل
			٥ سنوات	سنوياً		٥ سنوات	سنوياً		
٨٢/٨١	١٠٧٠٢,٤	١٢٨١٤	٢١١١,٦	٤٢٢,٣	١٢٢٠٩	١٥٠٦,٦	٣٠١,٣٢	-٦٠٥	-١٢١
٨٧/٨٦	١٢٢٠٩	١٤٦٥٩	٢٤٥٠	٤٩٠	١٣٩٠٠	١٦٩١	٣٣٨,٢	-٧٥٩	-١٥١.٨
٩٢/٩١	١٣٩٠٠	١٧٠٩٠	٣١٩٠	٦٣٨[1]	١٥٦١٢	١٧١٢	٣٤٢,٤	-١٤٧٨	-٢٩٥,٦
٩٧/ ٩٦	١٥٦١٢	١٨٨٠٢	٣١٩٠	٦٣٨(٢)	١٦١٨٣[3]	٥٧١	١١٤,٢	-٢٦١٩	-٥٢٣.٨

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولى، موجز خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٨٧/٨٦-١٩٩٢/٩١، القاهرة، ١٩٨٨.

وزارة التخطيط، موجز خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية للسنوات ٩٢/٩٣-١٩٩٧/٩٦.

٦- نحو اطار " توجهات" لسياسة للتغلب على مشكلة البطالة " قصور أو نقص التشغيل"

أوضحت الدراسة وجود البطالة فى سوق العمل المصرية، وأيضا الشواهد كثيرة على وجود عجز فى كثير من المهن والمستويات العلمية الراقية ذات التخصصات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

إن تزايد حجم البطالة عاماً بعد عام يعتبر اهدار واضح للقدرات البشرية واستمرارية ذلك يشكل خطورة بالغة لبس على الاقتصاد الوطنى فقط والمتمثل فى شكل هدر لهذه الموارد وإنما يمثل خطورة على الأمن القومى لمصر. إن الآثار السلبية للبطالة اجتماعيا وسياسيا (اضافة إلى آثارها الاقتصادية الواضحة) يمكن ان تشكل خطراً على بقاء الوطن. ولقد أصبح من الأهمية أن تحتل هذه المشكلة اهتمام القيادة السياسية العليا فى مستواها الأول والثانى. وتركيز الجهود " السياسات" لمواجهة هذه القضية ومحاولة التغلب عليها والحفاظ على مستوى التشغيل فى الحدود المقبولة للبطالة (٢%-٣%)[1]. ان استغلال الجزء العاطل من القدرات البشرية المصرية يعود على الاقتصاد بفوائد

---

(٢) هدف الخطة تحقيق ٢٤٥٠ فرصة عمل خلال السنوات الخمس للخطة بمعدل ٤٩٠ ألف فرصة عمل سنوياً يضاف له ٧٤٠ ألف فرصة عمل لمقابلة الاحلال بمعدل ١٤٨ ألف فرصة عمل سنوياً فيكون المجموع ٦٣٨ ألف فرصة عمل سنويا

(٣) بحث العمالة بالعينه ١٩٩٨.

[1] د/ سميحة فوزى، د/ سهير أبو العينين، الاستثمار والنمو وفرص العمل، حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٠.

كثيرة وخاصة مستوى المعيشة. لقد أصبحت الحاجة ماسه لتنمية الطلب على القوى العاملة المصرية فى شكل زيادة قدرة الاقتصاد الوطنى على توليد فرص عمل جديدة (التشغيل).

٦/١ توجهات " سياسات " تنمية الطلب

فشلت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرين عاماً الماضية فى تحقيق أهداف التشغيل المستهدفه واتصف النمو الذى حدث فى أحد الفترات بانه نمو بدون توظف، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى قصور الاستثمارات[٢]، سواء الاستثمار العام، والاستثمار الخاص.

هذا ويقع عبء تعبئه الاستثمارات لزيادة قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل على عاتق الحكومة بالدرجة الأولى، أى الاستثمار العام. فالاستثمار العام يقوم بوظيفتين الأولى قدرته على توليد فرص عمل كثيفة فى مشروعات كبرى مثل توشكى واستصلاح الأراضى الصحراوية... الخ. وكذا مشروعات البنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه والتى تجذب القطاع الخاص الاستثمارى للعمل فى المشروعات الإنتاجية المختلفة من زراعة وصناعة وبترول ونقل... هذا وإذا كان الاستثمار الخاص ينحو دائماً الى استخدام التكنولوجيا وأساليب الانتاج المكثفه لرأس المال وليس للعمل فان القطاع الخاص غير المنظم يمكنه ان يعوض ذلك بطفره فى المشروعات الصغيرة المغذية للمشروعات الكبيرة ويمكن فى نفس الوقت توليد فرص عمل كثيفة[١] وتتكامل مع القطاع المنظم فى استيعاب عرض العمل المتاح.

٦/٢ توجهات " سياسة" تهذيب العرض

أوضح تحليل هيكل البطالة انها بطالة متعلمين وصغار السن وقليلى المهاره وتدنى المستويات التعليمية ومن تخصصات قديمه باليه غير مطلوبة. لقد أوضحت كثير من الدراسات ان السياسة التعليمية لم تأخذ فى اعتبارها موضوع البطالة واعتبرت ان عملية التشغيل ليست من اختصاصها رغم تأكيد خطط التنمية على ضرورة ربط التعليم والتدريب بسوق العمل والانتاج. كل هذا وقطاع التعليم متفرغ بل ونشط فى تخريج وحدات غير مطلوبه بسوق العمل. كما زاد المشكلة تعقيداً أن نقص الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم واكبها أيضا انخفاض فى الكفاءة الداخلية فزاد عدد المتسربين والمنضمين لقطاع الاميه. هذا بالإضافة الى الزيادة (النمو) السكانية المستمرة.

هناك حاجة ماسه لتهذيب العرض بالخطوات الآتية:

- ضبط النمو السكانى، لتقليل عرض العمل.
- جودة التعليم لتخريج وحدات جيدة تستخدم ولاتبقى فى حالة بطالة.

---

[٢] اعتباراً من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ٩٢/٩٣-٩٦/٩٧ وتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى درجت الخطط على تخصيص الاستثمارات بين القطاع العام والحكومة والقطاع الخاص والاستثمارى بنسبة ٢٥٪ للأول، ٧٥٪ للثانى.

[١] د/ ايمان الشربينى، جدوى بناء اطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة، المؤتمر السنوى لمعهد التخطيط القومى ، حول قضايا التنمية فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢.

أن تخلف المستوى التعليمى وتخلف هيكل المهن لقوة العمل المصرية وانخفاض درجة مهارة وكفـــاءة الموارد البشرية أدى الى عدم الاستغلال الأمثل لهذه القدرات المتاحة، وهذا بدوره قيد قدرة الاقتصـــاد علـــى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفع وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة.

لامفر أمام مصر سوى أبنائها سوى قدراتها البشرية وذلك باعدادها بالتعليم الجيد والتدريب المستمر وخاصة فى ظل متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسة عالمية ومحلية أكثر صعوبة من المراحل السابقة.

٣/٦ العناية بالطلب الخارجى على العمالة المصرية

لعبت العمالة المصرية المهاجرة، وخاصة الى دول الخليج اعتباراً من النصف الثانى من السبعينات مـــن القرن الماضى دوراً اقتصادياً عظيماً، فقد ساهمت فى خفض حدة البطالة، وكذلك كان لعوائدها اكبر الاثـــر فى تحقيق النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة، ومازالت أحد أهم مصادر العملة الأجنبية لمصـــر، بـــل ودعامـــه للاقتصاد المصرى اقتصاديا وسياسياً.

وتحتاج مصر دائما للتواجد فى أسواق العمل الخارجية ولمصر ميزة نسبية فى ذلك فالعامل المصرى ذو مواصفات مطلوبة فى الخارج سواء فى الدول العربية أو الافريقية سواء كانت مواصفات العمل أو الاخـــلاق والأخلاص والامانه، بل والخبرة والمستوى التعليمى مقارنه بابناء تلك البلاد التى يتواجد فيها.

وقد صادف العمالة المصرية ظروف سياسية كثيرة تؤثر على تواجدها بالخارج وتؤدى لمشاكل كثيرة للوطن فى حالة عودتها لذلك يتطلب الامر العناية بتخطيط الطلب على العمالة المصرية وحرص مصر علـــى ان تعمل وفق سياسة واضحة للعمالة فى الخارج ووفق معاهدات مع

٧- جودة التعليم وتأهيل القدرات البشرية المصرية هو التحدى

تقوم مصر اليوم بتبنى برنامج طموح لتحديث مصر وتأتى الصناعة فى مقدمه هذا البرنـــامج إذ أنهـــا القطاع الديناميكى القادر على توليد فرص عمل أكثر من الأنشطة الأخرى. إن حل مشكلات قطاع الصناعـــة وتحديثها لتكون قادرة على المنافسة عالميا وخاصة بعد دخول عملية الشراكه الاوربية المصرية مراحلها الأخيرة، وتتضمن عملية التحديث استخدام التكنولوجيا المتطورة لتصبح السلع المصرية قادرة على المنافسة عالميا. ولكن قبل الآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة، فان العنصر الحاكم فى تحقيق ونجاح التحديـــث والتطويـــر هـــو القدرات البشرية " عمال مصر".

ان الاهتمام ببناء وتنمية القدرات البشرية المصرية وخاصة قوة العمل فى قطاع الصناعة سواء القـــائم الموجود أو المنتظر دخوله سوق الصناعة خلال السنوات الخمس القادمة هو الاساس الذى سوف يتعامل مـــع تلك التكنولوجيا وتلك المعدات المتطورة. فمن الضروره بمكان تأهيل تلك القدرات البشرية لتصبح مؤهلـــة وقادرة على استيعاب وتطويع تلك التكنولوجيا واستخدامها فى العملية الانتاجية وصولا الى منتج وطنى مصرى متميز قادر على المنافسة العالمية، بل يجب ان يتفوق نسبيا عن غيره ليحصل على جزء من ذلك السوق العـــالمى المتنافس جوده وسعرا. انه مطلوب من القدرات البشرية المصرية أيضا ليس فقط استيعاب وتطويع واســـتخدام التكنولوجيا المستوردة بل تطوير تكنولوجيا وطنية ذات صفه مميزة للمنتج المصرى تجعله اكثر قبولا فى الســـوق العالمى. هذا كله لايمكن تحقيقه دون تطوير جاد وتحقيق جودة عالية للتعليم المصرى.والتعليم، والتعليم الجيد هو

أساس خلق التحدى لدى الإنسان وخاصة الإنسان المصرى صاحب الحضارة القديمة، وبالتعليم الجيد يمكنه ان يبنى حضارة جديدة إنشاء الله.

المراجع

(١) د/ إيمان الشربيني، جدوى بناء أطر ونماذج للمشروعات الصناعية الصغيرة، المؤتمر السنوى لمعهد التخطيط القومى حول قضايا التنمية فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٢) تقرير التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٦، القاهرة، ١٩٧٨.

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦، القاهرة، ١٩٨٨.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦، القاهرة، ١٩٩٨.

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينه ١٩٩٧، القاهرة، ١٩٩٩.

(٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينه ١٩٩٨، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينه ٢٠٠١، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ٩٤-٢٠٠١، القاهرة، يونيه ٢٠٠٢.

(١٠) د/ سعاد كامل رزق، التعليم وسوق العمل فى مصر، سلسلة أوراق بحثية لتقرير التنمية البشرية ٩٨، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٩.

(١١) د/ سميحة فوزى، د/ سهير أبو العينين، الاستثمار والنمو وفرص العمل، حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٢.

(١٢) د/ سيد محمد عبد المقصود، القدرات البشرية العربية أداه من أدوات تحقيق التكامل الاقتصادى العربى، مؤتمر تنمية القدرات البشرية العربية، جامعة الدول العربية، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٢.

المحور الثانى : العلم والتكنولوجيا ـ قضايا حاكمة

الفصل الثالث : أ.د. على على حبيش

الفصل الثالث

العلم والتكنولوجيا كقضايا حاكمة
فى
بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية

أ.د. علي علي حبيش
الرئيس الأسبق لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

يشهد المجتمع الإنساني المعاصر تطورات وتحولات كبيرة بسبب التقدم التكنولوجي السريع وغير المسبوق في مجالات تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع والمعلومات والاتصالات .وتتزامن هذه التطورات مع مزيد من التوجه الدولي نحو الانفتاح والتحرير والعولمة وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول وترابط الأسواق المالية من جهة ونمو الاندماج في تجمعات اقتصادية عملاقة من جهة أخري . وكان من نتيجة تلك التطورات أن زاد دور التكنولوجيا والمعرفة الفنية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج .وما من شك في أن محور هذه التطورات الهائلة هو الإنسان ومدي تقدمة العلمي والحضاري ، فجميع مسارات التنمية لابد وأن تبدأ من ساحة التنمية البشرية . من هنا تتوحد الرؤى علي أن التحديات التي يحملها القرن الواحد والعشرين لن يتصدي لها إلا رأس المال البشري دائم الترقي ، دائم النمو ، سواء علي المستوي الفردي أو علي صعيد المجتمعات ، من خلال إنتاج وإتقان واستخدام العلم والتكنولوجيا وما يعنيه ذلك من تعليم مجوَد ، وتدريب مستمر ، وبحث علمي جاد ، يؤدي إلي ثورة في الإبداع والاختراع والابتكار والتطوير التكنولوجي . تمثل هذه الثورة الركيزة الأساسية للنهوض بالإنتاج والخدمات ، وتنمية المجتمع بمختلف فئاته ، وتحقيق مستوي أرقي لجميع أفراده .

لقد أدى التطور في العلم والتكنولوجيا خلال القرنين الأخيرين ، وخصوصاً خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين ، إلي تراكم معرفي غير مسبوق ، وواكبت الدول المتقدمة نموها الاقتصادي بدعم البحث العلمي مما جعل التراكم الرأسمالي في هذه الدول مرتبط بالتراكم المعرفي والتنمية المستمرة للبشر . أدى هذا التراكم المعرفي والتنمية المستمرة للبشر بدورهما إلي سرعة مذهلة في التطوير والاكتشاف فضلاً عن خلق فجوة معرفية كبيرة جداً بين الدول المتقدمة والدول النامية ومنها مصر ، فظهر الاقتصاد المعرفي حيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة من خلال : تعليم وتدريب القوي البشرية ، وإحداث التطوير التكنولوجي بواسطة البحث والتطوير ، وخلق نظم للإدارة والهيكلة . وليس أمام مصر إلا مواجهة التحدي للحاق بالدول المتقدمة وتضييق الفجوة المعرفية عن طريق الحصول علي المعرفة وتطويعها واستنباط الجديد منها محلياً ، والاستثمار في رأس المال البشري لزيادة القدرة علي استيعاب المعرفة وإنتاجها واستخدامها ، والتعليم وسلم مستوياته والتدريب والتأهيل المستمرين طوال الحياة.

كما تواجه مصر شأنها شأن الدول النامية الأخرى التحدي الكبير الذي تفرضه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي هي أيضاً أحد منتجات البحث والتطوير ، وعامل يزداد أهمية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين القائم علي المعرفة ولها القدرة علي أن تشكل قوة توحيد وقوة تفريق في آن واحد . ولقد أصبح جانب التفريق فيها يعرف بالفجوة الرقمية . ويشير هذا المصطلح للدلالة علي الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفقدها

وتشير الدراسات ويؤكدها الواقع أن المجتمع المصري يتعرض لتغيرات علميـــة وتكنولوجيـــة وثقافيـــة متسارعة ومتناهية شأنه في ذلك شأن الدول المتقدمة .. وتشمل تلك التغيرات جوانب متعددة كالمعارف والأفكار والمعلومات والتكنولوجيا والاكتشافات والاختراعات والابتكارات والعادات والتقاليد والقيم والســـلوكيات . هذه المتغيرات لابد من مواجهتها وتحليلها وانتقاء الصالح منها من خلال ترسيخ ثلاثة مهارات أساسية في المواطـن المصري خصوصاً المواطنين الذين يعملون في مجالات العلم والتكنولوجيا . المهارة الأولى تتمثل في القـــدرة علـــي الانتقاء والاختيار من بين العناصر المعرفية المختلفة . المهارة الثانية تتمثل في القدرة علي إعادة تنظيم المعرفة المنتقاة في نسق علمي منطقي . المهارة الثالثة تتمثل في الاستخدام للمعرفة في إنتاج معرفة جديدة وأفكار مبتكرة وســياج الإطار القيمي للمجتمع بما يثري تكوين الشخصية المصرية القادرة علي مواجهة هذه المتغيرات ، وكذلك توليـــد السلع والخدمات الجديدة .

نريد كفاءات وقدرات بشرية تنقلنا من الصناعات التقليدية إلي صناعات جديدة ، من النمطيـــة إلي التميز ، من الخيار الواحد إلي العديد من الخيارات . نريد كفاءات وقدرات بشرية تحترم العلم والعقل والحرية في زمن التلوث الفكري والبصري .. نريد بشراً يعلم نفسه بنفسه ويتسم بالمرونة لاستيعاب أي مهنة ، فالتعلم هـــو شرف الإنسان وأساس تميزه . نحتاج في عالم اليوم كثيف المعرفة إلي المواطن المرن ، واسع الافق ، صانع التقـــدم ، وصاحب الرؤية لتخطيط المستقبل ، ويتكيف مع الظروف ، ويكيف الظروف للصالح العام .

في ضوء ما تقدم يتناول القسم الأول من هذه الدراسة أنشطة العلم والتكنولوجيا مع التركيز علـــي انتاج ونقل التكنولوجيا في ظل احتكار القلة ، وعلاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع ، ودورهما في العولمة ، ثم إلقـاء الضوء علي منظومة العلم والتكنولوجيا في مصر . أما القسم الثاني يهتم بمجالات وآليات تنمية القدرات العلميـة والتكنولـــوجية .

٣. ١ أنشطة العلم والتكنولوجيا

٣. ١ . ١ تقسيم أنشطة العلم والتكنولوجيا

بجانب العلوم الاجتماعية ، يمكن تقسيم العلم والتكنولوجيا في مجال البحث والتنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية إلي أربعة أنشطة رئيسية هي :

١. العلوم الأساسية ، وتضم خمسة فروع هي : (أ) الفيزياء (وتشمل الجيو فيزياء والفيزياء الفلكيـــة) ، (ب) الكيمياء ، (ج) الرياضيات ، (د) البيولوجيا ، (ه) العلوم الطبية الأساسية .. والهدف من العلوم الأساسية حاليـــاً هو الحصول علي المعرفة الممثلة في مبادئ علمية جديدة لخدمة هدف محدد بعد أن كانت تجري في الماضي بـــدون هدف تطبيقي محدد . وتكون العلوم الأساسية أساسيات الفروع العلمية التطبيقية والتكنولوجية .

٢. العلم في التطبيق ، وتضم خمسة فروع هي : (أ) الزراعة ، (ب) الطب والصحة ، (ج) الطاقة (وتشمل الطاقة الذرية ، والطاقة الاندماجية ، والطاقات غير التقليدية) ، (د) البيئة والتلوث ، (ه) علوم الأرض (متضمنة الري ، التربة ، الزلازل) .

٣. التكنولوجيا التقليدية ، وتضم خمسة فروع هي : (أ) صناعة الكيماويات ، (ب) الحديد والصلب وصهرهما مع معادن أخري ، (ج) التصميم والفبركة في بعض الصناعات (مثل القطن ، الجلود ، السيارات) ، (د) تكنولوجيا البترول ،(هـ) مولدات الطاقة (متضمنة الصناعات الثقيلة) . لا تحتاج التكنولوجيا التقليدية إلي اكتشاف مبادئ علمية جديدة ، ولكن العمل في مجال تطويرها هام جداً حيث تمثل الحقل التقليدي للمهارات التي يستخدم فيها ما سبق أن توصل إليه البحث العلمي من قبل . ويراعي فيها بدرجة كبيرة مجال التصميم وجودة الصنع . كما أنها الحقل التقليدي الذي يتم فية التفاوض علي نقل التكنولوجيا .

٤. التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة ، من المجالات الرائدة في التكنولوجيات الجديدة نذكر : (أ) تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والتحكم ، (ب) تكنولوجيا المواد الجديدة المتقدمة والمصنعة ، (ج) تكنولوجيا صناعة الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) والإلكترونيات الدقيقة ، (د) تكنولوجيا الليزر ، (هـ) تكنولوجيا الألياف البصرية ، (و) تكنولوجيا الطاقة النظيفة وبالأخص تكنولوجيا الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الاندماج النووي ، (ز) تكنولوجيا الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ، (ح) تكنولوجيا صناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة .. أما التكنولوجيا المستحدثة فتضم : (أ) تكنولوجيا استخدامات الفضاء ، (ب) تكنولوجيا استغلال موارد قيعان البحار والمحيطات ، (ج) تكنولوجيا استغلال أعماق باطن الارض .. هذا غير مجالات أخري في التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الخدمات .

وتختلف التكنولوجيات الجديدة والمستحدثة عن التكنولوجيا التقليدية في أن الاولي تحتاج إلي خبرة راقية في العلوم الأساسية .. وعموما ليس هناك تمييز مطلق بين العلوم الأساسية والتطبيقية ، كذلك بين التكنولوجيات التقليدية والجديدة ، حيث تم تحديث التكنولوجيات التقليدية بكثير من النظم التي بُنيت علي أساسها التكنولوجيات الحديثة والمستحدثة أو أسفرت عنها هذه التكنولوجيات . ولاشك أن كافة الشعوب النامية تسعي سعياً حثيثاً إلي التكيف مع الحضارة التكنولوجية المعاصرة وتوقعاتها المستقبلية ، حتى يمكنها اللحاق بالركب وكسب حياة أفضل لهذه الشعوب .

وهنا يجب التأكيد علي أن جميع المجتمعات تحتاج أيضاً إلي معرفة علمية اجتماعية لكي تبني صرح مستقبلها الخاص . لأن العلوم الاجتماعية _ غربية أو شرقية _ لا تستطيع أن تتجاوب بشكل كاف مع المشكلات التي تواجه شعوباً أخرى ذات حضارات وثقافات مختلفة . لذا فإن العلم الاجتماعي اللازم لمساعدة تلك الشعوب في جهدها للاعتماد علي الذات يجب أن يتضمن كلا من المعرفة المنظمة عن مجتمعاتهم الخاصة ، وعن المجتمعات المتقدمة صاحبة الهيمنة والسيطرة الدولية . كما أن تفاعل علماء العلوم الطبيعية مع نظرائهم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية مطلب هام للبناء السليم لأي مجتمع ، كما أنه يحقق وحدة العلم .

٣. ١. ٢ . مشروعات البحث والتطوير

تمثل مشروعات البحث والتطوير نوعية متطورة من البحث العلمي الملتزم بتحقيق نتيجة محددة في إطار محـــدد من الزمن .. وغالباً ما يكون المطلوب هو المعرفة الفنية التي هي الجوهر العزيز في تكنولوجيا الإنتاج ، لأن هـــذه المعرفة الفنية هي ما ينطوي علي أسرار العملية الإنتاجية ، وحقائقها ، وأفضل ظروفها التي يتوفر فيـــها شـــروط المقبولية التكنو / اقتصادية لإنتاج سلعة جديدة ، أو تطوير لمنتج ، أو زيادة في إنتاجه ، أو استغلال لمصادر متاحة ، أو توفير وتحسين للخدمات الضرورية للمجتمع .

لذلك فإن مشروعات البحث والتطوير تحتاج إلي تخطيط وتدبير وتنظيم وإدارة ، تختلف تماماً عما هو مـــألوف عادة في البحوث العلمية التقليدية _ أي تلك التي تستهدف رســـائل الماجستير والد كتوراة والنشر العلمـــي في الدوريات والإلقاء في المؤتمرات .

إن أنشطة البحث والتطوير هي المسئولة عن المنتج وكذلك عن دوام تطويره ليساير كل تقدم علمي ، عـــلاوة علي مسئوليتها عن تثبيت مواصفات الإنتاج أو تعديلها ، وحل قدر كبير من المشاكل الصناعيـــة . كمـــا أنهـــا المسئولة عن توليد التكنولوجيا.

٣. ١. ٣ مفهوم التكنولوجيا والنقل الحقيقي لها

تُعرف التكنولوجيا بأنها المعرفة الجديدة التي أمكن تحويلها إلي منتجات ، أو طرق انتـــاج ، أو خدمـــات ، أو هياكل تنظيمية . كما تعرف التكنولوجيا بأنها مجموعة المعارف والمهارات المستعملة لانتاج الســـلع والخدمـــات وتسويقها وتوزيعها . بمعني أن التكنولوجيا هي تلك الحزمة التي تتضمن تصميمات المنتج ، وتقنيات الانتـــاج ، والمعالجة الصناعية ، وأنساق الإدارة المستخدمة في تصنيع منتج معين . كما أنها ذلك النسق المعرفي الذي يتوســط فيما بين العلم من ناحية والصناعة من ناحيـــة أخري ، يربـــط بينهما ، ويرتبـــط بكليهما .

وتتجسد مكونات التكنولوجيا في مجموعتين .. تتمثل المجموعة الأولى في العمليات والإجراءات المادية وغيرها ، بمعني امتلاك ناصية معرفة كيفية أداء هذه العمليات والتحكم فيها ، ويعرف هذا بالمكون الفني ، في حين تتمثـــل المجموعة الثانية في بنيات الفهم .. بمعني التمكن من فهم علة أداء وتطبيق تلك العمليات ، ويعرف هذا بـــالمكون المنطقي .

ويقصد بنقل التكنولوجيا نقل المعرفة العملية (الفنية) والنظرية (العلمية) اللازمة لتصنيع أو تطوير منتج ، أو لتطبيق وسيلة أو طريقة ، أو لتقديم خدمة . ولا يُعتبر نقلاً للتكنولوجيا مجرد بيع أو شراء أو تأجير أو اســـتئجار السلع . ويُعد نقلاً للتكنولوجيا علي وجه الخصوص ما يلي :

١- البيع أو الترخيص لجميع أشكال الملكية الصناعية ، باستثناء العلامات التجارية أو الصناعية أو علامات الخدمة أو الأسماء التجارية .. ما لم تكن جزءا من صفقات نقل التكنولوجيا .

٢ تقديم وتوفير المساعدة والمعرفة الفنية والخبرة العلمية ، وخاصة في شكل دراسات جدوي ، وخطط ورسوم وبيانية ، ونماذج ، ومواصفات ، وتعليمات ، ووصفات تركيب ، وتصميمات هندسية أساسية وتفصيلية .

٣- خدمات المتخصصين في تقديم المشورة الفنية والعلمية والإدارية وتدريب العاملين.

٤- الخدمات الخاصة بتشغيل وإدارة المشروعات ، وبرامج الحاسب الآلي .

ويؤكد الواقع أن الدول التي ترتقي السلم التكنولوجي ــ ومن ثم السلم الحضاري ــ تمتلك التكنولوجيا من خلال سبيلين : السبيل الاول هو نقلها علي المستوي الوطني (المحلي) ويسمي بالنقل الرأسي ، وفيه يتم تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة للمؤسسات الوطنية إلي سلع وخدمات .. أما السبيل الثاني فهو النقل علي المستوي الدولي ويعرف بالنقل الأفقي ، حيث يتم نقل التكنولوجيا في أكثر الأحيان من دولة متقدمة إلي دولة نامية لم تستطع بعد تحقيق النقل الرأسي فيها .

٣. ١. ٤ ٠إنتاج التكنولوجيا واحتكار القلة

يتم انتاج التكنولوجيا وتداولها في إطار نظام تكنولوجي دولي محدد ، هو جزء من النظام الاقتصادي العالمي القائم ، وأهم ما يميز هذا النظام التكنولوجي هو عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب ، والذي ترتكز علية علاقات التبعية التكنولوجية التي تستطيع وحدها تفسير الاتساع المتزايد لما سمي (بالفجوة التكنولوجية) التي تكونت نتيجة عدم التكافؤ الرهيب في توزيع الموارد المخصصة لانتاج التكنولوجيا بين الدول النامية والدول الصناعية ، بما يترتب عليه تمركز الإنتاج التكنولوجي في هذه الدول الصناعية .

وحتى في الدول الرأسمالية الصناعية يتركز انتاج التكنولوجيا بشكل أساسي في المشروعات الخاصة الكبيرة ، وخاصة في الشركات متعدية الجنسيات ، التي تسيطر سيطرة كاملة علي عملية التطوير التكنولوجي علي المستوي العالمي . ويترتب علي ذلك نتيجتان هامتان :

الأولي : سيطرة رأس المال الخاص علي عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا ، بما يعنيه ذلك من غلبة الطابع الخاص لعمليات نقل التكنولوجيا وخضوعها لمنطق ومقتضيات الربح في إطار الاستراتيجية العامة لرأس المال علي المستوي العالمي .

الثانية : أن انتاج التكنولوجيا يتم في إطار نظام احتكار القلة ووفقا لمقتضياته .

والمعروف أن المنافسة في ظل نظام احتكار القلة لا يتم عن طريق الثمن ، وإنما عن طريق محاولة زيادة حصة المشروعات المتنافسة من السوق بأساليب عدة منها تجديد المنتجات وتنوعها ، أو عن طريق تخفيض نفقات

السلع لا من أجل تخفيض أثمانها ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لعمليات البحث والتطوير والتسويق والإعلان . ومن هنا تجئ أهمية وضرورة السيطرة علي عملية التطوير التكنولوجي باعتبارها السلاح الأكثر فاعلية في المنافسة من أجل السيطرة علي الأسواق في ظل احتكار القلة . وترتكز التبعية التكنولوجية علي عاملين :

أولهما : التفاوت الكبير والمتزايد بين الطلب علي التكنولوجيا من القطاعات الإنتاجية في الدول النامية ، وبين قدرة الأنظمة العلمية والتكنولوجية المحلية علي إشباع هذا الطلب ، بما يترتب علية من استيراد مستمر للتكنولوجيا من الخارج .

ثانيهما : وهو نتيجة مباشرة للعامل الأول ، ضعف المركز التفاوضي للدول النامية في مواجهة مصدري التكنولوجيا .

٣. ١. ٥ . علاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع

وتتجسد علاقة العلم والتكنولوجيا بالمجتمع في ثلاثة محاور هي :

علاقة العلم والتكنولوجيا بالإنتاج ودخل الفرد وتحقيق الدفاع والأمن (جوانب مادية)

علاقة العلم والتكنولوجيا بالقيم وأنماط العمل والسلوك (جوانب اجتماعية وثقافية) .

أثر العلوم والتكنولوجيا علي البيئة والمقومات الطبيعية (جوانب بيئية)

وفي إطار الآثار العميقة للثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، يتحول العلم والبحث العلمي إلي قضية عامة يهتم بها الصفوة ومتخذو القرار والجماهير . ويرجع هذا الاهتمام بصفة خاصة إلي عظم الجوانب الإيجابية والسلبية التي تحدثها هذه الثورة ومنها :

الجوانب الإيجابية : ويندرج تحتها :

١-حل مشكلات التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي المستويين القومي والإقليمي ومواجهة المشكلات العالمية التي تهدد البشرية .

٢- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ علي البيئة .

٣-المساهمة في تحقيق ودعم الدفاع والأمن القومي .

٤-تبوء المكانة الدولية في درجات السلم الحضاري .

٥-ترشيد الدور الحضاري والحفاظ علي الأمن والسلام العالمي .

الجوانب السلبية : وتضم :

١-ازدياد الفجوة العلمية والتكنولوجية والحضارية بين الشمال والجنوب .

٢-ترسيخ التبعية الاقتصادية واختلال التوازن في العلاقات الدولية .

٣-أثر التكنولوجيا في التلوث وتدهور النظام البيئي .

٤-سرعة التغير الاجتماعي والثقافي وفرص العمل .

٥-الاستخدام السلبي للتقدم التكنولوجي العسكري.

ويتجلي دور العلم والتكنولوجيا في تكوين الثروة من مصادرها الطبيعية . فالبيئة تزخر بأشياء كثيرة ومتنوعة تقع في أبواب التكاوين البيولوجية (النبات وأجزائه) والجيولوجية (مثل الصخور والبترول) والكيميائية (مثل الغازات المكونة للهواء الجوي) والفيزيقية (مثل طاقات الرياح والشمس وجريان الماء) .

لا تمثل هذه التكاوين جميعاً بذاتها ثروة ، إنما هي عناصر بيئية تتحول إلي ثروة باستكمال ثلاث مراحل من العمل البشري :

١-أن يكتشف الإنسان أن لهذا العنصر البيئي فائدة .. بمعني اكتشاف الجدوى ، وهذا هو دور العلم .

٢-أن يبتكر الإنسان الوسائل والأدوات التي يحصل بها علي هذا الشيء والتي يعالجه بها حتى يتحول إلي الصورة التي تقابل احتياجه ، ويمثل هذا الابتكار التكنولوجيا .

٣-أن ينهض الإنسان بالعمل مستخدماً الوسائل والأدوات التي ابتكرها للحصول عاي العنصر البيئي الخام ، ولمعالجته وتحويله إلي سلعة نافعة أو خدمة مطلوبة ، بمعني التطبيق للإنتاج وهو ما يعني التنمية .

وكمثال للتوضيح ، فلعلنا نتذكر أن البترول والفحم والغاز الطبيعي وغيرها تكاوين جيولوجية بقيت في باطن الأرض آلاف السنين من تاريخ الإنسان دون أن تكون من الثروات. ولكن الإنسان : أولاً ، اكتشف بالعلم أن هذه المواد تصلح للوقود أي مصدراً للطاقة . ثانياً، ابتكر الوسائل التقنية لحفر آبار البترول ولنقل البترول الخام ، ووسائل تكرير البترول واستخلاص مشتقاته . ثالثا ، نهض عن طريق إنشاء مؤسسات التنمية البترولية بتطبيق المعارف العلمية في تحديد مواقع الحقول وتطبيق الوسائل التكنولوجية في الحصول عليه وتكريره ونقل مشتقاته إلي الأسواق .. بذلك تحول التكوين الجيولوجي إلي مصدر للثروة .

٣. ١. ٦ . الأنشطة الوطنية للعلم والتكنولوجيا .. و .. العولمة

تلعب النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا دوراً أساسياً في العولمة وذلك لعدة أسباب من بينها :

أن العلم والنشاط العلمي عالمي النزعة بطبيعته ولا تعوقه إطلاقاً الحدود الكائنة بين الدول ، والمجتمع العلمي في أية دولة هو جزء متكامل مع المجتمع العلمي الدولي بكل أبعاده وطموحاته .

أن هناك مشكلات عالمية بخصائصها مثل التنبؤ في الأرصاد والفلك ومشكلات البيئة واستغلال البحار والمحيطات والفضاء ومقاومة الجفاف والتصحر ، والأمراض المتوطنة وغيرها . تستدعي دائماً كافة الدول والمجتمعات في سبيل التغلب عليها .

أن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ علي أكثر من ٩٠% من نشاطات وإنجازات العلم والتكنولوجيا علي المستوي العالمي . الأمر الذي يدعو الدول النامية إلي توفيق أوضاعها مع هذه الحقيقة حتى تستطيع مواكبة مبدأ الأخذ والعطاء فيما بين الدول جميعاً.

أن التكاليف المالية للبحوث العلمية والتكنولوجية في المجالات المتقدمة والمعقدة أصبحت باهظة المستوي وفوق قدرة وطاقة أي دولة بمفردها مهما بلغت درجة غناها . ومن هنا فالعمل الإقليمي والدولي ضروري في هذه المجالات .

أن تدفقات التكنولوجيا الخارجية عن طريق النقل الأفقي لها تأثير مباشر علي نمو القـــدرات العلميـــة والتكنولوجية إذا ما تم النقل بطريقة صحيحة وصاحبه نقل للعلم أيضاً .

٣. ١. ٧ . البحث العلمي في مصر

أصبح من المسلمات أن التنمية تتطلب بالضرورة المعرفة وتطبيقها ، وأن المصدر الرئيســـي لإنتـــاج المعرفة يتمثل في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا . وليس ثمة شك أن التطور العميق في البيئة الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية للدول المتقدمة قد أعتمد في المقام الأول علي نشر التعليم ، وتغيير محتـــواة ، وتشـــجيع البحوث والتطوير ، وكان في مقدمة هذا التطور نمو الشركات الكبيرة التي مارست البحث التطبيقي بنفســـها أو لحسابها ، كذلك تكرار الحروب بين الدول الصناعية وما صاحبة من إنفاق ضخم لتطوير الأسلحة ، جنت ثمـــاره الصناعات المدنية .. بمعني أن الدول المتقدمة واكبت نهوضها الاقتصادي بدعم البحث العلمي علي نحـــو جعـــل التراكم الرأسمالي مرتبطاً بالتراكم المعرفي وتحقيق تنمية بشرية مستمرة .

وهكذا دخل البحث والتطوير في الدول المتقدمة مرحلة التنظيم ، وأصبح يستند إلي فرق بحث متكاملة ، ومعامل ومختبرات معقدة ، ويعتمد بشكل أساسي علي القاعدة الصناعية التي توفر له الطلب علـــي البحـــث ، ومادته وما يلزم له من عناصر مادية ومنتجات ، وتطبيق ما يسفر عنه من معرفة ، كما غدت اعتمادات البحـــث والتطوير في هذه الدول باباً أساسياً للإنفاق يستوعب نسبة تصل إلي حوالي ٣% من الناتج القومي الإجمـــالي ، ويجرى في شبكة كثيفة الحلقات من مراكز تلتقي فيها الإدارة الحكومية ، ورجال الصناعة ، وأهل العلم ـــ ومـــن ثم فقد نجحت الدول المتقدمة في إنشاء نظم قومية للابتكار .

أما في مصر فإن البحث العلمي يأخذ منحي التعليم ، نشأ علي شاكلته ، ويسير وفقاً لمقتضياته ، ويتبـــع نفس لوائحه ، ومن ثم فقد تحددت وظيفته الأساسية تلقائياً إلي آلية من آليات التعليم .. تختلف عن وظيفة البحث العلمي المعاصرة كآلية للتنمية الاقتصادية . ولا يعني ذلك إنكاراً للمبادرات الفردية أو المؤسســـية الاســـتثنائية الداعية للإعجاب والتقدير ، فمصر تملك حالات ناجحة بكل المقاييس عن استثمار وتوظيف البحث العلمـــي في النهوض ببعض العمليات التكنولوجية ، خصوصاً في مجالات الزراعة والصناعة والبيئة ، ناهيك عن الدراســـات المتعمقة التي تساعد في إقامة المشروعات القومية الكبرى .

ويقدر إجمالي عدد الأفراد المشتغلين بأنشطة العلم والتكنولوجيا في مصر بحوالي ١٢٠ألف فرد ، منـــهم حوالي ٥٠ ألف من العلماء والمهندسين يعملون في ٣١٨ مؤسسة في شكل أقسام أو معامل أو مراكـــز متعـــددة التخصصات . ويضم العلماء والمهندسين فيما بينهم شخصيات علمية متميزة وكفاءات نادرة في أنشطة العلـــم والتكنولوجيا . يتبع توزيع العلماء والمهندسين وغيرهم من العاملين بين قطاعات الاداء الثلاثة الترتيب التالى :
قطاع التعليم العالي ٧١,٣% ـــ قطاع الانتاج ١٦,٢% ـــ قطاع الخدمات العامة ١٢,٥%

ويظهر التقسيم تبعاً للمؤهلات الاكاديمية علي النحو التالي :
دكتوراه فلسفة ٣١,٧% ــ ماجستير ١٨,٧% ــ بكالوريوس ٢٣,٩% ــ دبلومات فنية ٢٥,٧%
أما وفق مجالات التخصص فيتضح التقسيم على النحو التالي :
العلوم الطبيعية ٢٢,٨% ــ العلوم الطبية ٢٢,٨% ــ العلوم الهندسية والتكنولوجية ١٥,٧% ــ العلوم الزراعية ١٤,٧% ــ العلوم الاجتماعية ٢٤,٠٠%

وشهد البحث العلمي في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة تعاونا ملحوظا مع قطاعات الانتاج والخدمات ، وحقق إنجازات واضحة ، ولكنها ما تزال محدودة القدر مع أنها قد أدت إلي اكتساب الكثير من الخبرات العلمية رغم عدم وجود خطط قومية موضوعية تستهدف تحقيق نتائج محددة . مما يؤكد أن النموذج المتبع للتنمية التكنولوجية لا يتناسب مع متطلبات التطور الحقيقي اللازم لتحديث مصر .

وقد بلغت الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة للبحث العلمي في خطة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٢ نحو (٢,٩ مليار جنيهاً) بزيادة قدرها ٢٣,٨% كما تسعي الحكومة لاشراك الدول المتقدمة عن طريق التعاون الدولي في مشروعات بحثية تسهم في الارتقاء بمستوي البحث العلمي ، وإدخال التكنولوجيا المتقدمة .

ومع ذلك فلا تزال نسبة الإنفاق علي البحث العلمي إلي الدخل العام ضئيلة ففي عام ٢٠٠٠ بلغت (٠,٦) بالمقارنة بعدد من الدول (٢ ــ ٣,٥%) .ويتطلع مجتمع البحث العلمي في مصر إلي أن تحدد الدولة أهدافاً قومية تتجه جميع أنشطة البحث العلمي صوبها، ومع إعاده هيكلة المؤسسات العلمية والبحثية بما يضمن تحقيق هذه الأهداف في زمن محدد وبرامج يمكن متابعتها وقياس مدى كفاءة أدائها .

يتضح مما سبق أن مصر تحظى بمجتمع ضخم للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
وأن لهذا المجتمع نماذج ناجحة من الإنجازات التي هي بكل المقاييس رغم تقديرنا لها واعتزازنا بها لا تتواكب مع ضخامة مجتمع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر . ذلك أن كثيراً من الإنتاج العلمي في مصر لم يخاطب مشاكل تنموية ، ولم يرتبط بمشكلات حقيقية لها أصحاب يبحثون عن حلول لها ، وهو في الغالب غير تراكمي ، وغير مجرب في كل المجالات والاتجاهات ، وفي معظم الحالات غير مختبر لإحداث تغيير وتطوير وابتكار صناعي ، وجدواه في الغالب الأعم لم تستكمل ، حيث لم تثبت جدواه الفنية والاقتصادية والبيئية بالرغم من دلالته العلمية . كما أن البحث العلمي في مصر لم يمارس صناعة البحث والتطوير ولا الهندسة العكسية بمفهومها العالمي كما سيرد تفصيلياً في القسم الثالث .

البحث العلمي والشرعية الدولية

في إطار الشرعية الدولية المتمثلة في اتفاق التربس *TRIPS* (اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة) ، والتي تمثل أحد اتفاقات الجات ، يتلخص دور مؤسسات البحث العلمي المصرية في التالي :

- فهم التكنولوجيا المنقولة واستيعابها كخطوة مبدئية نحو الإضافة إليها .
- أن نبدأ من حيث انتهي الآخرون ، وضرورة الاستعداد للدخول في مشاركات وتحالفات مع أصحاب التكنولوجيا المتقدمة ، وبشكل يؤدى إلي تشابك في المصلحة بين أطرافها .
- إعمال مبدأ الملاحقة التكنولوجية في مؤسسات البحث والتطوير لملاحقة الاتجاهات العالمية .. ومع عدم الوقوع في خطأ التقليد أو المحاكاة .
- علينا أن نعي أن التنافسية تعتمد على حيازة التكنولوجيات المتقدمة ، والإدارة المتطورة ، والاستثمار في البحث العلمي . بعكس التنافسية القديمة التي كانت تعتمد علي مستوي الأسعار ، وتكاليف العمالة ، وسعر الصرف .
- ومن المعلوم أن حوالي ٩٨% من السلع الموجودة حالياً ليس لها براءة اختراع ، أو انتهت مدة الحماية لها . وبالتالي أصبحت في الملك العام ويحق لأي جهة الاستفادة منها .
- مراقبة التكنولوجيا المحمية ومحاولة الإضافة إليها باعتبارها أحد مزايا اتفاق التربس .
- الاستفادة من شروط الإفصاح والهندسة العكسية حيث يلزم الاتفاق المخترع بأن يفصح عن ماهية اختراعه ، وفي الوقت ذاته يوفر له الحماية بالنسبة لما أفصح عنه .
- أن مفهوم الهندسة العكسية لا ينصرف علي الممارسات العلمية التي يقصد بها التعليم وخدمة أغراض البحث العلمي ، دون الإضرار بصاحب البراءة خلال فترة الحماية ، ودون الاعتراض أيضاً منه علي أي ممارسات طالما تجرى بغرض المعرفة والتعليم .
- من المعلوم أيضاً أن المحظورات في مجال الملكية الصناعية ثلاثة هي :

١-التقليد الكامل أو المحاكاة لموضوع الاختراع .

٢-أن يحدث ذلك أثناء فترة الحماية .

٣-أن يتحقق الشرطان الأول والثاني لغرض التجارة .

وإذا تخلف أي شرط من الشروط الثلاثة ، سقط الحظر ، وبالتالي العقوبة المنصوص عليها بشأنها .

٣. ٢. مجالات وآليات تنمية القدرات والكفاءات العلمية والتكنولوجية

لقد تأثر الناس جميعاً خلال العقد الأخير من القرن العشرين بأربعة ثورات : الثورة الديمقراطية ، والثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، وثورة التكتلات الاقتصادية ، وثورة تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية . أحدثت هذه الثورات تحولات هائلة . فقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلي ظاهرة العولمة ، وأدت انتهاء

الحرب الباردة إلي سيادة القطب الواحد ، وأدي التغيير النسبي لعناصر الإنتاج إلي اقتصـــاد المعرفـة ومجتمـع المعلومات ، وأدي انهيار القطاع العام إلي الاقتصاد الحر . كل ذلك يشير بل ويؤكد علي أن العالم بأسره علـي مشارف عصر جديد لاحت بوادره في الأفق ، ويتأهب المجتمع الإنساني لنقله نوعيه جادة نحو مجتمع جديـد .. مجتمع لم تتضح معالمه بعد ، لكنه بلا شك مجتمع دينامي سريع التغيير ، مغاير بشدة لواقعنا الحـاضر في أشـكاله وتنظيماته ، وأنماط أعماله ، وأدوار أفراده ومؤسساته ، والعلاقة التي تربط بين عناصر المنظومة المجتمعية ، ومصير مصر إزاء هذه النقلة رهن بمدي إدراكها للتحديات التي تفرضها تلك التحولات . والتحديات عديدة : علميـة وتكنولوجية واقتصادية وتنظيمية وثقافية بل وأمنية أيضاً . وأهمها بلا شك هو التحدي التربوي ، حيث صناعـة البشر هي أهم عناصر الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة بلاريب إلي الحد الذي كاد مفهوم التنمية أن يتطابق مع مفهوم التربية .

والتنمية البشرية تتعلق بما هو أكثر بكثير من ارتفاع أو انخفاض الدخول ، فهي تتعلق بخلق بيئة يستطيع الأفراد أن يقوموا فيها بتنمية قدراتهم الكاملة ، وأن يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم ، فالشعوب ثروة الأمم الحقيقية ، والتنمية علي هذا النحو تتعلق بتوسيع مجال الاختيارات المتاحة للناس كي يحيوا الحياة الـتي يقدرونها اعتمادا علي ما هو أكثر من النمو الاقتصادي ، الذي يعتبر وسيلة فقط وإن كـانت شـديدة الأهميـة لتوسيع خيار الافراد ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لتنمية القدرات والكفاءات العلمية والتكنولوجيـة للشـعوب لتكون بمثابة قاطرتها للتنمية الشاملة .

والتنمية الشاملة في مفهومها العام تعني تحقيق مزيدا من الاشباعات المادية وغير المادية بمختلف أنواعها في جميـع المجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد الشعب ، وهي تتم بزيادة الناتج القومي وعدالة توزيعه . ومـن ثم ، فالتنمية الشاملة تبني مجتمعا سويا عقلا وروحا وضميرا وبنية وحياة . بعكس التنمية الجزئية لشريحة معينة أو لمجال من مجالات الحياة ، فتخلق مجتمعا غير سوى ، مصابا باختلال . فيعاني من الأزمات والاضطرابات والصراعـات ويفقد القدرة علي تحقيق التقدم .

وتظل تحديات التنمية البشرية كبيرة فنحن نرى مستويات غير مقبولة من الحرمان في حياة الناس . فالعالم به ٦ مليار نسمه وبه أكثر من ٨٥٠ مليون نسمه لا يعرفون القراءة والكتابة، وحوالي مليـار نسـمه يفتقـرون إلي الوصول إلي مصادر المياه ، و٢,٤ مليار يفتقرون إلي الصرف الصحي الأساسي ، وحوالي ٣٢٥ مليون فتي وفتـاة غير ملتحقين بالمدارس ، و١١ مليون طفل يموتون سنوياً ، وحوالي ١,٢ مليار شخص يعيشون علي أقل من دولار واحد يومياً .

ويعد بناء القدرات البشرية أساساً جوهرياً لتوسيع الخيارات واستمرار الحياة مديدة وصحية، وأن يكون الفرد واسع المعرفة ويمتلك القدرة علي الوصول للموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق وأن يكون قادراً علي المشاركة في

حياة الناس . وكلها أمور مرهونة بوجود منظومة للعلم والتكنولوجيا تمتلك أولا نخبة من العلماء والخبراء القادرين علي تحديد أهداف تكنولوجية واقعية مقترنة بتنظيم إمكانات المجتمع لتحقيق هذه الأهداف . وثانياً امتلاك القدرة علي تعبئة العلماء والتكنولوجيين والقوى البشرية الماهرة من أجل إبداع وابتكار المستوى التكنولوجي المرغوب وتطويره والمحافظة عليه . وثالثاً أن تمتلك الدولة أو يمكنها الوصول إلي توفير الموارد الكافية والمدخلات الضرورية اللازمة لإحراز التمكن من التكنولوجيات المتقدمة والجديدة . ورابعاً حتمية وجود سوق محلية وخارجية لتصريف المنتجات التكنولوجية المتميزة وفقاً للمعايير الدولية . وخامساً ضرورة توافر إرادة سياسية واعية لدعم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في طليعة مهام الدولة الاستراتيجية . وسادساً أن يكون للعلم والتكنولوجيا مكانة في المجتمع وتأييد شعبي من الجماهير .

في إطار ما تقدم تتحدد مجالات العلم والتكنولوجيا لتنمية القدرات والكفاءات العلمية والتكنولوجية كقضايا حاكمة في جميع مسارات التنمية علي النحو التالي :

٣. ٢. ١. الإصلاح المؤسسي لبنية العلم والتكنولوجيا :

ويشمل تقييم الواقع العلمي والتكنولوجي ومنطلقاته في مصر للوقوف علي كفاءة المدخلات المتوافرة لانتاج مخرجات مستهدفة . ومن أهم ما يشمله هذا التقييم : (١) التعليم المؤهل لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر ، (٢) التعليم المتواصل والتدريب التحويلي للوفاء باحتياجات خطط التنمية ، (٣) التغلب علي الأمية والبطالة ، (٤) توفير الخدمات الصحية والاجتماعية وإتاحة فرص العمل ، (٥) تفعيل دور البحث العلمي والتكنولوجي في التنمية ، (٦) تبادل الخبرات فيما بين مؤسسات البحث والتطوير والتعليم والإنتاج فيما بينها من ناحية ومثيلاتها في الخارج من ناحية أخري ، (٧) تنمية وحفز مهارات الإبداع والابتكار وإعداد الباحثين ورعايتهم ، (٨) ترسيخ قيم وأخلاقيات العمل المنتج ، (٩) إشاعة الثقافة العلمية والوعي التكنولوجي في المجتمع المصري ، (١٠) تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي والإنتاج والمجتمع المدني ، (١١) إنشاء شبكة وطنية للتنمية التكنولوجية تغطي أقاليم مصر ، (١٢) تحقيق الاستفادة الكبرى من التعاون الدولي .

٣. ٢. ٢. الموارد :

ويقصد بها هنا الموارد البشرية والمادية والمالية ، حيث يعتمد تفعيل منظومة العلم والتكنولوجيا علي توفير وتحفيز و ضمان متطلبات استقرار وتطور القوي البشرية والموارد المالية والمادية (من منشآت وأجهزة) ومصادر ومعلومات ومعرفة في الوقت المناسب في تفاعل وتناسق . وينبغي العمل علي تحقيق ترتيبات مؤسسية تكفل الحصول علي هذه الإمكانات بطرق تتواءم مع الأغراض الخاصة ومع الهدف من توافرها سواء في الحكومة أو القطاع الخاص . فعلي الدولة القيام بوضع أسلوب منسق بين أنشطة منظومة العلم والتكنولوجيا وسياسة العلم والتكنولوجيا من ناحية والسياسة التعليمية في كافة مراحلها من ناحية أخري ، وبما يحقق مستقبلاً توافر نخبة متميزة من المتواجدين حالياً في مراحل التعليم. وفي نفس الوقت الارتفاع بمستوي العلماء والمهندسين والتعرف

علي الاحتياجات الحقيقية في قطاعات الاقتصاد القومي من فئات العلماء والمهندسين وسد الفجوة تباعا خـــلال فترة التحول التكنولوجي القادمة . كذلك العمل علي ترشـــيد اســـتخدام وتعديـــل هيكـــل فئـــات العلمـــاء والتكنولوجيين بين قطاعات الدولة المختلفة حيث تبلغ نسبتهم في قطاع التعليم العالي حالياً نحو ٧٢% من إجمـالي أعدادهم . كما يجب تحسين أوضاع وظروف العمل المواتية للإنتاج والإبداع للعاملين في مجال البحث العلمـــي والتطوير التكنولوجي من علماء وباحثين وإبراز دورهم ومكانتهم في المجتمع مع الاستعانة بالمصريين المغتربين كآلية فعالة للحصول علي خبرات علمية وتكنولوجية ذات مستوي علمي . ينبغي أيضاً العمل علي إعداد برنامج لإيفاد البعثات الخارجية في بعض المجالات المنتقاة للعلم والتكنولوجيات المتقدمة والبازغة .

أما بخصوص التمويل فيجب زيادة الإنفاق علي البحث والتطوير ليصل تدريجياً إلي ٢% مـــن النـــاتج القومي الإجمالي خلال فترة الخمسة سنوات القادمة حيث بلغ في عام ٢٠٠٢ حوالي ٠,٨% من الناتج القومـــي الإجمالي . كما يجب العمل علي تنويع مصادر التمويل لتشمل بجانب موارد الخزانة العامة تمويلاً من القطاع الخاص ومن المصادر الخارجية .

٣. ٢. ٣. تعظيم العوائد من اسهامات مؤسسات البحث والتطوير :

يهتم هذا المجال بتطوير مؤسسات البحث والتطوير وتحويل بعضها إلي مراكز تكنولوجية قادرة علـــي خدمـــة الاحتياجات القومية وتقوية القدرات التكنولوجية ، وسيكون تركيز نشاطها علي الخدمات الفنية الرامية إلي حـل المشاكل الحالية والعاجلة للإنتاج ، وخدمة عمليات نقل التكنولوجيا أثناء مراحل الاختيار ثم هضـــم ومواءمـــة وتطوير ونشر الخبرات المستفادة من التكنولوجيات الأجنبية المنقولة ، وتحديث الأنشطة الإنتاجية من خلال إدخال تكنولوجيات جديدة إلي المصانع ، والبحث والتطوير بمفهومه التقليدي بما يؤدى إلي توليد معارف وتكنولوجيـات جديدة . يهتم هذا المجال أيضاً باشتراك الجهات الإنتاجية في تحديد برامج مؤسسات البحث والتطوير وكذلـــك إنشاء وحدات تسويق وترويج في هذه المؤسسات ويشارك في مسئولية إدارتها متخصصون من الصناعة ورجـــال الأعمال .

٣. ٢. ٤. الابتكار والتنافسية كأساس لاستراتيجية التصدير :

يمكن تقوية وتعظيم وتسهيل الابتكار والتطوير التكنولوجي علي مستوي مؤسسات الاعمال ووحدات الإنتاج والمحليات بالوسائل الآتية : (١) تبني برامج لتقوية القدرات التكنولوجية والعلمية والتسويقية ، (٢) إنشاء آليات ائتمان أو تمويل تهدف إلي التطوير التكنولوجي ومشروعات الابتكار علي مستوي الشركة ، (٣) إنشاء منظومـــة ابتكار قومية من خلال تشجيع الروابط والشبكات بين الإطراف الرئيسية للتطوير التكنولوجي (الشـــركات ـــ مؤسسات البحث والتطوير ـــ الجامعات ـــ المكاتب الاستشارية للتصميم الهندسي ـــ مروجي ومـــوردي الآلات والتكنولوجيات ـــ المستثمرين ـــ الأفراد التابعين ـــ الصحافة العلمية ..الخ) ، (٤) إعداد برامج للمعونة الفنيـــة للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي ، (٥) الاهتمام ببرامج المعايرة والمواصفات ، (٦) دعم القـــــدرة

الاستيعابية للشركات ، (٧) اشتراك مؤسسات البحث والتطوير في صياغة المعايير وأساليب التفاوض واحتياجات الأمن القومي عند التعاقد حول نقل التكنولوجيا الأجنبية ، (٧) دعم آليات تطبيق قوانين براءة الاختراع والملكية الفكرية في ضوء اتفاقية التربس ، (٨) تشجيع إقامة مسابقات تنافسية في مجال الابتكار (الفردي والجماعي) بمكافآت مجزية ، (٩) إزالة العوائق التي تحول وصول العلماء والتكنولوجيين والباحثين والاقتصاديين والاجتماعيين إلي المعلومات المطلوبة لبحوثهم.

٣. ٢. ٥. نقل التكنولوجيا :

سبق التنويه أن هناك سبيلين لامتلاك التكنولوجيا .. السبيل الأول هو نقلها من الخارج ويعرف بالنقل الأفقي والسبيل الثاني يمثل التكنولوجيا المولدة محلياً في مؤسسات البحث والتطوير وتم نقلها إلي الوحدات الإنتاجية ويعرف بالنقل الرأسي . وإذا كان التقدم التكنولوجي يمثل أهم عناصر التنمية ، فإن نقل التكنولوجيا الأجنبية للصناعات المحلية يحقق الهدف شريطة ما يلي : (١) تحديد الاحتياجات التكنولوجية في ضوء أهداف التنمية ، (٢) التأكد من خلال الدراسات علي أن عملية نقل التكنولوجيا سوف يترتب عليها خلق عائد يزيد علي التكلفة ، (٣) تقييم التكنولوجيا الأكثر ملاءمة ومعايير اختيار المعدات والنظم والتصميمات المستوردة وفك الحزمة التكنولوجية بغرض تنمية التكنولوجيا المحلية وضمان الأداء ، (٤) التفاوض حول أفضل الأحكام والشروط عند نقل التكنولوجيا ، (٥) التأكد من تواجد القدرة التكنولوجية والتنظيمية المحلية التي تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة والعمل علي تطويعها مع البيئة والاحتياجات المحلية وتهيئة الصيانة والتشغيل بكفاءة ، (٦) تدعيم القدرة الذاتية للتكنولوجيا وتقوية مقومات الإنتاج مع مراعاة عدم إلحاق الضرر بالأجهزة الإنتاجية القائمة فعلاً . إن عملية نقل التكنولوجيا وعملية تنمية الإمكانيات الذاتية عمليتين مترابطتين ، فكلما كانت الإمكانيات الذاتية أفضل أدي ذلك إلي نقل التكنولوجيا بكفاءة أفضل مما يجعلها تساهم في تنمية القدرات الذاتية

ويحتاج السعي الدائب نحو التنمية التكنولوجية علي المستوي القومي ، إلي تركيز وتعظيم الإمكانيات الكبيرة المتاحة عن طريق نقل المعارف التكنولوجية الأجنبية ، في إطار تعاقدات عادلة ومفيدة للطرف المصري والطرف الأجنبي وعلي أن تشارك في ذلك مؤسسات البحث والتطوير سواء في مراحل الاختيار والتفاوض ، أو بعد ذلك في عمليات أقلمة وهضم وتطوير هذه التكنولوجيات وتعميم الاستفادة منها . هذا بجانب الاهتمام بكفاءة النقل الرأسي للمعارف العلمية والتكنولوجيا المحلية المولدة والمطورة في مؤسسات البحث والتطوير الوطنية ، وبكافة الآليات التنظيمية والإعلامية والاقتصادية . كما ينبغي في حالة النقل الأفقي أن يكون هناك انحياز واضح لأحدث التكنولوجيات وعمليات التصنيع والتنمية الزراعية المسالمة والصديقة للبيئة. وكذلك أحدث الآلات وأساليب الإدارة والخدمات الصناعية والتسويق في جميع أنشطة نقل التكنولوجيا في مصر وبما لا يهدد أي أنماط محلية إنتاجية ومعيشية تكون صالحة للاستمرار والمنافسة في ضوء محدودية الموارد . كما يجب ربط بعض الاتفاقيات الاستثمارية المتضمنة نقل التكنولوجيا إلي مصر ، مع بعض اتفاقات المشاركة والتعاون

الاقتصادي ، بتدريب العلماء والإخصائيين المصريين في مجالات تتصل بالتقويم التكنولوجي وقدرات فك الحزمة التكنولوجية .

وتشير الدراسات إلي أن النقل غير السليم للتكنولوجيا يؤدي إلي الإخفاق التكنولوجي متمثلاً في زيادة تكلفة الإنتاج ، وخفض الجودة ، وانهيار الطاقات الخلاقة لمؤسسات البحث والتطوير ، ، وعدم القدرة علي المنافسة ، بجانب التلوث البيئي .

٣. ٢. ٦ .التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة والمشروعات العلمية الكبيرة :

لابد من إعطاء أولوية كبري للتكنولوجيات الجديدة والمستحدثة الموائمة للبيئة والإنسان في مصر .. والمشروعات العلمية الكبيرة التي سيكون لها أكبر الأثر في تغيير المجتمع ونحن في بداية الألفية الثالثة وذلك في المجالات العلمية التالية علي سبيل المثال :

الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية .

تكنولوجيا الطاقات الجديدة والمتجددة .

الإلكترونيات والمعلوماتية والاتصالات .

تكنولوجيات التحويل الصناعي الاكثر تقدماً ومواءمة للبيئة ولترشيد استخدام الموارد الطبيعية .

تكنولوجيا الدواء والعلاج والوقاية .

المواد الجديدة .

النانو تكنولوجي (التكنولوجيا الصغروية) .

التكنولوجيات الصحراوية والبحرية .

التكنولوجيات البيئية .

تكنولوجيا الفضاء .

ويرتبط بما سبق تكليفات رائدة للعلماء والإخصائيين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك لدراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلوكية لهذه التكنولوجيات الجديدة والمستحدثة علي المدى المتوسط ، وكذلك انعكاساتها علي التعليم أو البحوث والتطوير أو الإنتاج أو التصدير ، ويحتاج الأمر التعجيل باكتساب ميزة تنافسية سريعة في بعض هذه التكنولوجيات ، وتحديد الأولويات ، ومتابعة ذلك بدراسات تفصيلية للاستشراف التكنولوجي الانتقائي يشارك فيها كل الخبراء والمتخصصين علي المستوي القومي تأكيدا أو تصحيحاً لسلامة الخيارات والأولويات في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية .

٣. ٢. ٧. التعاون الدولي :

يجب أن تتضمن الاستراتيجية القومية الأشمل للتحول الاقتصادي والاجتماعي في مصر عناصر هامة لإنشاء علاقات تعاون علمي وتكنولوجي وثيقة مع البلاد الصناعية والدول حديثة التصنيع والتعاون العربي والافريقي .

ولخدمة هذا الهدف يحتاج الأمر إلي إدراج التعاون العلمي والتكنولوجي كمكون أساسي في مشاركات التعاون الاستراتيجي المصري الخارجي ، وخاصة في مجالات علوم الصدارة والتكنولوجيات الجديدة والمستحدثة ، والتعاقدات الشاملة لحلول علمية لمشكلات مشتركة . وكذلك الاهتمام بالتدريب المتخصص للعلماء والتكنولوجيين المصريين في البلدان المتقدمة.

٣. ٢. ٨ تكامل العلم والتكنولوجيا مع نسيج الحياة المصرية :

إن نجاح جهود التقدم المؤسس علي العلم والتكنولوجيا تحتاج إلي فهم وتقدير ومساندة قطاعات كبيرة من الشعب ، بالإضافة إلي التنظيمات الأهلية . ومن هنا تبدو الحاجة إلي صياغة نظم قيميه جديدة لهذا الغرض تكمل القيم التقليدية التي يعتز ويتمايز بها المجتمع المصري ، كما تساعد علي حشد الطاقات الخلاقة والإمكانيات والموروث الثقافي الخاص . ولتحقيق ذلك يلزم توعية وتنوير جماهير الشعب عامة وفئات الشباب خاصة بما يلي :

إن استمرار حياة الأمة وتقدمها في الفترة القادمة يعتمد أساساً علي قدرتها في التنافس الاقتصادي الذي يميز النظام العالمي الجديد .

أن خلق وتطوير القدرة التنافسية الخاصة أمام السوق والنظام العالميين والحد من التبعية التكنولوجية ، هي الطريقة الوحيدة لتأكيد الأمن القومي ولضمان حياة أفضل للجماهير والإسهام في تقليل التوترات الاجتماعية ولحل المشكلات البيئية والصحية .

(ج) أن مفتاح النجاح لهذا الأمر هو تغيير بعض المفاهيم السلبية السائدة حالياً التي تسبب انخفاضا في الإنتاجية . وسوف يحتاج ذلك إلي جهود مستمرة تؤثر إيجابيا علي الوعي والانتماء والإدراك العام والسلوكيات علي مختلف المستويات في قطاعات الحكومة والقطاع الخاص والعائلي ، وعلي المحليات والأسر والأفراد .

ولتغيير المفاهيم السلبية السائدة الآن ، فإن الأمر يحتاج إلي تخطيط وتنفيذ حملة مستمرة تركز علي التنوير والانتماء ودفع الإنتاج وتحسينه ، والحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية ، في جميع مجالات الإنتاج والخدمات والاستهلاك . ويمكن تنفيذ هذه الحملة بالحشد المناسب لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة . كما أنه من الضرورة بمكان توافر دور متنامي للمفكرين والمثقفين ، ومن بينهم العلماء والأخصائيين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية .

كما يجب العمل بكل الوسائل علي زيادة مكانة العلم والتكنولوجيا والعلماء والمنتجين ، ولا يعني ذلك تشجيع الاختراع والابتكار والتقدم العلمي والتكنولوجي فحسب ، بل العمل علي تكوين رأي شعبي يتعامل مع هذه التوجهات إيجابيا ويؤازر أنشطة منظومة العلم والتكنولوجيا . كما ينبغي إعداد برنامج قومي لتبسيط العلوم والتكنولوجيات باشتراك مؤسسات العلم والتكنولوجيا ومؤسسات التعليم والنقابات والقطاع الخاص والجماهير والاتحادات والجمعيات والنوادي العلمية وممثلي الصحافة العلمية ووسائل الإعلام والشباب .

٣. ٢. ٩. الإنماء المعرفي وأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية :

المقصود بالإنماء المعرفي هو التنمية القائمة علي المعرفة التكنولوجية المتقدمة التي تسفر عنها العلوم الحديثة والاختراعات والابتكارات المرتبطة بها . فكلما زادت كثافة تلك المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية ، زاد النمو الاقتصادي والقدرة علي المنافسة . وبالمثل فزيادة كثافة المعرفة في الوسائل المستخدمة في الخدمات وسهولة التعامل معها تؤدى إلي ارتقاء المجتمع وازدهاره .

ويرتبط الإنماء المعرفي في المقام الأول بالإنسان صاحب العقلية التي تصنع التقدم من خلال تحكمه في تآزر مكونات ثلاثة : تعليم وتدريب وممارسة مستمرة ومجودة ، وبحث علمي متميز ومبتكر ، وصناعة دائمة التغيير فائقة التطور . وكلها أمور لن يكتب لها الاضطراد والازدهار إلا في إطار ثقافي سوي من القيم والأخلاق والسلوك والقدوة الحسنة والانتماء للوطن والولاء له .

وتشير الدراسات ويؤكدها الواقع أن هناك حقيقتان ينبغي أخذهما في الاعتبار عند استخدامنا العلم والتكنولوجيا كأساس للتغيير والتطوير والتحديث . الحقيقة الاولي تتمثل في أن التطورات العلمية والتكنولوجية لا يمكن فصلها عن التهديدات والمشاكل التي تؤدي إلي التمييز الاجتماعي وسوء الأحوال الصحية والتأثير الضار علي البيئة . ومن هنا تنطلق الحقيقة الثانية والتي تتمثل في أنه في غيبة الضوابط والأخلاقيات في ممارسة البحوث وتوليد المعرفة الجديدة سيفشل المجتمع العلمي والتكنولوجي في تحقيق مسئولياته تجاه مجتمعه والارتقاء بمستوياته .

٣. ٢. ١٠. الإنتاج :

يندرج تحت هذا المجال ، الإنتاج الزراعي ، والإنتاج الحيواني (التحسين الوراثي ، الأساليب التكنولوجية الحديثة في تغذية الحيوان) ، والإنتاج السمكي (الحفاظ علي المصادر الطبيعية للأسماك ، التوسع في الاستزراع السمكي .. الخ) ، والإنتاج الصناعي .

٣. ٢. ١١ .الموارد الطبيعية :

- الموارد المائية (تنمية موارد المياه ، ترشيد استخدام المياه ، تقييم البنية الأساسية للري) .
- الموارد الأرضية (التوسع الأفقي ، ترشيد استخدام المياه ، تقييم المبيدات ، الخرائط الأرضية للارتقاء بخصوبة الأرض) .
- الموارد التعدينية (تنمية وتطوير الثروة المعدنية ، إقامة مشروعات تعدينية إنتاجية صغيرة) .

ـــ الموارد البترولية (رفع الحصيلة البترولية ، الإنتاج المحسن للمنتجات والإضافات البترولية ، البتروكيماويات ، بيئة المنشآت البترولية) .

ـــ الطاقة وتحسين كفاء منظومة الطاقة في مصر .

٣. ٢. ١٢ .تنمية البيئة المحلية والإقليمية :

يخاطب هذا المجال المسئولين لاستغلال الطاقات الكامنة والمتاحة سواء من الموارد الطبيعية أو البشرية للأقاليم والمحافظات .

٣. ٢. ١٣. الموضوعات القومية الكبرى :

وهي المؤثرة بدرجة كبيرة علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدخل في إطار نشاطات هيئات وطنية مختلفة مثل التنمية الصحراوية ، مجابهة الكوارث الطبيعية ، مشاكل المدن الكبرى ، التنمية الريفية .. الخ .

٣. ٢. ١٤. الحاجات الأساسية :

يشمل هذا المجال علي برامج بحثية تطويرية للنهوض بالتغذية ، الصحة والدواء ، الإسكان ، النقل والمواصلات ، التعليم .

٣. ٢. ١٥. البيئة :

وتتضمن مجموعة من البرامج ذات الأولوية مثل الخريطة البيئية للموارد الطبيعية ، تدوير النفايات ، إعادة استخدام المياه .. الخ .

٣. ٢. ١٦. البحوث الأساسية:

وتتضمن برامج لاستكمال التخصصات العلمية والبحوث الأساسية في خدمة التكنولوجيا ، والدرجات العلمية في خدمة التنمية والبيئة .

٣. ٢. ١٧. البنية الأساسية للبحث العلمي والتكنولوجيا:

وتشمل إنشاء ودعم وحدات البحث والتطوير في الوحدات الإنتاجية ، واستكمال مراكز البحوث الإقليمية .. الخ .

٣. ٢. ١٨. تجانس البيئة التشريعية :

لكي تنجح منظومة العلم والتكنولوجيا في مصر في أداء مهامها ، يقتضي الأمر تغيير وتحديث التشريعات التي تحكم السياسات الاقتصادية والتجارية والمعلوماتية والجنائية ، وخاصة تلك التي تتعلق بالتنافس والتصدير ،

والسياسات الكلية الاقتصادية وسلامة التطبيق التكنولوجي وكذلك الأدوات التشريعية الـــتي تحكـــم الأداء في مؤسسات البحث والتطوير مع التركيز علي التشريعات التي تؤثر مباشرة علي أداء العلم والتكنولوجيا في مصـــر مثل :

القوانين القائمة لحماية الملكية الفكرية (البراءات ــ العلامات التجارية ــ حقوق المؤلف) والتي تكمن أهميتها في تأثيرها علي موردي ومطوري التكنولوجيا . إن وجود نظام فعال لتسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية وتطبيق القوانين المتعلقة بها سيزيد من فرص حصول مصر علي أرقي التكنولوجيات وتشجيع الابتكـــار داخـــل الوطن ، كما يوفر وسيلة هامة لجذب الاستثمار الأجنبي .

القوانين المتصلة ببعض الآثار البيئية ، والجرائم المستحدثة المرتبطة بعالم التكنولوجيات الجديدة .

القوانين والقرارات الجمهورية واللوائح التي تحكم تنظيم وظائف وأداء مؤسسات البحث والتطوير بحيث تلائم وظيفة كل من هذه المؤسسات علي حده ، وتحافظ أو ترفع من أوضاع هيئات البحوث الماليـــة وتســـهيل أعمالهم العلمية والتكنولوجية في خدمة الاقتصاد القومي .

المراجع

١. على على حبيش - مبارك .. مصر والنهضة التكنولوجية - مؤسسة الطوبجى للتجـــارة والطباعـــة والنشر - القاهرة ٢٠٠٠ .

٢. على على حبيش - الإنماء المعرفى منطلق مصر للتحديث - - كتاب الأهرام الاقتصـــادى - العـــدد ١٦٥ - القاهرة - أول سبتمبر ٢٠٠١ .

٣. على على حبيش - التكنولوجيا والصناعة فى ضؤ التنافسية العالمية - الأهرام الاقتصـــادى - العـــدد ١٥١ - القاهرة - أول أغسطس ٢٠٠٠ .

٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - القاهرة - عام ٢٠٠١ .

٥. التقرير النهائى العام لمشروع تحسين وإدارة العلوم والتكنولوجيا فى جمهورية مصر العربيـــة - وزارة الدولة لشئون البحث العلمى - القاهرة - مايو ١٩٩٧ .

٦. ابراهيم جميل بدران و على على حبيش - دراسة عن : نحو حضارة إسلامية أساسها الإيمان والعلم - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - قضايا إسلامية - العدد ٨٦ - القاهرة ٢٠٠٢ .

٧. موقع الاتحاد الدولى للاتصالات (ICU) على الانترنت عام ٢٠٠٠ .

٨. على على حبيش - مصر والتكنولوجيا فى عالم متغير - أكاديمية البحث العلمـــى والتكنولوجيـــا - القاهرة ١٩٩٥ .

٩. وثيقة تحديث السياسة التكنولوجية لمصر فى مجال المشروع الوطنى للنهضة التكنولوجيـــة والتنميـــة الشاملة - جهد تطوعى برئاسة أ.د. ابراهيم جميل بدران - القاهرة - مارس ٢٠٠٠ .

١٠. نقل التكنولوجيا - إعداد نخبة من خبراء مصر - أشرف على التحرير والإصدار دكتور على علـــى حبيش - الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - القـــاهرة - ١٩٧٨ .

١١. على على حبيش - نقل وتنمية التكنولوجيا (قضية الحاضر والمستقبل) - أكاديمية البحث العلمـــى والتكنولوجيا - القاهرة - مايو ١٩٩٠ .

١٢. على على حبيش - البحث العلمى والتنمية التكنولوجية فى مصر (نظرة مســـتقبلية) و أ.د. محمـــد رؤوف حامد - حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر - سلسلة نـــدوات ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ - معهد التخطيط القومى - الحلقة السابعة ١٩ / ٣ / ٢٠٠٢ .

١٣. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى - الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى - المكتب الإقليمى للدول العربية - نيويورك ٢٠٠٢ .

١٤. الثورة التكنولوجية - خيارات مصر للقرن ال ٢١ - تحرير الدكتور محمد السيد السعيد - مركـــز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٩٦ .

١٥. مبادرة التقدم - استيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى مصر - تحرير الدكتور محمد السيد السعيد - مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام القاهرة ١٩٩٧ .

١٦. قضية هجرة العقول والكفاءات فى مصر وتحويلها إلى إيجابية ينتفع منها من خلال مشروع نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين (توكتن) - دكتور محمد بهاء الدين فايز - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - القاهرة ١٩٩٥ .

١٧. حسين كامل بهاء الدين - التعليم والمستقبل - الأهرام - القاهرة ١٩٩٧ .

المحور الثالث: القدرات البشرية والإبداع

الفصل الرابـــع : الإبداع المجتمعى

أ.د. محمد رؤوف حامد

الفصل الخامس : تنمية القدرات البشرية تجاه الإبداع

أ.د. محمد على نصار

الفصل الرابـــــع

الإبداع المجتمعـــــى

أ . د / محمد رؤوف حامد
أستاذ بهيئة الرقابة والبحوث الدوائية

بالرغم من الطول النسبى للرحلة التى قطعها علماء النفس فى دراسة الإبداع وأسسه النفسية[1] ، إلا أن المنظور التقليدى للإبداع يظل – فى الأغلب – محصوراً فى مجال " إبـــداع الفرد " ، ولم يصل بعد إلى ما نود جذب الإنتباه إليه ، ونعتقد أنه آن الأوان لتداركه ، وهو " الإبداع المجتمعى " [2]، وذلك رغم أن الإبداع المجتمعى يمارس بالفعل فى أرض الواقع على مستويات مجتمعية ومؤسسية مختلفة فى أماكن كثيرة من العالم ، كما أنه يجرى رصده وبحثه وتطويره من خلال مقاربات متنوعة ، غير مباشرة فى أغلبها : تعتمد بشكل أو آخر على مفاهيم تقوم على مبادئ مستخلصة من مجالات عدة ، مثل الإدارة والمنظومية وبحوث العمليات والبيولوجيا.

مايهدف هذا الفصل إليه هو جذب الإنتباه إلى " الإبداع المجتمعى " باعتباره حاجة أساسية لبناء وتنمية القدرات البشرية المصرية ، وفى سبيل ذلك يتضمن الفصل معالجات تأخذ فى الإعتبار مايلى : –

- الخلفيات المتعلقة بخصوصية موضوع " الإبداع المجتمعى "
- الرؤى التعريفية للإبداع المجتمعى .
- الحاجة والضرورة للإبداع المجتمعى .
- المتطلبات المنظومية والآليات بخصوص إحداث وتنامى الإبداع المجتمعى.
- النماذج والأمثلة الموضحة للإبداع المجتمعى .
- فوائد الإبداع المجتمعى .
- إستنتاج .

١٠٤ • الخلفيـــــات :

للإبداع المجتمعى خصوصية رئيسية عامة تنبع من أمرين • الأمر الأول هو أن الإبداع يرى (أو يشاع) بأنه عادة يكون خاص ب (أو نابع من) الفرد ، وذلك بمعنى أن الإبداع يكون عادة فردياً وليس مجتمعياً • وأما الأمر الثانى ، فهو أنه إذا كان الإبداع مجتمعياً أيضاً ، فإنه يلزم له إدارة ، بمعنى التنظيم والتقييم والتوجيه والترشيد والمتابعة ، ذلك بينما " الإبداع " ، فى المقابل ، يتضمن (أو يحتاج) درجات حرية وومضات ذاتية ••• أخ • وبالإضافة لهذه الخصوصية العامة توجد خصوصيات (أو اشكاليات) محلية تتعلق بطبيعة الأوضاع السائدة فى مصر (وأيضاً البلدان العربية والعديد من البدان النامية) فيما يتعلق بمنطق الإبداع • من أهم هذه الخصوصيات يمكن الإشارة إلى مايلى :

- أن المصدر الرئيسى لبراءات الإختراع فى مصر هو عادة الأفراد ، وليس الكيانات المؤسسية ، وذلك عكس مايجرى فى البلدان الأكثر تقدماً •
- إنتشار " الفردية " كمنهجاً متسيداً – إلى حد كبير – فى التفاعل مع المتطلبات والمشكلات الحياتية
- غلبة المنظور الفردى فى المعالجات المؤسسية (أو المجتمعية) •
- تعرض " الإبداع " ذاته للإهمال من قبل المجتمع ، وذلك باعتباره يأتى – كحاجة إنسانية – جزءاً من المستوى الأعلى فى قمة الاحتياجات الإنسانيـــة (مستوى تحقيق الذات) ، وذلك بعد احتياجات أكثر أهمية لسير الحياة العادية ، والتى تتضمن الاحتياجات الأساسية **Basic needs** ، واحتياجات الأمن والأمان **Security and safety needs** ••• أخ ، وذلك على سلم هرمية الاحتياجات الإنسانية •

٢٠٤ • رؤى تعريفية للإبداع المجتمعى :

فى اللغة العربية نجد لفظ " يبدع " يعنى " يأتى البديع أو يؤخذ من عدم " [٣]• ولهذا يقال أن الإبداع هو " إحداث شئ على غير مثال مسبوق • وفى اللغة الإنجليزية نجد لفظ **Create** مشتق من اللفظ اللاتينى **Creare** ، أى يوجد (بكسر الجيم) أو يستحدث ما هو أصيل • وبوجه عام يرى العلماء المعنيين بالإبداع أن المعنى الواسع للإبداع هو إيجاد حلول جديدة للمشكلات فى كل مجال يمكن تصوره ، أو أنه يمثل قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة من أجل تغيير الواقع •

الإبداع إذن يعنى تقديم حل (أو تغيير) متفرد (أى غير مسبوق) وذى قيمة (من النواحى المعرفية و/أو العملية و/أو القيمية) •

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن الإبداع بطبيعته هو تغيير (أو تحول) إيجابى (بالنظر لما هو سائد ، وبالنسبة للمجتمع المحيط ، أو بالنسبة لمجتمع ما) • ذلك الاعتبار يعنى أن الإبداع هو أمر ثقافى إجتماعى ، وذلك حيث من المنظور الثقافى يكون الإبداع نقد للواقع والتمرد عليه وتجاوزه [٤]، بينما يظل الحكم على الإبداع من حيث قبوله وتقييمه أمراً مجتمعياً •

بالأخذ فى الاعتبار للرؤى (أو المداخل) التعريفية السابقة للإبداع سواء من الجوانب اللغوية أو الثقافية أو الإجتماعية ، فإنه يمكن الإشارة إلى " الإبداع المجتمعى " باعتباره حدوث نشاط إبداعى عام يظهر فى أشكال مثل تطور السلوك العام فى المجتمع يحدث على غير المتوقع وفى فترة قصيرة (مثلما حدث فى سنغافورة) ، أو ارتفاع فى مستويات الأداء (كظاهرة عامة) بشكل غير عادى بالمقارنة بالمجتمعات المناظرة والتى تعيش ظروف مشابهة (مثلما حدث فى الخمسينات والستينات فى اليابان) ، أو إعادة بناء المجتمع فى وقت قصير ، وبمعدلات أعلى من المنتظر (مثلما حدث فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية) ، أو توصل مجموعات متضافرة من المجتمع إلى إنجاز كان من المستحيل توقعه من وجهة نظر خبراء من خارج المجتمع (وذلك مثلما حدث فى تحطيم خط بارليف وتحقيق الانتصار العسكرى المصرى فى أكتوبر ١٩٧٣) ، أو حتى تآلف وتضافر مجموعات متعددة من الأفراد فى التوصل إلى تحقيق إنجاز يعتبر طفرة بالنسبة للأوضاع السائدة (وذلك مثل تسيير مركز بحوث الكلى الذى أنشأه د٠ غنيم فى المنصورة ، أو مثل توصل جماعة من العلماء مختلفى التخصصات – من خلال تبادل الفكر – إلى الكشف عن مجال علمى جديد مثلما حدث بخصوص السيبرناطيقا **Cybernetics** والتى تأسست كعلم وميدان علمى جديد عام ١٩٤٨ ، وتعنى التحكم والاتصال فى الحيوان وفى الآلة [٥] ٠

الأمر المؤكد هنا أن الإبداع المجتمعى فى كل أمثلة الإنجازات السابق الإشارة إليها كان أكبر من المحصلة الجبرية لمجموع الإبداعات أو الجهود الفردية للأفراد المشاركين فى الإنجاز سواء كان عددهم بالعشرات (مثل حالة مركز الكلى) ، أو بالآلاف (مثل نصر أكتوبر) ، أو بالملايين ، مثل الإبداعين الألمانى واليابانى (أو مثل إبداعات قومية أخرى حديثة فى بلدان أخرى يطلق عليها **new comers** ، نشير إلى ماليزيا كمثال لها) ٠

هذا ، ويمكن النظر إلى التواصل الإبداعى بين الكيانات وبعضها البعض ، سواء كانت هذه الكيانات أفراداً أو مؤسسات ٠٠٠ ألخ ، بأنه يتيح توصل هذه الكيانات إلى إبـــداع (أو إبداعات) لم يكن من الممكن وجودها فى الحيز الإبداعى المحتمل لأى من هذه الكيانات وحدها فرادى ٠

وفى تقديرنا تعتمد إمكانية حدوث إبداع مجتمعى على تحقق اعتبارات أو مبادئ أساسية نشير فيما يلى إلى أهمها : –

- الشفافية والصحة النفسية ٠
- التفاعل الايجابى مع السلبيات وعوامل التميز ٠
- اعتماد مصلحة الجزء (كيفاً وكماً وقيمياً وأمداً) على مصلحة الكل ٠
- الاستقرار النسبى للحاجات الأساسية ، والأخذ فى الاعتبار للتغيير كقيمة ، وللتنوع كهدف (ووسيلة) ، وللمقارنة بالكيانات الأخرى **Benchmarking** كجزء من الإطار التغذية

المرجعي المرتدة اللحظية أو الفورية **Real Feedback** بين العمليات والمتطلبات الإبداعية على المستويات المجتمعية والفردية وفوق الفردية [٥] .

٤ . ٣ . الحاجة والضرورة للإبداع المجتمعي :

تتمثل الحاجة والضرورة فى العوامل التالية مجتمعة :-

١ - ظهور متغيرات (أو مستجدات) تدفع إلى إعادة النظر فى دور الفرد . بعض هذه المتغيرات (أو المستجدات) تعتبر - فى الأساس - إدارية ، وبعضها الآخر يتصل بدرجة أكبر بالتغييرات التكنولوجية ، ومن أمثلة هذه المستجدات يمكن الإشارة إلى : المنظومية - سرعة الحاسبات والاتصالات - التوليف بين التكنولوجيا الراقية . [٦]

٢ - بزوغ معوقات على درجة من الجده من شأنها أن تؤدى إلى التقليل من دور الفرد . من أمثلة هذه المعوقات تنامى درجة المؤسسية (أو المنظومية) فى عمليات الإبتكار ، وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية **WTO** (خاصة إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة **TRIPS**) ، وإستحداث بعض الاجراءات والعمليات التى تضاد الجهد التطويرى الذاتى (مثل التوجهات الخاصة باستيراد إدارات أجنبية والبيع لمشترى رئيسى واحد) .

٣ - تنامى التنافسية فى الساحة الدولية ، وإعتمادها (أى التنافسية) على القدرة على التطوير (والتغيير) ، وهو الأمر الذى يكون أيسر وأجدى فى إطار الإبداع المجتمعى . [٧]

٤ . ٤ . المتطلبات المنظومية والآليات :

من المناسب ، قبل الإشارة إلى المتطلبات والآليات أن نجذب الإنتباه إلى ملاحظتين . الملاحظة الأولى تتمثل فى ضرورة الاستيعاب الكلى (مفاهيمياً) لكافة المتطلبات والآليات التى سيأتى ذكرها ، وذلك بصرف النظر عن إمكانية تطبيقها جميعاً هى (و/أو غيرها) . ترجع أهمية الاستيعاب الكلى (من الناحية المفاهيمية) لكافة هذه الآليات إلى وجود ارتباط جوهرى بين الإبداع المجتمعى كمعنى من ناحية ، وبين الطريق المؤدى إلى تحقيقه من ناحية أخرى ذلك حيث أن التفاعلات الناشئة أثناء الممارسات الإبداعية داخل ذات الأفراد (أو الجماعات) أو بينهم ، وما تحمله هذه التفاعلات من معاناة ، لها فى حد ذاتها أهمية بالغة فى بزوغ وتشكيل العمل الإبداعى ، وفى تطبيقه ونقله وتطويره . وأما الملاحظة الثانية فتتمثل فى إعتقادنا باستحالة استمرار منظومة صغيرة فى ممارسة الإبداع المجتمعى ، ما لم تكن المنظومة الأم (والتى تعتبر المنظومة الصغيرة إحدى مكوناتها) مرحبة ومستوعبة لهذا النوع من الإبداع وقادرة على ممارسته .

---

[٥] يمكن إعتبار " الإبداع فوق الفردى " مرحلة وسط (أو إنتقالية) بين الإبداعين الفردى والمجتمعى . ويحدث الإبداع فوق الفردى من خلال التواصل (فى العمل أو فى البحث) بين عدد قليل من الأفراد داخل أو خارج الإطار المؤسسى . تشتد الحاجة إلى الإبداع فوق الفردى فى العديد من مجتمعات البلدان النامية (ومن بينها مصر ومعظم البلدان العربية) ، حيث يعد المناخ المجتمعى ليس مناخاً إبداعياً أو ليس سانحاً تماماً للإبداع .

وفى تقديرنا يمكن الإشارة إلى ما يلى : كأهم المتطلبات والآليات المتعلقة باحداث وتنامى الإبداع المجتمعى :

١ – دفع الأفراد للمساهمة والمشاركة (معرفياً وعملياً) فى تطوير البيئات المحيطة بهم (المؤسسة – الشارع – المجتمع العام ٠٠٠ ألخ) ٠

٢ – الإدراك المجتمعى العام بأن كافة شئون الحياة داخل البلد (أو المجتمع) وكذلك خارجه تتم من خلال منظومات ، وذلك سواء كان الأمر يتعلق بالعالم ككل أو بشخص ما فى مكان ما بإحدى شوارع محافظة من محافظات مصر ٠ أهمية ذلك الإدراك تكمن فى الحاجة إلى المنظومية كآلية فى تسيير شئون الحياة وتقدمها ٠

فى هذا الإطار نجذب الانتباه إلى المنظومة باعتبارها تتكون من أجزاء توجد بينها علاقة (أو علاقات) تجعلها (أى تجعل الأجزاء) تبدو كوحدة ٠ وفى نفس الوقت نجذب الانتباه أيضاً إلى أن كل كيان (فرد أو مؤسسة ٠٠٠ ألخ) هو منظومة صغيرة داخل منظومة أكبر منها ٠ من هذا المنظور المنظومى نشير إلى أن للمنظومات على كافة مستوياتها مهما صغرت أو كبرت وظائف عامة ٠ تتنوع هذه الوظائف العامة فى خمسة وظائف رئيسية هى :

- الوظيفة السياسية ، وتختص بتحديد الأهداف ٠
- وظيفة الاستخبار ، وتختص بالحصول على المعلومات وتحليلها من أجل تحديد وتطوير الأهداف ٠
- وظيفة التشغيل ، وتختص بتوزيع الموارد ٠
- وظيفة التنسيق بين المنظومات الأدنى Subsystems٠
- وظيفة متابعة أداء المنظومات الأصغر (داخل المنظومة الأم) للوظائف الأربعة السابقة ٠

وهكذا ، يمكن القول بأن العمل دون الأخذ فى الاعتبار للمنظومة يعنى مزيجاً من الإهمال والتجزيئ والتفتيت والفاقد فى الكيان المنظومى (الفرد – الجماعة – المجتمع – المؤسسة ٠٠٠ألخ) ، وبالتالى يعنى ضعفاً فى التعامل مع الأهداف (بدءاً من القدرة على صياغتها) ، وتدهور فى التشغيل والتنسيق والمتابعة والتطوير ٠٠٠ ألخ ، وعليه يصبح من المطلوب لتحسين الحياة وعبور الفجوات (فى المعرفة والقوة والغذاء ٠٠٠ألخ ٠٠٠ ألخ) التأكد من فعالية وحيوية المنظومات التى يضمها المجتمع ٠ إن فعالية وحيوية المنظومات تعد أساساً لا غنى عنه لإنجاز الإبداع المجتمعى ٠ هنا تجدر الإشارة إلى العوامل التالية باعتبارها عوامل حاكمة لفعالية وحيوية المنظومات :

- وضوح القيم والمعايير داخل المنظومة ، بحيث لا تكون هناك قيم ومعايير مغايرة موجودة فى الظل ٠ حيث أن التباين بين القيم والمعايير المعلنة وتلك المغايرة يؤثر سلبياً فى حيوية المنظومة (من حيث حركيتها الداخلية وتوازناتهاوقدرتها على تطوير وظائفها) ، ومن ثم يؤثر فى فعاليتها ٠
- تنوع التحديات التى تكلف بها المنظومة ، وقدرة المنظومة على تحويل التحديات إلى أهداف ٠

- تنوع قدرات وإمكانات المنظومة مما يزيد قدرة المنظومة على مجابهة التحديات وأيضاً إستشرافها ٠
- جودة مواصفات المنظومة ٠
- الإرتقاء المتوافق لأجزاء المنظومة بحيث يتم تجديد وتنويع الأنساق التحتية أو استحداث أنساق تحتية جديدة دون حدوث خلل فى أداء الوظائف العامة للمنظومة ٠
- إتباع الفكر الإدارى الأحدث فى تسيير شئون المنظومة ومن شأن ذلك أن تعطى كل منظومة بقية المنظومات (الموازية أو الأعلى أو الأدنى) أحسن ما يمكنها من مخرجات ٠
- ترك درجات حرية مناسبة للمنظومات الأدنى ، وذلك للسماح بالإبداع والإرتقاء المنظومى ومجابهة العشوءة ٠

هذا ، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إتباع النهج المنظومى يعظم من قدرة الاستفادة من الإنسان العادى

٣ – التزام كافة أفراد وجماعات وكيانات المجتمع بالعمل كل فى تخصصه (أو مجاله) ، وهو الأمر الكفيل بتوكيد عمليات التجويد والتأهيل والتطوير ٠

٤ – مراعاة ورعاية الجدل الايجابى (الإبداعى) بين الفرد والفريق والجماعة والجماعات و ٠٠٠ و المجتمع ٠ المراعاة والرعاية لهذا الجدل تأتى فى إطارين (أو على مستويين) ٠ الإطار الأول يختص بمراعاة ورعاية خطوات (أو مراحل) تطور الإبـــداع كعملية وكمنتج ٠ هذه الخطوات (أو المراحل) تتضمن – عادة – مايلى :

- بزوغ الفكرة (بما يعنيه ذلك من ريادة) ٠
- ضرورة الفكرة وتشكلها ، وهو أمر يتطلب إتاحة الاستقلالية فى التفكير ٠
- التمكين من أجل إتاحة التطبيق ٠ هنا تبرز أهمية التفويض كوسيلة للتشجيع على الممارسة الإبتكارية ٠
- التنسيق الخاص بالتطبيق المتكامل ، وبحيث يقل الفاقد إلى أقل حد ممكن ٠
- التشبيك فى الأداء الخاص بالتنفيذ ، وبحيث يأتى (الأداء) ناضجاً أمثلياً ٠

وهكذا ، يتضح أن المراعاة والرعاية للإبداع حتى ينضج كعملية ومنتج فى إطار مراحل كالتى سبق ذكرها أمر يتطلب العديد من الأنشطة والخصائص مثل التشجيع وتحديد الاتجاه (إتجاه السير) والتفويض والتنسيق والتعاون والتقييم٠٠٠ ألخ ، وجميعها أنشطة لها مواصفات منظومية٠

وأما الإطار الثانى فيختص بمراعاة التحولات [٨] فى الأداء والمهام عبر المستويات المختلفة للعمل المجتمعى (أو المؤسسى) والتى تتضمن – نمطياً – ما يلى :

- الفرد (الفعال) ٠
- الفريق (عالى الأداء) ٠
- الكيان (المتشابك المتكامل) ٠

- الإمتدادات الخارجية للكيان .
- التشبيك البينى العام (بين كافة الكيانات) ، داخل القطاع أو المدينة أو الدولة ... ألخ.

إن نجاح وكفاءة التحولات فى الأداء والمهام داخل وبين المستويات السابق الإشارة إليها تعتمد على مدى النجاح والكفاءة فى إحداث عمليات " التمكين " و " التفعيل " و" التشبيك " و " التكامل " داخل كل مستوى ، وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى الارتقاء (من عدمه) الجدير بالإنتباه هنا أن التحولات المشار إليها يمكن تسريعها وتعظيم مخرجاتها بالاعتماد على تكنولوجيات المعلوماتيـــة كوسائط مساعدة.

٥ - الانتباه إلى الثقافة كعنصر رئيسى فى الحفز على الإبداع المجتمعى وتطوير إمكانياته ومجالاته وطموحاته . هنا نجذب الانتباه إلى الأهمية الحيوية لمكونات مثل : الولاء – الإنتماء – ثقافة المؤسسة – ثقافة الصالح المجتمعى العام Communitarianism الإطار التنموى القومى – القيم المجتمعية الأصيلة .

٦ - سريان الثقافة العلمية فى نسيج الحياة اليومية للكيان (أو للمؤسسة أو المجتمع أو الدولة ...) . ذلك يعنى سيادة التفكير السليم والمنهج العلمى على المعايير والقيم والممارسات ، ويعنى كذلك تصحيح الفكر الشائع المشوه ، وإنجاز التنمية من منطـــلقات (وباستخدام أدوات) تربوية وإعلامية وتعليمية سليمة . [٩]

٧ - التحفيز والتنظيم المجتمعى للإبداع الجماعى . يتطلب ذلك آليات تخطيطية وتشريعية على المستوى المجتمعى العام ، وآليات إدارية على المستوى المؤسسى ، وبوجه عام يمكن الإشارة إلى أن نجاح عمليات التحفيز والتنظيم المشار إليها يعد شرطاً جوهرياً لحدوث استنهاض (أو تقدم) أسى مجتـــمعى [١٠]، أى تقدم متسارع .

٨ - الانتباه إلى أهمية الطبقة المتوسطة كمصدر رئيسى للإبداع .

٩ - دور القيادة (كمدرب) : يتمركز هذا الدور فى تحديد الأهداف الجزئية للإبداع المجتمعى (وذلك باستخدام المهام والأدوات المنظومية المشار إليها من قبل) ، وفى اكتشاف ورعاية الإبداع وآلياته ، وفى تذليل العوائق الاجتماعية والثقافية المحتملة . وربما يجدر أيضاً جذب الانتباه إلى أهمية (وخطورة) دور القيادة فى تحديد فترة العمر النصفى للتحول الإبداعى المجتمعى .

٥.٤ . النماذج والأمثلة :

فيما يلى قائمة بنماذج وأمثلة لتطبيقات أو مفاهيم تقوم على الإبداع المجتمعى. معظم هذه الأمثلة والنماذج معروفة فى الكتابات المتخصصة Literature ، وبعضها معروف فى الحياة العامة .

١ - حلقات الجودة Quality Circles ، وقد بزغت وانتشرت فى اليابان ، وساهمت بدور رئيسى فى التمكن من الارتقاء التكنولوجى.

٢ - الإدارة الكلية للجودة Total Quality Management .

٣ - إدارة التعاملات بطريقة " JIT " ، Just In Time والتى تتوفر فيها أدوات الإنتاج أو السلع أو تضبط فيها العلاقة بين الأحداث events (مثل الأسفار والانتقالات واللقاءات)بحيث يجرى التنفيذ

فقط فى الوقت المحدد دون زيادة أو نقصان ، ودون أن يؤدى ذلك إلى الفقد (فى مساحات مخازن أو فى طوابير انتظار أو فقد زمن ٠٠٠ألخ) ٠

٤ – إدارة تبدأ من المستوى المتوسط فالمستوى الأعلى والمستوى الأدنى **Middle - up – down management** ٠ يقوم هذا النـــوع من الإدارة (والذى يتعلق أساساً بإدارة الإبداع) على الاستفادة بالنظرة الكلية **holistic** والأبعاد التفصيلية فى آن واحد ، وفيه يقوم المستوى المتوسط (فى عمل جماعى) باقتراح التغييرات الرئيسية المطلوب إجراءها فى منتج أو فى خدمة ٠٠٠ ألخ ٠ بعد ذلك تفحص هذه التغييرات من المنظور الإستيراتيجى بواسطة الإدارة العليا ، وكذلك من المنظور الحرفى التفصيلى الدقيق من خلال تشارك المستويات الدنيا فى العمل ، ويتواصل العمل بين المستويات الثلاث حتى يتم فى النهاية إنجاز التغييرات بأحسن تصميمات ومواصفات وأداءات ممكنة ٠ والجدير بالذكر أن هذا النوع من الإدارة يكون مصحوباً بتوليد معلومات ومعارف جديدة تظهر فى شكل حزمة من براءات الإختراع التى يمكن التوصل إليها فى إطار العمـــل فى برنامـــج أو مشـــروع مفرد ٠ [١١]

٥ – فرق العمل التى تنشأها الشركات متعديات الجنسية لتعمل كفريق نشط ، سواء داخل نفس الدولة أو عبر حدود عدة دول ٠

٦ – ممارسات التكتلات **Consortia** والتحالفات **alliances** والاعتماد على كيانات خارجية **Outsourcing**، وهى ممارسات تقوم بها الشركات متعديات الجنسية ، أو الشركات الكبرى داخل البلد الواحد خاصة فى بلدان النمور الآسيوية والتى أطلق عليها **Late comers** (مثل كوريا الجنوبية وماليزيا)٠

٧ – تقييم الطلاب فى الامتحانات بالأخذ فى الاعتبار لآدائهم كمجموعات **Group – dependent marking** ٠

يعتبر هذا الاتجاه فى التقييم محفزاً للطلاب على التعاون الجماعى فى التعامل مع المقررات الدراسية الجامعية (بالاستيعاب وحل المشكلات وتطوير قدراتهم) ٠ فى هذه الطريقة يقسم الطلاب إلى مجموعات (طبقاً لمعايير محددة) ، وتكون الممنوحة فى الامتحان لكل طالب ناتجة عن مجموع درجتين ٠ الدرجة التى يحصل عليها الطالـــب الفرد ، ومتوسط مجموع الدرجات التى تحصل عليها المجموعة التى ينتمى إليها الطالب ٠ هذا ، وقد إبتكرت هذه الطريقة من خلال جهد مشترك بين المؤلف (كاتب هذا الفصـــل) والطلاب ، عند قيامه بالتدريس فى كلية الصيدلة بإحدى جامعات البلدان العربية ٠ وقد أدى هذا التوجه إلى تحولات إيجابية فى علاقة الطلاب والطالبات بعضهم وبعض ، وبالمادة العلمية ، وأيضاً بالعملية التعليمية بوجه عام ٠ وقد نتج عن ذلك تميز هؤلاء الطلاب من خلال مؤشرات كان من بينها إنجاز ممارسات بحثية ناجحة ٠

٨ – التقدم الأسى[١٠] ٠ يهدف هذا التوجه (كمفهوم وكطريقة) إلى التمكين من عبور الفجوة المتزايدة بين مجتمع (أو كيان) متخلف ، من ناحية ، والمجتمعات أو الكيانات المتقدمة (من ناحية أخرى) ٠

ويعتمد التقدم الأسى ، فى الأساس – على تعظيم الأداء المنظومى ، وتحقيق أفضل ما يمكن من توافق أدائى وارتقائى للمنظومات ، هذا ، ويقوم التقدم الأسى على عدد من المتطلبات نوجزها فيما يلى:

- تحقيق المنظومات لشروط الفاعلية والحيوية فى نفس إتجاه القيم والمعايير السائدة (كما أشرنا من قبل) ،
- قدرة قائد المنظومة (أو المستوى القيادى للمنظومة) على الرؤية الشاملة والالتزام بها ، والتمكن من تحويل التحديات إلى أهداف جزئية يمكن إنجازها ،
- الانتباه إلى أن متغيرات بسيطة فى العمل قد تؤدى إلى طفرة فى الإنجاز مثل طريقة **Just in Time** وكذلك طريقـــــــة **Group – Dependent Marking** ،
- الانتباه إلى سعة التحمل (للأفراد وللمنظومات) ، حتى يمكن تجنب الكوارث التى يمكن أن تحدث نتيجة لتخطى هذه السعة ،
- التوجه المنظومى إلى الإنسان العادى **Ordinary humanbeing** والاستفادة بإمكاناته ،
- تشجيع حدوث تواصل إرتقائى بين المنظومات ،

٩ – عبور خط بارليف بواسطة القوات المسلحة المصرية عام ١٩٧٣ ،

هذا ، وتجدر الاشارة فى نهاية هذا الجزء إلى أن تقدم أى منظومة من منظومات المجتمع ينعكس بعائد مجتمعى إيجابى على بقية المنظومات ، وذلك بمعنى تسهيل (وتقليل تكلفة) تقدمها ، ومن النماذج المهمة فى هذا الصدد ما يعرف بالعائد المجتمعى للتغيير التكنولوجى حيث من المعروف أن إحداث تقدم تكنولوجى فى مؤسسة (أو مجال ما) داخل المجتمع ينعكس إيجابياً على أداء العديد من المؤسسات (أو المجالات) الأخرى داخل هذا المجتمع ،

٦٠٤ ، فوائد الإبداع المجتمعى :

من شأن ممارسات الإبداع المجتمعى تحقيق ما يلى :

١ – إنعاش التفكير الإفتراقى على المستوى المجتمعى ، مما يؤدى إلى زيادة الممكنات والبدائل ،
٢ – إحداث تفاعل إيجابى متسلسل بين كافة الكيانات ،
٣ – تعميم العائد المجتمعى (والذى يحدث – كمثال – نتيجة التغييرات التكنولوجية كما أشرنا من قبل)
٤ – تجنب الفناء الكلى للإمكانات الإبداعية للفرد المتفاعل فى إطار الإبداع المجتمعى بوفاة هذا الفرد (أو بتوقف قدراته الابتكارية) ،
٥ – مجابهة التصلب الذهنى ، وزيادة مساحات التفاعل الإيجابى مع الآخـــــر (فردياً ومجتمعياً ومؤسسياً)
٦ – حسن رعاية الابداعات الفردية وفوق الفردية ،
٧ – الاستفادة المجتمعية مما يطلق عليه سباق الفئران الأكاديمى ، والذى يقصد به إنجاز الأبحاث من أجل الترقى ،
٨ – تطوير قدرات الفرد فى إطار عمل مجتمعى ، مما يحد من الفقر ،

٩ – تقوية المجتمع فى فترات الإحباط وعدم الاستقرار ، والتى تظهر فيها – عادة – الحاجة إلى فكر دينى متزمت أو خرافات عقلية أو قيـــادة متسلطة أو عبادة الفرد .

٧٠٤ . إستنتاج عام :

يعتبر الإبداع المجتمعى بمثابة تطبيق للمنهج العلمى على المستوى المجتمعى ككل ، وهو الأمر الذى يقلل – بحسن إدارته – من اللا نظام العام فى المجتمع ، ويساعد الموارد البشرية فيه على إنجاز عبور فجوات التخلف ، وعلى التخلص من الارتكان على الاعتماد شبه المطلق على الفرد وما يتبع ذلك من تداعيات سلبية .

من هذا المنظور ، فإن الإبداع المجتمعى يقود إلى تعميم ممارسة حق الإبداع ، ويجعل المجتمع – ككل – فى كل لحظة من حياته قادراً على الاستفادة بكافة الكيانات المكونة له (من أفراد ومؤسسات) ، منجزاً للتغيير إلى الأحسن ، قادراً على استشراف المتغيرات والتحديات ، ومتمكناً من التفاعل الإيجابى معها .

المراجـــــع

(١) الكسندرو روشكا – الإبداع العام والخاص – ترجمة غسان أبو فخر – عالم المعرفة – ١٤٤ – الكويت – ١٩٨٩ .

(٢) م.ر. حامد – (من الإبداع الفردى إلى إبداع إدارة المجتمع) ، و (الإبداع المجتمعى وضرورة الإدارة المبدعة) – فى : الوطنية فى مواجهة العولمة – سلسلة إقرأ – دار المعارف – القاهرة – ١٩٩٩ .

(٣) مصطلحات حوار الثقافات – الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية – ٢٠٠٢ .

(٤) محمود أمين العالم – من أين تأتى إبداعية الإبداع ؟ – فى : الإبداع ، أهميته ... ضرورته – معوقاته – سلسلة إصدارات منتدى حوار الثقافات – الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية – ٢٠٠٢

(٥) **Robert Trappl - Cybernetics, theory and applications, Hemisphere publishing Co., ١٩٨٣, USA.**

(٦) م . ر . حامد – التوافيقية منهج علمى تكنولوجى جديد – سلسلة كراسات علمية – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ١٩٩٧ .

(٧) م . ر . حامد – مصيدة عقول الجنوب ، فى : القفز فوق العولمة – سلسلة إقرأ – دار المعارف – ٢٠٠٣ .

(٨) م . ر . حامد – الاقتصاد الرقمى – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠١ .

(٩) أسامة أمين الخولى – العلاقة بين العلم والثقافة فى مصر – فى : أضواء على الثقافة العلمية – تحرير عصام الحناوى – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – ٢٠٠١ .

(١٠) م . ر . حامد – التقدم الأسى : إدارة العبور من التخلف إلى التقدم – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ١٩٩٧ .

(١١) م .ر . حامد – إدارة الإبتكار الإستراتيجى والتغيير – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ١٩٩٨ .

الفصل الخامس

تنمية القدرات البشرية تجاه الإبداع

أ.د. على نصار
مستشار معهد التخطيط القومى

مقدمة :

يحتاج مخططو التنمية - لحاقاً بتحولات هذا العصر الذى نعيشة - بالمزيد من الدخول إلى موضوعات التنمية الاجتماعية وذلك تطوير دأب معهد التخطيط القومى عليه دائماً ، متعرضاً لأنساق القيم ، والتفاصيل الصناعية والأبعاد المؤسسية ، ومشكلات النوع ، والأبعاد المكانية ، والتنمية البشرية والبيئية ، ... وكثير من الاهتمامات التفصيلية الأخرى .

والمعهد (الآن) يحسن صنعاً بالدخول بمزيد من التفاصيل إلى أبعاد منظومية فى تحقيق الإنتاجية العالية فى العمل ، والتنافسية فى المنتج ، وبناء الطاقات وتأهيل القدرات على مستوى المحليات والتنظيم المجتمعى ككل وذلك موضوع دراستنا هذه .

بإستثناء الصدفة التى يعطيها الله بظهور العباقرة ، فهى إلهية ، ولا مجال لإدعاء البحث فيها ، قد يفيد فى البدء تقديم صياغات واجتهادات قد عانى الكثيرون فى صياغتها .

الإبداع قد نعرف الطريق ، وقد لا نعرف تماماً ماذا نريد ! .

- الإبداع [1] هو إستخدام مواد وأفكار عادية متاحة ، بأساليب وأفكار غير عادية ، والوصول لشئ مفيد جديد مختلف .
- الإبداع نتاج تفاعلى لحب الاستطلاع ورغبة وإرادة ، وحب استكشاف وتجريب وإلحاح فى التوصل للتفاصيل .
- عملية الإبداع هى التى تؤدى إلى إبتكار أفكار جديدة ، تكون مفيدة ومقبوله إجتماعياً عند التنفيذ
- هو مزيج من الخيال العلمى المرن ، لتطوير فكرة قديمة ، أو لإيجاد فكرة جديدة (مهما كانت الفكرة صغيرة) ينتج عنها إنتاج متميز غير مألوف يمكن تطبيقه واستعماله .
- المبدعون لديهم أهداف ، وتصميم وإرادة ، يبحثون عن طرق وحلول ، يتجاهلون السلبية فى تعليقات الآخرين ، لا يخشون الفشل ، لا يحبون الروتين ، يبادرون ، إيجابيون متفاءلون .
- يعاق الإبداع عند الشعور بالنقص ، وعدم الثقة بالنفس ، وعدم التعلم المستمر، والخوف من الآخرين وتعليقاتهم ، والخوف على الرزق المضمون الثابت من الرؤساء والفشل ، الرضا الدائم - دون تمرد - بالواقع ، الروتين ، التبعية للآخرين ، التشاؤم
- الإبداع هو إضافة معلومات وخيال أثناء حل المشكلات من خلال تفكيك كل شئ ثم التوصل لتركيبة جديدة .
- القول الصحيح هنا هو أننا لا نتحكم فى الإبداع ، بل أنها تمهد له الظروف تمهد له دائماً .

---

(١) لمن يريد إستكمال العمل على المفاهيم ، قد تكون الأسماء المعاصرة نسبياً التالية ؛ إضافة إلى الأسماء التى ستأتى فيما بعد فى ذات أهمية خاصة : Hennessey , Amiable , Tarrance , Barron , Taylor, Repucci, Sternberg, Weisberg, Sternberg , Weisberg , Langley, Jones, Schank, Gruber, Gardver , Feldman, Walber, Perkins, Simon tow, Boden Egon, Sanger Williams, sanders ornstein, Ellermeyer, Halsey

ويرى الباحث فى كتابات الأسماء التالية أهميتها :

فواد أبو حطب - فؤاد زكريا - مراد وهبة - أحمد مستجير - عطية عاشور .

- إننا نفتقد الإختراعات التى لم تتم مثلما نفتقد الأطفال التى لم تولد • شئ ما فى موروثنا الجينى والثقافى يدفعنا لذلك •
- العقول المبدعة هى التى تصمد أمام التعليم والتدريب السيئين •

٥. ١. التحديات من حولنا

الإبداع - كما قيل - هو خروج على ما هو متاح ، أو إتيان بجديد تماماً • وعبر تاريخ العلم والإبتكار والفكر الفلسفى ، وإرتباطاً بحقب متنوعة (حتى الأنماط الزراعية فى الإنتقال إلى الصناعة والتحديث وأخيراً الإنتقال إلى ما بعد الصناعة وبناء مجتمعات المعلومات الذكية) ، تحرر الإنسان من قناعات علمية كثيرة • أصبح الإنسان أكثر إنطلاقاً عندما استرجع الجمال والبساطة والتوحيد والمنطق فى قوانين الحياة والطبيعة والمبدع المحتمل فى بدايات القرن الحادى والعشرين يعرف بالضرورة الكثير من مسيرة العلم ، كما يعرف البعض عن تحديات آفاق متوقعة • وهو هنا يطالب بهدم بعض النظريات والتطبيقات والإتيان بنظريات أفضل إعادة للتخصص وأبسط وأجمل • وأصبح يعرف عن مناهج غير مباشرة وتتعامل مع متناهى الصغر غير المرأى ومع متناهى الكون غير المطروق •• يتعلم ذلك من التحولات التى هَزت الكون والتاريخ والفكر •

٥. ١. ١. المبدع فى عالم اليوم

يقارن المبدع - فى عالم اليوم - معرفته وقدرته على التحرر من أفكار الواقع بين نفسه والآخرين ولا يهمل متابعة ماذا يحدث وكيف تظهر التحديات الجديدة وما الذى يقوم به المبدعون الآخرون • وعليه أن يعرف عن أخطاء سابقة وعن آخر ما أثبته العلم •

مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، وإضافة إلى إسترجاع تكامل الحياة وتكامل المعرفة : [1]

- تضخم قواعد المعلومات العلمية ، وتزايد الوسائل وأعداد العلماء وأدوات الربط بينهم ، فى نفس الوقت • ويشمل ذلك الإتصال البشرى الفعال والحوار والتعلم والعمل عن بعد •
- وجود مشروعات عالمية كبرى تسمح أيضاً بمشاركة شباب الباحثين والمبتكرين فيها ، وليس فقط مشاركة العاملين المعينين فى مراكز البحث والتطوير وأساتذة الجامعات • يتحقق هذا ليس فقط فى مشروع SETI للبحث عن حياة ذكية فى الكون ، ولكن أيضا فى شبكات للحوار والتعاون العلمى الحضارى عبر عالم معولم •
- توافر مناهج للبحث والتقصى من خلال اجتماعات كبيرة يتباعد أعضاءها ومن خلال تفاعل سريع ، باستخدام " مناهج المحاكاة " كوسيلة إختراع وإبداع ، وإستخدام " التبارى الذكى " فى التنظير فى اختبار نماذج الفكر وفى الإستشراف وصنع مسيرة المستقبل وإدارة الأزمات •

---

[1] من خلال بناء مجتمعات المعلومات وفكر ما بعد الحداثة والتصنيع ، ومن خلاله بتنازل الغرب عن الكثير من " مادية الفكر الغربى " كما يقول P.J. Powles أى يتنازل عن رغبة المصالح فى تقسيم الكون والطبيعة لجزئيات ، والحياة لقطاعات ومراكز ، والعلم والعمل لتخصصات لتتباعد ، وتخلق مشكلات إنسانية وبيئية وأسرية من خلال هذا التباعد .

- لم تعد نظرية ومدرسة " النسبية الخاصة " تقتصر على تصحيح " للفكر النيوتونى " بل أصبحت أهميتها فى تطوير مناهج الفكر وللتأكد من صحة النظريات الأخرى وللتوصل لتوقعات حول آفاق مسيرة الكون . ومازالت " ميكانيكا الكم " وسيلة للإضافة للإبتكار والإختراع فى كافة المجالات الطبيعية والحياتية . وهذا فى الوقت الذى نتوقع فيه تغير حاسم فى كل من هذه النظريات الأساسية فى حياتنا .
- سيكون لإكتشافنا للبنية الكيمائية للشفرة الوراثية تطبيقات غير متناهية فى العلاج والإنتاج والتحكم بالإنسان وتفسير سلوكه ، وتطبيقات أخرى لن نشير إليها الآن . وباختصار فسوف تضع هذه التطبيقات الإنسان والفكر أمام مصيدة ، ليتخذ القرار فى " موضوعات كبرى " وستصبح هذه البنية الكيميائية أساساً لمنهجيات فى التفكير والمحاكاة والحساب والإدارة وصياغة نظريات أخرى والبحث عن سر الحياة .
- سيقودنا العلم القادم – بعقل جديد لعالم جديد – إلى عالم يدهشنا تماماً بسبب الجديد فيه وستكون الدهشة أكبر من مفاجآت القرن العشرين الذى إنقضى .
- ويتكشف العمل فى إعادة إنشاء التاريخ الوراثى للكائنات والحياة ، متضمنة الجنس البشرى ونشوئه وإرتقائه ، وبنجاح أكبر مما حدث فى العقد الأخير . متى حدث أن تحدى الإنسان .. أو إلتزام بغاية .. أو قام بالتخطيط وكيف يمكن أو متى يمكن أن ينقرض ؟ أو أن يصبح أكثر ذكاء أو إبداعا ؟ ستكون هذه أمثلة لبحوث تضاف نتائجها للأفكار الافتتاحية التى جاءت من مجال بحوث المخ البشرى وأساليبه فى التعلم الذاتى فستعطينا بحوث العقود التالية من القرن الحادى والعشرين سبقاً خطيراً (بتداعياته) فى الجمع بين التطور (الإرتقاء) وعلم الوراثة ، وفى فهم عمل الفيروسات وكيفية علاج الإيدز والسرطان وعدة أمراض وظواهر أخرى .
- وستتطور قياساتنا فى الكون وفى مكونات المادة وفى الحياة لنصبح أكثر دراية بما سوف تتعرض له كرتنا الأرضية ، من خلال اختلاف الحركة والمجال و.. أو من خلال أخطاء البشر . وستؤدى تطبيقات وسائل الكشف والفهم والتسجيل القائمة على " الفيمتو ثانيه " إلى بناء علم جديد يفسر لنا التفاعلات الكيماوية ، إضافة إلى عديد وعديد من الإبتكارات فى الطب والصناعة .
- سوف تتوسع الدراسات الخاصة حول آلية عمل مخ الإنسان ، وفهم أكثر للتخيل والوعى ، .. وكيف يصب ذلك كله فى تكوين الإنسان المبدع والجماعة المبدعة . ربما مازلنا بعيدين عن تفسير العبقرية – كما ذكر فى المقدمة – ولكننا قريبون جداً من تفاعل خلاق بين الإنسان المبدع كقدرة ، وتدريبه ومناهجه ، والذكاء الإصطناعى باستخدام الحاسبات .
- سوف تؤدى الحاسبات ولغاتها من الأجيال التالية – شخصية ، أو غيرها ، أو شبكة حاسبات وخوادم وقواعد معلومات – دوراً متناميا فى الاختراع والابتكار ، والتنبه إلى طرح أسئلة جديدة ، والتوصل لإجابات جديدة ، وفى التنبؤ والإستشراف والإدارة للأزمات ، وفى حفز تميزات الموروث البشرى ونظم الخبرة ، إضافة إلى تدريب المبدعين والتعليم المستمر عن بعد ومدى الحياة .

- والتحولات المتوقعات فى انتشار أنماط قطاع الأعمال الصغير ، وجمع مكان العمـــل بالراحـــة بـــالتعليم وغيرهم ، إضافة لكل ما سبق ، سوف تتيح فرصاً ومجالات أفضل لكل المبدعين والمخترعين وإضافتـــهم للإنتاج والبيئة ٠
- وتقـــدم خبرات الدمج فى عديد من بلدان العالم بين العلوم والتكنولوجيات المتقدمة من ناحيـــة ، والإرث الثقافى والتكنولوجيات التقليدية المحلية من ناحية أخرى ومجالات عديدة للإبداع ولعل التقدم فيما يسمى التكنولوجيات الصحراوية يصبح مثالا واعداً فى مصر ٠

٥. ١. ٢. الخطاب العربى

الخطاب السائد عربياً تختلط فيه مكونات من مداخل مختلفة ويميل إلى التعميم والتبسيط فى استخدام لفظة العولمة فى سجـــلات متنوعة ، وتبدو الصورة أسوأ فى حوارات التعليم والتربية ٠ وتضيع مع مثل هـذا الخطاب (والخلط والاستخدام) فرصة التوصل للخلاص مع قسوة تنافسية الأسواق ، وفرصة الحفاظ على الهوية انطلاقاً من قدر مناسب من الثقـــة بالنفـــس ٠ من هنا دعا أ٠د٠ محمد محمود الإمام وآخرين مـــن تيار المفكرين القوميين العرب إلى ضرورة تمييز ما هو انفتاح للعالم وتراجع لأدوار الدولة القطرية الحديثـــة (والتى تبلورت مع التصنيع والثورة الصناعية ، ثم انتقلت بالتقليد إلى العالم الثالث) لأسباب تطـــور معرفتنـــا العلمية بالطبيعة والمادة والكون والحياة ، وانعكاسات لذلك تثوير أساليب الإنتاج ووسائط الاتصال البشرى وفى زيادة حصة المعلومات والخدمات فى الناتج وفى التبادل الاقتصاديين ٠ وربما تسمى ذلك الكوكبيـــة أو Globalism، أو المعطيات المحايدة للعولمة ٠ ويكون التميز أيضاً للمشروع الرأسمالى العالمى الذى حـــدد اختيارات بعينها للاستفادة بمعطيات الكوكبية ٠ واستخدم فى ذلك شركات عابرة للجنسية وخطوات للتكتل الاقتصادى وتسويق منتجات بعينها بقدر هيمنة إعلامية وقوته العسكرية وعبر العالم كله ٠ كما ترجم ذلـك فى اتفاقات دولية للتجارة وملامح للنظام السياسى العالمى وفى برامج يوصى بها وتستثار شهية الـــدول لهـــا ، ويستغل فى ذلك سيف المعز وذهبه والترويج لأسباب بعينها لفشل نماذج التحرر الوطنى والاشتراكية ٠

٥. ١. ٣. دور المراكز المتقدمة

ما يحدث فى المراكز المتقدمة (إقتصادياً وعلمياً وعسكرياً) هو تحول حضارى كاسح ٠ هذا التحول نقرأه فى الفن كما فى التقنيات الجديدة ، فى كيفية استخدام الحاسب كما فى مدخلات الإنتاج ، فى الخطـــاب السياسى كما فى مناهج تعليم الإدارة والجودة الشاملة ، ٠٠ والتكامل بين مفردات وقطاعات فى التغيير هـــو الذى يعطى للمنظومة حصانتها وفاعليتها وسرعتها ٠ والتحول الحضارى الحادث حالياً فى هـــذه المراكـــز ، بتكامل مفرداته هو الذى عجل ببزوغ علوم عابرة للتخصصات التقليديـــة Transdisciplines وسمـــح بظهور فكر تفكيكى متعمق وأكثر تفوقاً بما يحققه من إمكان استقراء نتائج التعقد Complexity ٠

الذى يحدث الآن هو ثورة شاملة ، تحقق مراميها بالتأثير على قطاعات غـــير مباشـــرة – وبسلاســـة المنظومة المتكاملة داخلياً – لاستحداث الأثر التنموى على قطاع آخر مستهدف ٠ فتكون سياسات التعليـــم

مثلاً هى استحداث تغييرات بقطاعات عديدة أخرى خارج مؤسسات التعليم التقليدية ، بل وتنتشر المسئولية عن التعليم إلى الفواعل الاجتماعية المختلفة بالمجتمع • وقد نصف هذا التحول الحضارى الكاسح بمواصفات منظومة اصطبغت • بالمعطيات العلمية البيئية الإتصالية للكوكبية ، أو بوصف ساد فيه اتفاقات التجارة والتصحيح الهيكلى وتدويل الاتصال والخدمات وغيرها للمشروع الرأسمالى للعولمة • ولكن فى كلتا الحللتين فإن التعامل مع العولمة (سواء كان همنا هو التنمية البشرية أو غيرها) يحتاج منهجاً تحليلياً شمولياً فى الفهم وفى وضع الخطط الموائمة أو المتحدية • وأن الشمول هو مراجعة معقدة أيضا للغة والمفاهيم والغايات والقوى الفاعلة والعلاقة بالآخر ، ومراجعة للدولة والثقافة وسلطات الضبط الاجتماعى ، ومراجعة لآليات تبلور الإدراك والتصحيح السياسى ، وللتنظير والأيديولوجيا خلف كل ذلك •

* التكتل الفعال (والذى يعرف بعائدة على المدى الطويل ، وتقبل شركائه لبعضهم بالمدى الأقصر) فى مقابلة هيمنة تكتلات الشركات العملاقة فى إطار المشروع الرأسمالى الغربى •
* جذب رؤوس الأموال وتعظيم المدخرات ، ومتابعة وتعظيم عائد النقل الأفقى للتقنية فى تنويع هيكل الإنتاج وفى التعليم •
* مراعاة توافر التنظيم المجتمعى الفعال ومراعاة تكافؤ الفرص والاستقرار المجتمعى •
* حماية السوق المحلى كما تعظيم الصادرات ، كما تأمين المستهلك وتطمين المنتج •
* القوة والصمود أمام العداوات •
* الاستفادة بالموروث الثقافى وبالظروف البيئية المحيطة •

٥. ١. ٤. ملامح العالم الجديد

فى هذا العالم الذى وصفنا بعضا من ملامحه ، فإن تحقيق أى مما سبق هو مبحث فى معايير البقاء ، ومعايير الإنجاز التصاعدى المقارن ، فى تحقيق تنافسية الصادرات وتنافسيه المنتج المحلى فى السوق المحلى ، فى تبشير العالم بأفكار جديدة والإضافة للتراث العلمى للإنسانية ، فى بلورة مفهوم منافس للقوة والذكاء ، فى تكتلات إقليمية وصيغ للتعاون التقنى والاقتصادى تقوم على أساس التكافؤ على المدى الطويل ، •• ولنسمى محددات الانطلاق فى كل ذلك معاييرنا للتنافسية ، ثم نتساءل ، لنصل إلى ما نرغبه وكيف ستختلف هذه المعايير عن ما تفرضه الكوكبية ؟ هنا يلزم التنويه إلى :

* التنافسية هى القدرة على اتخاذ القرار المستقل ، وعلى التفاوض ، وعلى تقديم النفس فى الأمور الإنسانية والبيئية وفى القوة والحصانة •
* التنافسية هى لعبة الذكاء فى عالم تعدد الذكاوات والثقافات ومفاجأة الخصم والتوليد ا لمستمر لأفكار اقتحامية جديدة •
* التنافسية هى تحكم فى قواعد المعلومات دون فقدان الصدق والشفافية ، وهى توافر مناهج المحاكاة وتحليل النظم واستشراف المستقبل حتى لا تفاجأ من الخصم المنافس •

* التنافسية هى دمج للمعارف وترشيد وتطوير سريع فى الطاقات ، ومن هنا كان لابد (فى عالم الكوكبية وأمام المشروع الرأسمالى الغربى للعولمة) مـــن مراجعة المؤسسات وتغييرها تباعاً ، ومراجعة الاجتهادات السابقة فى العلوم وفى الفكر وفى الدين ٠
* سوف يحاول المشروع الرأسمالى للعولمة تقديمها وكأنها تساوى الخصخصة وتحرير الأسواق وإلغاء القيـود على التجارة ٠٠٠ كمعايير ٠ بينما معايير الكوكبية هى تدخل الدولة والجماعات الأهليـة المختلفـة وقوى المجتمع المدنى لتأهيل واستقلال اتخاذ القرار وللاستفادة من الثقافات المحلية ، ولخلق نظـم تعلـم سريعة متوجهة مباشرة لعائد مباشر متصاعد ولخلق عقل جديد لعالم العلوم الجديدة ٠
* التنافسية هى التغيير المؤسسى المستمر وهى التخطيط لظروف الإبداع ولظروف التكتل مع أصحـاب المصلحة المحتملة ، سيراً للمجهول وطلباً للمستحيل ، وخروجاً على تابوهات أصحاب المصالح فى عـدم التنافس ٠

٥. ١. ٥. دور الدولة

ثم أن علينا مراجعة قناعاتنا التاريخية والمعاصرة بالنسبة لدور الدولة العربية فى فرص التعليم وإتاحـة المعرفة و تحرير الإبداع ٠ فهناك – حتى الآن – ما يوضح أن عائد التعليم ، وعائد التبـادل والإبتكـار فى المعارف ، كان يميل دائما نحو صالح من استثمر بشكل موجه فى تميزه التعليمى / الثقافى وتطويره ٠ فـالتقرير الأوروبى الأول حول مؤشرات العلوم والتكنولوجيا (٨٤ / ١٩٨٩ – ٩٠/ ١٩٩٥) ، ودراسات أخـرى من بعده ، يوضح أن النجاح لم يكن عائداً مضمونا لمن ينضم لقارة العولمة ، ولكن لمن استثمر بشكل موجـه فى التعليم وشجع المبادرات والإنفتاح الفكرى ، من كوريا الجنوبية وأيرلندا نزولا إلى الصـين ، تـايوان ، سنغافورة ، تركيا ، البرتغال ، أسبانيا ، المكسيك ، اليونان٠ وهى الدول (تنازليا) التى شاركت فى النشـر العلمى وصياغة التقدم العلمى التقـنى بالعالم ٠ ودور الدولة ، وليس السوق والتدويل وتنازل الدولة عـن دورها ، فى كافة المجالات كان وراء هذه الإنجازات ٠

كل ما قيل أعلاه يجعلنا نتساءل ، ومن سوف ينفذ المتابعة والدرس وتشكيل مواجهتنا للتحديـات ؟ والإجابة هى الجامعات (حتى ولو إفتراضية عن بعد) ومراكز إستشراف المستقبل والتفكير الاسـتراتيجى ، ومراكز البحث العلمى والتطوير التقنى (شاملة العاملة فى تطوير العلوم الإنسانية الشاملة ، وهندسة المجتمع فى القيم والمكان والحراك والاختيار) ٠

سوف تبدأ هذه بوضع " قواعد السلوك " للجماعة العلمية للمستقبل ٠ وحـتى نتفـهم الأمـر ومشكلاته فإننا نتحدث عن الجماعة التى قد تعمل أيضاً عبر شبكات الإتصال الدولية وبتجهيزات إفتراضية فى أغلب الأحيان ٠ مثل ذلك ما يحدث فى تحول التعليم عن بعد ، والحوار عن بعد ، ٠٠٠ الخ ٠

ولابـــد وأن تصبح هذه المؤسسات العلمية نوافذ إيجابية فى بناء المجتمع الكوكبى الإنسانى الجديـــد ، مثلا ، من خلال موضوعات بحثية جديدة فى تنافس الثقافات من خلال عالم وحدات قطاع الأعمال الصغـــير والمتوسط (المتنافسة طول الوقت فى عروض تخلق الطلب) ، ووسط معايير بيئية وإنسانية تحفظ للبشـــرية إستدامتها وسلامتها أمام بعض أشكال التدخل غير الواعى فى مراحل إرتقائها البيولوجية / الإجتماعية •

سوف تنطلق هذه المؤسسات من أن العرض هو الذى سيخلق الطلب • فتركز على توليد الأفكـــار والإبداع فى منتوجها ، بدلا من تجميع توقعات عن مستقبل الطلب على قوة العمل فى مجتمعات أخرى

٥. ١. ٦ التحولات والتحديات :

هـــذه التحولات تجسم تحديها الأعظم فى أنها " تحتاج عقلا جديداً لعالم جديـــد " عقـــل جديـــد فى ضخامة ما يتعامل معه من معلومات ، وبشراسة غير مسبوقة فى التنافسية التى يفرضها الأمن القومى ومـــدى تطور العلوم التطبيقية وانعكاس ذلك بالأسواق (بأكثر التى يفرضها اتفاقات الجات) • عقل جديد عـــابر للتخصصات المعرفية التقليدية إلى علوم التعقد والديناميات الجديدة والتعامل مع اللايقين والكثير من الخيال • عقل جديد يتصل بمهارات التمكن من ألعاب الفيديو والحاسبات وتنوع الذكاوات وكتابـــة الســـيناريوهات متداخلة المعرفة • هذا العقل يحتاج إلى تنشئة جديدة منذ لحظات الولادة الأولى ، أو عبء جديد نرميه على الأسرة والأم والأنثى • والتطوير فى التنشئة يحتاج مراجعة دور الأم فى اللغة الأم ، وفى تنشئة الإيمان بالغيب بدلا من زرع الغيبيات ، كضرورة حياة لها عقل جديد جدير باستمرار استخلافه فى الأرض •

وفى كيوتو (مارس ١٩٩٤) [1]، قدم تعريفاً – تم تطويره تباعاً بعـــد ذلـــك – للشـــكل الجديـــد للمجتمعات المبدعة (ذكاءاً وثقافة ومعرفة) والجديرة بالعولمة فى الآتى :

- مجتمعات فيها يتم الاستفادة بالمورد بشكل عادل بين كل سكان العالم •
- مجتمعات تشجع الأفراد على تفاعل تنوعات ثقافاتهم بحرية ، وإتمام أنشطـــة إبداعية معرفية •
- مجتمعات للسلام والتناغم القائمين على الاحترام والتفاهم •

ويقترح المشاركون فى هذا المؤتمر أن قيام مثل هذه المجتمعات – لما بعد الصناعة والتحديـــث – هـــو الضمان لخلق الوظائف ، وتحقيق الاستدامة ، ودولة الرفاهية •

وقبل الانطلاق إلى الجزء التالى ، ربطاً بالإبداع فقد أعطى " جورج سارتون " فى كتابه " تاريخ العلم " الكثير لإعادة قراءة ملابسات الإزدهار ونمو الإبداع فى الحضارة الفرعونية وما بعدها • ولدينـــا قـــراءات متنوعة فى ذلك عند " نبيل على " فى كتابه " الثقافة العربية وعصر المعلومات " • ولدينا قراءة سريعة مقتضبة فى نهاية كتاب " ول ديورانت " أو موسوعته عن " قصة الحضارة " ولدينا الكثير من المراجع التى تحكى عـــن

---

[1] I T U World Telecomm evictions Development conference , Japan , March 1994 .

تاريخ العلم وملابسات إزدهاره في مصر وفي المناطق والحضارات والأمم التي شملت مصر في الماضي. أما المقولات والتساؤلات التي حوتها تلك المحاولات فهي كثيرة . تمتد هذه من ضرورات وجود طلب مجتمعي محلي على الفكر الجديد وعلى العلم والإبتكار ، إلى تشجيع المواهب والواعدين ، وإلى تطوير مناهج التعليم ، وتمتد إلى ضرورات تفكيك المفاهيم التقليدية والقناعات للخروج بعد ذلك إلى صياغات تأخذ صورة مشروعات سياسية ثقافية (حضارية) في مواجهة التحديات ، شملت هذه الكتابات ضرورة عدم إحتياج العالم إلى تربية الناشئة على فن الإختلاف ومغامرة الإبداع بدلا من التركيز على الإحترام لما هو قائم . كما شملت أهمية تطور اللغة والمفاهيم لتسمح بالتخيل والإنطلاق إلى خارج إسار اللغة .

لقد تراكم البحث الذي يثبت أن المبدع عليه أولاً أن ينتصر على نفسه :

- فيعرف أن بداخل الفرد بعض أشكال الإعاقات أيضاً ، فله أدوار ، وما يجب أن يلقى بكل الأخطاء على شماعة ومسئولية مناسبة الظروف .
- أن يهضم تاريخ الإبداع وتاريخ العلم الذي يوضح أنه تاريخ هدم مستمر لقناعات مفاهيميه وعلمية .
- أن يؤمن أن الدين والتعليم في الأصل هما الدعوة لتحرير الانسان ، هما الدعوة للإيمان بالغيب وليس الغيبية .
- ألا يقلقة كونه فرد غير عادي كلفته طبيعته ورسالته في التعليم المستمر مدى الحياة مبهمة صعبة تتضمن إصابة الآخرين بالقلق وإبعادهم عن الرتابة والثبات .
- أن يسعده تطوير وتغيير الحياة للأفضل ، والأكثر حصانة وسعادة وتنمية مستدامه لجمل البشر ولكل فرد من كل البشر ، ولا يسعده أبداً إعادة إنتاج ما هو متاح أو دعم واقع غير مطلوب .
- أن يراجع دائماً في مخيلته ضرورة الإستمرار في الحلم ، وقدسية محاسبته كفرد مستقل . ويصبح عليه إذاً أن يستخدم العقل فيما أستخلفه الله فيه من مجالات ، دون التقرير حصراً أو الاحتكام ضرورة إلى أي عقل فرد آخر .

٥. ٢. مدخل منظومي تنموي

يتكون الوعاء الثقافي لأي أمة من حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته ، ويتأثر بإبداع الإنسان ويؤثر عليه . ولذلك فهو مرهون كذلك بفتح باب الاجتهاد وبالثمن الذي يقدمه المبدعون من أجل حريتهم في الابتكار وفي التعبير . ودائماً تتواجد ، أو لا تتواجد ، آليات تصحيح مجتمعية لحفز المبدعين على تطوير الوعاء الثقافي . ونسمي ذلك توفير الديموقراطيه لهم . كما أن الأوضاع التنموية تؤثر على الثقافه في العلاقه بالآخر ، ومعنى الإنسانية ، وفي ثقافات وقيم التكافل والتآزر ، إذن في العوامل التي تكون الثقافة هي تاريخية وبيئية ونفسيه ، إجتماعية وإقتصادية وجغرافية . وأما نتاج الثقافة فهو تطوير المجتمعات إذا كان تأثيرها إيجابيا ، وإعادة إنتاج نفس المؤسسات والعلاقات الإنتاجية والسلوكيات إذا كان مجمل حصيلتها سلبياً وإلى أن يتبلور هذا الإيجابي ، وأثناء سيادة النمط السلبي كذلك ، توجد الثورة الصامته الثقافية التي يقودها مبدعون ، فكراً وابتكاراً لأدوات إنتاج وتكنولوجيات . ولا تعمل النظم الثقافية بشكل جيد إذا ما عانت التجزئة

والإنفصام بين ثقافات أو إذا كانت المكونات السائدة مفروضة من الخارج . وغالباً ما كان الإستعمار يوظف التجزئة والقهر فى تمكنه من المجتمعات المستعمرة ، ومثل ذلك تفعله نظم القهر. كما يقول نبيل علـى [1] ، أن الثقافة يجب أن تكون " إبداع حالة تكيف مثلى مع الشروط التى تفرضها البيئة المحلية والعلاقات المتشكلة مـع الشعوب ذات الثقافات الأخرى " .. والجدل الحيوى مع النفس ومع الآخر .. يدفع فئات المجتمع إلى العمل لإبتكار ما .

وأكثر ما يمكن أن يدفع المنتمين إلى ثقافة ما إلى الإبداع :

- الطلب المجتمعى ومطالب الأمن .
- حل مشكلات حياتيه يومية .
- الوعى بالتمايزات والثقافة الخاصة ، ولتأكيد الكيان بإثبات إمتلاك خصائص ثقافية مستقلة .

٥. ٢. ١. الإسهام فى الثقافة والابداع

ولا شك أن الخصائص التى ميز بها الله البشر ، فى تطورهم إلى أرقى المخلوقات والمستخلفين بـالأرض لرسالة بعينها ، تجعلهم ببساطة يدركون ضرورة الإسهام فى دعم مسيرتهم بالأرض ، وتقبل ذلك كشكل مـن أشـكال التعبير عن إيمانهم ووسيلة لاكتساب الحصانة لموروثهم ، ومواصلة التقدم حـتى لا تتدهـور هـذه الحصانة .

وقد أصبحت الثقافة – فى جدلية علاقتها بالإبداع – هى محور التنمية الإجتماعيـة ، الـتى تضمـن إستدامة التنمية البشرية بشكل مستقل . وإن لم تكن الثقافة والتنمية الإجتماعية هما محور العمل ، فلن يكون هناك إبداع فردى ومجتمعى ، ومع الإعتماد على إستيراد العلم والتكنولوجيا ، قد تصاب المجتمعات بـردة " لعنة التحديث " والإغتراب والسلبية وكما يشرح نبيل على فى كتابه ، فإنه مع غياب الإبداع عادة ما يحتكر التكنوقراط سلطـة الخطاب المعلوماتى التكنولوجى ، فتطغى المصطلحات على المفاهيم ، والشكل الظـاهرى على المضمون ، والوعود على الحقائق " وتتعرى القضايا الثقافية فى متاهة التفاصيل الفنية " فالقضية يجـب أن تبقى فى الأصول ، وأن تثوير الثقافة هو الإبداع والتعبير عن الخصوصية والتنافسيه وأن المدخـل للإبـداع الفردى والمجتمعى يقع فى دائرة الثقافة .ولا يقع فى دوائر الاستثمار والتوظيف والتصنيع والإقتصاد .

ذلك فى الوقت الذى باتت المفاهيم والقضايا الثقافية تحتل الموقع الأبرز فى الفكر الغـربى ، والفكـر الجنوب شرق أسيوى ، وأصبح تثوير الثقافة هَماً لدى منظرى الثقافة والعلم واللغة والأخلاق . وإنضم إليهم علماء بحوث المخ والبيولوجيا وبناة النظم الديناميه للمحاكاة على الحاسب . كل هؤلاء أصبح يعمـل بجـهد

---

[1] فى دراسته العلمية الرائعة فى التمهيد لمجتمع الإبداع ، " الثقافة العربية ومجتمع المعلومات " سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ويركز الكتاب على مداخل تجديد العقل العربى ، وضرورات تسريع العمل فى ذلك لأسباب الثقافة والتنمية ، ومواجهة الآخرين أو الحوار معهم .

لتنوير الطريق أمام الإبداع ، كمدخل أساسي لزيادة الثروة وحصيلة التجارة ، بعد أن سَّدت خبرات نقد التصنيع - والحداثة والعنف والحروب وإهدار الموارد وتلويث البيئة - الباب أمام الربح من خلال قهر البيئة وقهر قوة العمل .

٥. ٢. ٢. العلم وتطبيقاته

تباعاً ، ويوما بعد يوم ، يتبلور العالم الجديد حولنا . هذا العالم جديد فى تشابكاته وفى مصادر ثرواته ، وجديد فى أساليب الصراع والتنافس . إنه العالم الذى خلقته ، أو غيَّرته أخيراً ، تحولات جذرية فى العلم وتطبيقاته وفى فهم كل منا للنسق البيئي المغلق الذى نعيش فيه . واحتلت فيه المعرفة العلمية الراقية والحلول غير المسبوقة مكانة متنامية فى تحقيق الأمن القومى وتجويد إتخاذ القرار التنموى . وإحتلت فيه التنافسية القائمة على الفهم وتطوير المؤسسات والثقافة المحلية ، مكانا حاسما فى التنمية والتجارة الدولية وفى المكون الاقتصادى فى الإدارة .

فى كل ذلك ، ومن أجله ، تتضخم الأعداد للملايين من المشاركين فى توليد الفكر وفى المتابعة للإنجاز . وتزايد الطلب على الإبداع على مقترحات وحلول جديدة فى معالجة قضايا الفقر والبيئة وفى البحث عن موارد جديدة وتطويرها . لتصبح الأفكار الإبداعية وذات الطابع التحولي والاقتحامى هى أهم الثروات فى هذا العالم الليبرالي الشرس . ولتصبح التنمية البشرية المستدامه جد متقاطعة ولحد كبير - فى تعريف المحددات والأولويات وفى التنظير للتشابكات - مع المفاهيم الأحدث للتنمية الإجتماعية الأشمل . وليصبح لكل البشر ولكل الثقافات ضرورات ترحب بإبداعهم وتدفع بهم للأمام فى معارك البحث عن موقع فى النظام العالمى الجديد - وصياغاته المطروحة فى إطار العولمة . وفى تطوير مفاهيم جديدة تماماً . مفاهيم أدق وأحدث ، سواء فى البحث عن الثروة ، أو توزيعها ، أو فى تحديد غايات البشر وكيفية تشكل محلياتهم وتكتلاتهم عبر العالم ، أو فى الأشكال الجديدة للحكم على المستويات المختلفة (من الأسرة للمحلية للإقليم المحلى للدولة للتكتلات ثم العالم) . وحتى الأيديولوجيات الجديدة البازغة قد أصبحت بالفعل تتنبه إلى أهمية الفرد المبدع ، وما تتيحه الدولة من تنظيم مجتمعى يسمح بإبداعه ، فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتنمية الإجتماعية شاملة العدالة ، وفى تحقيق جدارة تسمح بمكان أفضل فى تقسيم العمل الدولى وحصانة أفضل للأمن القومى أمام الآخرين .

٥. ٢. ٢. الإبداع وفكر التنمية

وكان لابد وأن يصبح لتوافر الإبداع ودوافعه مكانة محورية أخيراً فى فكر التنمية . فالإبداع هو المادة الخام والوسيطة ، وهو ضمن قواعد السلوك ، وهو الإضافة والتطوير لمحددات الإنتاج فى التقدم التكنولوجى ، ورفع السقوف المقيدة أو نسفها أمام العمل التنموي . علينا عند البحث التنموى أن نجد الإبداع فى خلق الله وفى رسالة عملها للإنسان فى غايات بيولوجية ، وأن نجده كمدخلات وتنظيم وإضافات متكررة للقيمة الإقتصادية . علينا أن نجده على مستوى الفرد كما على مستوى الجماعة والتنظيم . قائماً على الإرث

الحضارى وتطويره ، كما على المعرفة العلمية الحديثة ومواءمتها ، كما فى الجمع بين الأفكار الـــتى تجمعنـــا بأنساق عالمية طاغية جنبا إلى جنب مع رغبتنا فى التنافسية والتميز والاستقلال .

وكل ما يلـــى الآن ، فى هذا البحث التنموى ، هو من قبيل التوصيات . فكان لابـــد فى موضوع كموضوعنا – تنمية إبداع البشر – أن تشمل التوصيات الفـــهم للأســـباب والدوافـــع والمتمايزات الفردية ، وأن تشمل التنظيم المجتمعى وطبيعة العمل التنموى ومؤسساته . وأن تشـمل ظهور ثقافات جديدة ، ومؤسسات ومناهج تعليم أحـــدث . ومهما تناثرت الدعوات والتوصيات والقضايا هنا ، فسوف نجد أنها تمر بالآتى :

- التعلم المستمر فى إطار مناهج وثقافات جديدة .
- مناخ الحريات ، والمشاركة الواسعة فيما هو سيأتى وما هو توجيه للعمل التنموى ولوحدات المجتمع .
- البحث عن منظومة فكرية جديدة (أنموذج فكرى جيد) يطرح رؤيه معاصرة حول : من نحن ومـــاذا نريد أن نكون ؟ .
- والسياسات المالية لا يمكن وضعها جانباً ، إتصالاً بتوفير حاضنات للإبـــداع وللصناعـــات الصغـــيرة ولأنشطة التصدير القائمة على الإبداع فى بداياتها ، ولتوفير الإمكانات المناسبة من الناتج المحلى الإجمـــالى فى تمويل البحث العلمى .
- تعديل فى الإنفاق على التعليم لدفعة لأن يكون له عائد مباشر ، وعلى التعليم الجامعى لتكون الجامعات مراكز البحث العلمى الذى منه التنمية ومنه يأتى ما يدرس بمراحل التعليم المختلفة .

وأصبحت السياسات المؤسسية أخيرا – كآليات – أكثر أهمية لحاجة البلد النامى لتغيرات هيكليـــة فى توفير مشروعات لحماية الأسرة وسعادتها . ولتشجيع الجماعات الأهلية غير الحكومية للعمل فى مداخل تنموية بدلاً من الرعائية والخيرية .

منظومة الإبداع الفردى والمجتمعى

(والبحث عن أنموذج فكرى جديد)

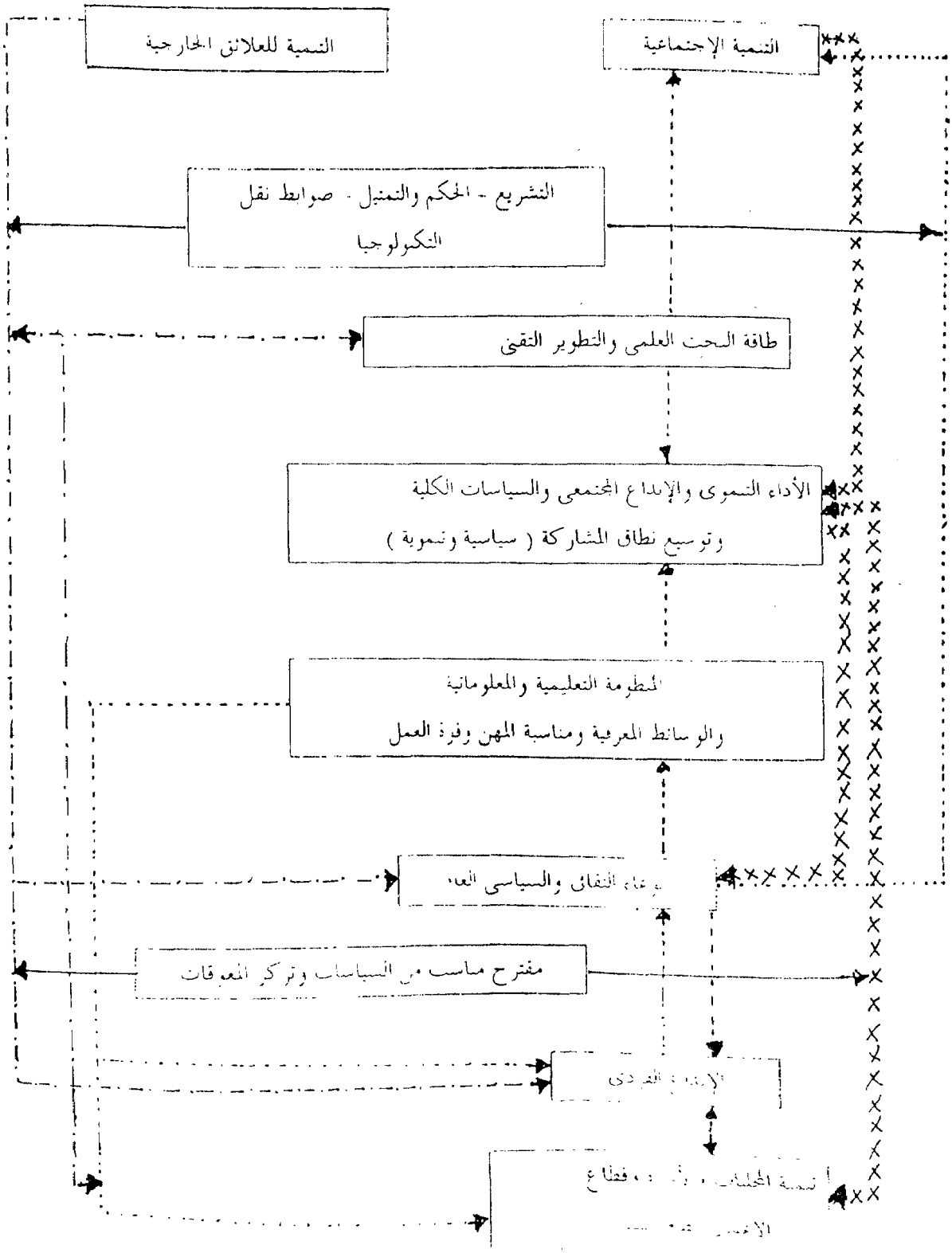

٥. ٢. ٤. نموذج التحول الحضارى

وكل هذه لبنات ومعطيات فى تشكيل ما نحتاجه من تحول حضارى ، أو تحول إلى أنمـــوذج فكـــرى جديد ، **Paradigm shift** .

ولننتقل إلى مزيد من البلورة للتحول إلى مجتمع الإبداع وصياغة النموذج الفكرى الجديد كـــإبداع عام شامل .

عندما يتحول المجتمع من القبلية والبداوة إلى الزراعة ، أو من الزراعة إلى الصناعة ، أو من الصناعـــة إلى مجتمعات المعلومات والإبداع ، إنما يكتشف أن النظريات والمفاهيم ووسائل إرتقاء الحياة لابد وأن تتغـــير لتتفق مع المعطيات الجديدة ويصلح أيضا أن نقول : لنرتقى بالمجتمع من خلال ثورة ثقافية ومعلوماتية وتعليميـة نحاول من خلالها أن نفعل النظريات والمفاهيم والوسائل الجديدة لأجزاء مشتركة من التحول الحضارى الـــذى يشمل العالم . وقد تكون تلك البداية ضرورة أيضا فى بلدان تحتاج وقتا طويلا تاليا لانتاج علمها وتكنولوجيتها الخاصة ، كما تتفق مع المشروعات السياسية التى ترى فى تثوير الثقافة والمعرفة محددات للتنمية ومحاور أساسيه فى قيادة التغيير[١] .

لمعرفة الهيـــاكل الاجتماعية الجديـــدة - وهياكـــل المستلزمات وقوى الانتاج ... - التى يمكن بهـا تحقيق قفزات مناسبة فى الحصانة والأمن القوميين .

ومع تغير المفاهيم والمفردات والأدوار (للدولة والفرد والقوة وللزمن والمسافة) يحتاج الأمر إبداعـــا فى التنـــظير وفى متابعة تأثر التنمية بالديجيتالية الجديدة وبالتعامل مع الليبرالية الجديدة .

هنا يصعب أن تفيدنا تسميات تقليدية فى سوسيولوجيا التنمية وفى التنظير للتخلف والتنميـــــة .[٢] فثورة المعلومات تمثل إرتقاءا للفرد ومجموع الأفراد ، ولـــمفهوم العقل الجمعى ، وترشح بدائل لمفهوم الدولـة القائم على الضبط الإجتماعى ، ... والمناهج الجديدة فى التفكير واتخاذ القرار ، والعلوم التى ترشـــدنا إلى موارد مجتمعية بشرية بيئية جديدة ، هى التى تحقق القفزات فى التنمية، عندما أصبحت المعرفـــة أول مصـــادر القيمة كان ولابد وأن تتغير أفكار حول مكانة التطـــور التكنولوجى فى دوال الإنتاج (كلها) ، وأن ترتفـــع السقوف على علاقات الإنتاج ، وأن تتـــأثر الأوضاع النسبية لطبقات وشرائح المجتمع وسياســـات تحقيـــق العدل بالمجتمعات ، وأن ننتقل فى التنظير للتجارة من الميزات النسبية إلى الميزات التنافســـية . وبالتـــالى ، أن تتولد عالميا نظم دولية مختلفة واستراتيجيات جديدة ، وأساليب أخرى للقهر وعدم التكافؤ .

---

(١) يقترح مراجعة :

على نصار : " الطليعة الفاعلة والقوى الاجتماعية والسياسية من منظور المشروع الحضارى " ، نحو مشروع حضارى ونهضوى عربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر ٢٠٠١ .

(٢) يقول " بيار بورديو " (المعتقد المهيمن والمعتقد الجديد) : إن كل محاولة لإنشاء تصنيف جديد عليها أن تاخذ فى الاعتبار مقاومة أولئك الذين لهم مصلحة فى إستدامة العلاقه بين المعنى والعالم الاجتماعى ... الانتقال لحالة جديدة يحتاج مفاهيم جديدة .

وفى استنهاض المجتمع ، وفى البحث عن دور للفرد وللدولة وعن آليات التغيير ، لن يفيد – فى ضوء التحولات أعلاه – المرورعلى " كونت " و" دوركايم " و " البنائيه الوظيفية " و " ماركس " و " فيبر " و " الحركات الرومانسيه القومية " و " الثورات الاشتراكية " حتى " هابرماس " . ولدينا كذلك اختلافاتنا مع مكونات إقتصادية إجتماعية فى أفكار " النقدية " و " الليبرالية الحديثة " ولكننا نفهم الدوافع ونختلف فى التوظيف والنتائج مع ما يتطور بعلم الإجتماع فى إطار " الطريق الثالث " و " التنمية البشرية المستدامة " وجهود " اشتراكية جديدة " على الإنترنت لحركة دولية بالسنوات الثلاث الأخيرة .

المشكلة الكبرى هنا فى آليات التغيير التنموى هى الوقع السريع فى تطوير حضارة الآخرين مما يضع دول العالم الثالث أمام مصير مذهل . ربما تستطيع ذلك المجتمعات المبدعة فى اتجاه تحولات كبيرة كيفية علمية وحيث يصنع الاختيار العلمى كُنه التنافسية والثقافة ، وتصنع الثقافة الإبداع واللغة والغايات ، ويقابل الإبداع الفجوة القائمة على اختلاف البدء واختلاف السرعة فى العلاقة بالعالم الخارجى . وعلى أن يشمل الإبداع العلاقة بالنفس والآخر فى اللغة والموارد والعلم . والنظرة المتكاملة فى ذلك تُمثل تحولاً فى الأنموذج الفكرى للمجتمع Paradigm Shift وتفعيل تلك المعالجة الشاملة تعيدنا لموضوعات " الإرتقاء الإجتماعى [1] .

نحن نعيد إذاً – فى ضوء ما سبق وأبعادة الديجيتالية – صياغة فكر العمران فى " الدورات الخلدونية " وفى فكر " سبنسر " (قبل قرن من الزمان) وليكون لنا إبداعنا الخاص ، حول دور الإبداع فى النهضة ، وبما يناسب البشر والثقافة الخاصة لدينا .

---

[1] على نصار ، المرجع السابق .

الأفكار الإبداعية المجتمعية حلول جديدة غير مسبوقة (*)

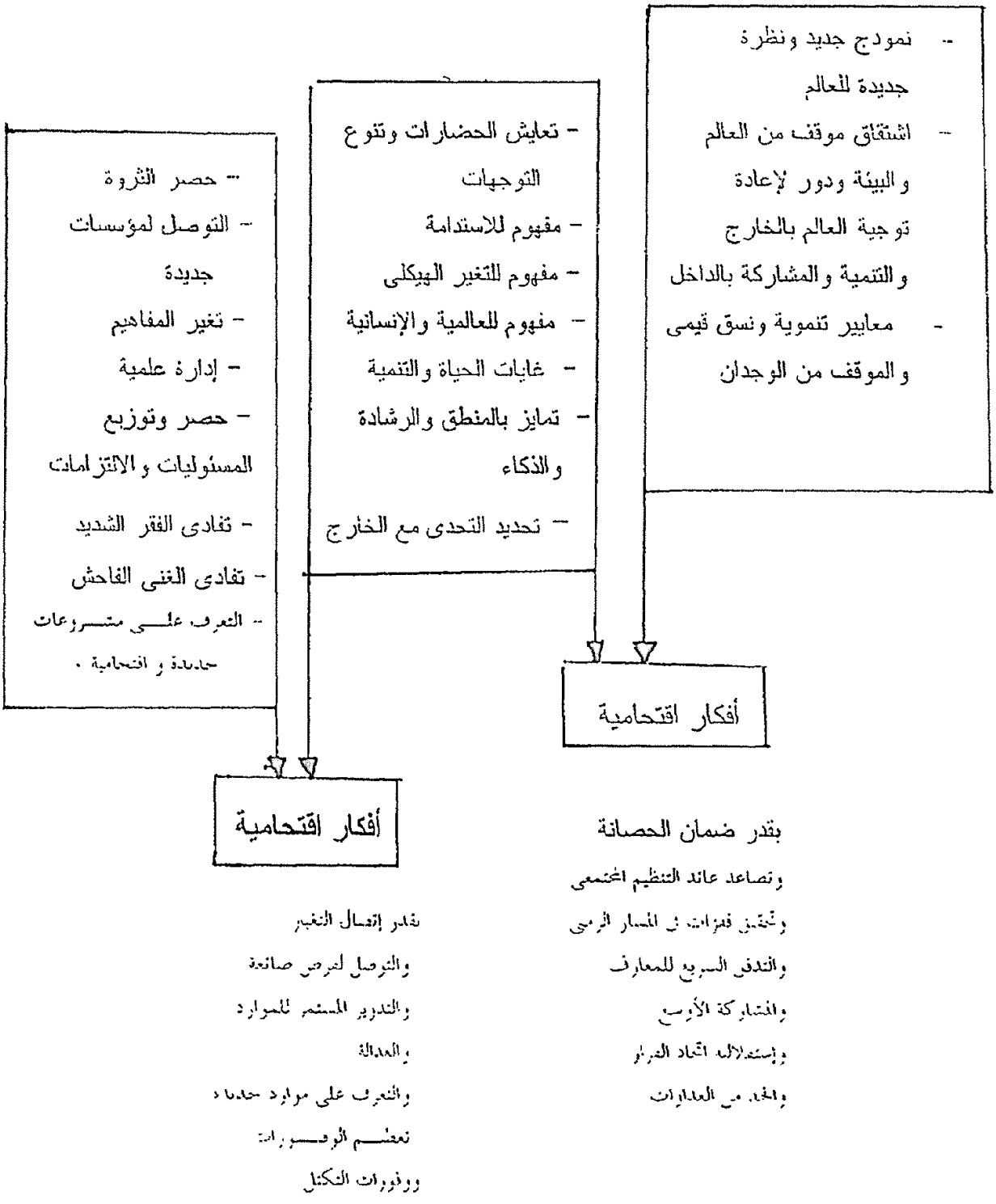

(*) تم تطوير هذا الشكل فى إطار " مجموعة الحساب الذهنى والممدوحة " ، مشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث .
www.egypt 2020. org.

٥. ٢. ٥. مشروع النهضة

والمشروع الحضارى النهضوى العربى – أو المصرى – هو المشروع الذى لا ينتظر التعلم من متظاهرين فى الغرب ، إنما هو يدرس حدود تحمل الشعب لإجراءات الخصخصة والتحرير الإقتصادى • وهو الذى لا ينساق وراء إدعاءات تفترض " فخ العولمة " كضرورة ، أو إدعاءات تتخيل نمو الرأسمالية على حساب الشرائح الوسطى والعمالية بينما عكس ذلك هو الصحيح • وهو المشروع الذى درس الكوكبية جيداً ليعرف أن العولمة لا تعنى فى أصلها المعرفى العلمى التنميط للبشر والمنتجات وقهر الثقافات الأخرى ، بينما عكس ذلك هو الصحيح تماماً وتتضح صحته من الدرس للإمكانيات المتاحة محلياً وعالمياً ، وتتحقق صحته إذا ما توافر لذلك إطار لعمل متسق فى صورة مشروع حضارى نهضوى •

والمشروع الحضارى النهضوى هو الذى لا ينساق تلقائياً وراء إدعاء أن الخصخصة مفيدة تماماً، فى كل الأحوال والقطاعات (وفى البحث عن مبدعين وواعدين ، وفى نشر التعليم) ، أو وراء الإدعاء بتفوق القطاع الخاص فى كفاءته • بل أن غايات المشروع وآليات الثقة بالنفس والأمن القومى هى التى ستعطى معايير واقتصاديات مختلفة ليتم من خلالها تقييم الكفاءة •

وقبل أن ننتقل إلى محاور العمل فى تدعيم الإبداع بالمجتمع النامى ، والمصرى ، وإلى المعوقات التى يمكن أن تسد الباب أمام الإبداع ، أو تؤدى إلى وأده ، يفضل إلى التنبيه إلى الحوار العميق المستمر بين أهل فكر التنمية الشاملة والتخطيط لها • فبالإضافة إلى القول والتفصيل عن إحتياجنا لثورة حضارية فى الفكر وتفاصيل تناول العلوم وتطبيقها ، إلى ضرورات مراجعة مفاهيم المؤسسات والمشاركة والتنمية الاجتماعية ، تبقى بعض القضايا فى علاقة الفرد المبدع بكامل النشاط التنموى على مستوى البلد الواحد •

أولها ، أن المجتمع الذى يستشرف مستقبله ، أى يؤمن بأن المستقبل ليس مجالاً للتنبؤ ولكنه فنون الصنع لما نريد أن نكونه مستقبلا ، والمسيرة المصممة لتحقيق ذلك وسط أهواء وصراعات واختيارات متاحة • هو فن التنافس للوصول إلى المكانة والصورة المستقبلية التى نبغاها فى عالم يكثر فيه المتنافسون • واستشراف المستقبل • إذاً • هو شكل راق فى الإبداع والإختراع لمستقبل •[1]

فهل كل الأيام متشابهة ؟ هل كل الظروف والبشر والمثقفين مؤهلة لاختراع المستقبل ؟ أم أن هناك " روح العصر " التى تستثير مخيلة الناس فى وقت ما ، ولا تتاح وسط ملابسات أخرى • ملابسات مثل الإغتراب ، أو الهزيمة الثقافية ولعنة الإنبهار بالآخر •

---

[1] مقوله لأحد أساطين دراسات المستقبل ، Jim Dator

وهل مع انتشار البطالة ، والأطفال بلا مأوى وبلا أحلام غير مرعبة ، وآخرون يعملون لإعانة أسرهم فى عمر الأحلام ؟ وهل إذا كانت المحليات والمؤسسات شغلها الشاغل الضبط الاجتماعى ؟ (٢)

و لاشك أن " روح العصر" المشجعة على اختراع مستقبل والسعى الحثيث ، بدينامية تجـــدد وتصميـــم وتعديل المسيرة بذكاء ، تشمل شكلاً للتكافل المجتمعى وإيمان بالرسالة ورفض للفرديـــة ، ويمكننـا أن نفترض أنها لن تكون إنهزاما أمام سيطرة " الاستهلاكية " . (٣) وأنها فترات تبعـــث فيـــها المشـــروعات التنموية من منطق التكاتف فى نسيج مجتمعى لتقوية الأفراد لبعضهم بعضـــاً . وهذا النسيج المجتمعـــى (على مستوى الأسرة والمحلية والبلد والإقليم والعالم) إنما هو تعبير عن إنتماء وهوية .

- وحتى يمكننا إفتراض وجود سياسات وأساليب إدارة ، تستغل روح وقيم عنصر كهذا ، فهى تعبر قطعـاً عن : -

* تشجيع الناس على المسئولية والعناية بالإنتماء
* وعلى إعادة إنتاج البيئة والجمال والعاطفة .
* مشاركتهم فى صياغة واجباتهم ومؤسساتهم وتعديلها تباعاً .
* إحساسهم بأنهم المسئولون عن إختراع فكرهم ومواردهم وفرص عملهم وحلول مشكلاتهم - دون إستبعاد لأى من هذه - حتى وإن أتيح لهم اختيار قياداتهم التنفيذية .
* إعتبارهم مصادر للمعرفة ، وفواعل اجتماعية للتنمية والأمن وتصحيح المسيرة . كما إعتبارهم أصحاب حق فى المعرفة والشفافية .
* إشراكهم فى مستويات مختلفة للمحاسبية المجتمعية .
* التعامل معهم كأصحاب المستقبل وكطاقات إبداع ربما يتحقق ، وأن للعقل قدرات غير محددة .
* سماح لهم بالتعلم حسب الطلب وأثناء الطلب ومن خلال التجربة ومحاولات إتخاذ القرار .

- ويتوقع الدارسون فى مجالات التنمية مع التحولات التى أشير لها ، ظهور مفاهيم جديدة تعبر عن تداخـل دول ومحليات العالم من ناحية ، وتعبر عن أهمية المعرفة فى الإنتاج والتبادل والاستقرار المجتمعى ، فالانتاجيـــة والإبداع من ناحية أخرى . فى الناتج لابد وأن يكون لدينا تعبيرات عن إنتقال وحراك المعرفـــة وحقـــوق الإبداع والعمل الموزع آنيا عبر الدول وعبر آلاف الكيلو مترات . وفى الإنتاج الثقافى يجب أن يكون لدينا معامل إنتاج إلى كثرة المعرفة والقراءة والعمل الإبداع مثلما عندنا حتى اليوم معامل للناتج إلى رأس المـــال .

---

(٢) راجع :

B.V.Kubicek . : " Social Mechanisms and Political Creativity " The Political Psychology and Group Behavior Workshop , Harvard Uni., Oct.18, 2001.

(٣) والتى تشمل ليس فقط السلع والخدمات التقليدية ، ولكن أيضاً أن يتاح للناس (ويعتادوا ذلك) بيانات ومصطلحات معالجة ومجهزة سلفاً وتشكيل عقولهم لتحولوا لمستهلكين ومصدقين لها . راجع :

G.Fischer : " Domain - Oriented Design Environment : supporting Individual and Social Creativity , Institute of cognitive science and Department of Computer Science ,2000.

أى يكون هناك Intellectual Capital Output ratio تنبه الباحثين إلى الأرضية الصلبة والندرة فيما لديهم وفيما يبدأون منه إنتاجهم .

ولقد بدأ علم الإقتصاد بالفعل يعمل بتركيز على نظريات فى " علم نفس الاقتصاد " أو " الاقتصاد النفسيى " و " الاقتصاد المؤسسى " و" اقتصاد المعلومات " ، تبشيراً بالمزيد من الاهتمام بالإبداع وظروفه بل وبدا أن الحصول على جائزة نوبل فى علم الإقتصاد بالسنوات الأخيرة بدأ السير فى هذا الإتجاه .

- وتؤكد دراسات التنمية أن العولمة لم تفرض التنميط ، كما سبق أن رفض فكر التنمية فى الماضى مثل هذا التسطيح والتبسيط . فالإبداع – مصدر الثروة – لابد وأن يكون له أصول بيئية تراثيه مجتمعية تاريخية . ولكن نتاج الإبداع وحراكة عن بعد عبر شبكات الانترنت يمكن أن يكون الشكل الجديد لهجرة العقول والمبدعين . لذلك ففكر التنمية الحديث يعنى باستدامة التنمية البشريه وبضرورة وجود أدوار جديدة للدولة فى ذلك . للحفاظ على الإبداع بالمجتمع ، ولربط شبكى جديد مع مبدعين آخرين عبر الدول .

ولابد وأن يتعاون أهل التنمية وأهل علم التربية – إذاً – لوضع تصميمات عاجلة لتعليم قائم على تعدد الثقافات والتنوع ، تفاعلاً وتمايزاً وإختلافاً فى المناهج وأساليب التقييم . بل وتوجد تجارب فى ذلك لإمداد هؤلاء وهؤلاء لبلورة نتاج مشترك للفكر الإقتصادى والتربوى . [1]

- وأغلبنا يعتقد اليوم بأن وجود منظومة قومية للإبتكار ومنظومات محليه كثيرة للنشاط الاقتصادى فى كل بلد نامى ، وتبادل المعرفة العلمية سيكون هو العنصر الأهم فى صياغتنا ، مستقبلاً لسياسات التنمية فى قطاعات الإقتصاد المختلفة . وأن الوعى بالتشابكات البيئية والتجدد الأيكولوجى سوف يصبغ الكثير من نظريات التنمية (سقوفها ودوال إنتاجها والعلاقات المتبادلة والترجيح العكسى بين المتغيرات) [2] ومن المتوقع فى هذه الحالة أن تظهر نمذجة مختلفة للتحليل والتنبؤ والتخطيط ، مختلفة فى المتغيرات والعلاقات والمنطق واستخدام الحسابات والرياضيات والاحصاء . [3]

---

(١) يقترح الرجوع إلى : http :// Kumo . swcp.com/ biz / tteedge /

وإلى : Department of Industry, science and Resources : A New Economic Paradigm ? Innovation – Based Evolutionary systems Discussions in science and Innovation ,4,

(٢)ونجد الكتاب تحت مسميات

National Innovation systems, Local Innovation systems , Knowledge Resources , knowledge - Based Economy .

ونجدها بكثرة فى مطبوعات OECD

(٣) ويستخدم أغلبنا تعبير Economic Evolution Modelling.

٥. ٢. ٦. فكر الاقتحام والإختراق :

ومحاكاة " تبلور العقل الجمعى " هو جهد جيد لجمع أفكار مبدعة ، وللتمهيد للفكر الإختراقى • وهذا تسليم بأهمية الجماعة وبأهمية مفردات المنظومة – كلها – كمصدر إبداع وإثارة للقلق • وقبل ذلك فكل مفردة لها نظرتها الكلية للعالم ، وهى مؤثرة فى جميع الأحوال • وقبل ذلك فكل مفردة هى عنصر فى الحركة • وقبل ذلك فنصف هذه المفردات تمثل أصحاب المستقبل • والمفردات تشى بدينامية هامة تقوم على مدى تجانس الوعاء الثقافى العام ، و/ أو مدى الإزدواجية بالمجتمع والحسابات القومية والتقنية المستخدمة ، وحتى فى نمط الاستهلاك •

والاقتراب من المفردات مدخل يمهد لأفكار اختراقية ، إن لم نسعى بالقسوة لتشكيلهم حسب هوى ودرجة علم " المراقب " ، وبالتالى وأد الفكر الاختراقى •

وكل إعادة صياغة وترتيب وتطوير **Evolutionary** للهياكل والمؤسسات هو فكر اختراقى إذا ما استكمل مقومات •

- متابعة التحديات •
- رضا المفردات ، وحرية توسيع الخيارات أمامها •
- التغيير المستمر كغاية ، وسماح لطبيعة عمل التناقضات وضخامة عدد الاحتمالات •
- توافر آلية محاسبية وتصحيح مجتمعى •
- التجانس مع نسق محيط (وإداركى بالمفردات والعناصر) من القيم وقواعد السلوك (القانون أقل أهمية) •
- التقييم والتعديل أثناء الحركة •
- عدم تثبيت المفاهيم ومعانى الكلمات •
- وبالطبع عدم تثبيت معنى بعينه دائم للأفضل ، أو للتقدم •

٣٠٥ . المعوقات

تـــبقى عملـــية الإبداع دائماً أبداً متبلورة فى استخدام " التخيل " لتطوير " الموجود" ، " ولتخليق " موضوعات ومناهج وسلع وخدمات ومفاهيم ونظريات " جديدة " . من هذه الصياغة التلخيصية يمكننا البدء فى تقصى المعوقات أمام إبداع كل من الفرد والفريق والجماعة والأمة .

وسوف تمدنا دراسة التاريخ بلحظات قهر فيها الإبداع وحورب تحت مسميات مختلفة ، بل وطرحت المساواة بين الإبداع والكفر أحياناً للحفاظ على سلطة رجال الدين فى أوربا أحياناً ، وسلطة تحالف بين الحكم وبعض رجال الدين فى حضارات شرقية أحياناً أخرى .

يقـــول ألـــبرت أينشتين أن الإبداع العلمى قائم على القدرة على التخيل وليس قائماً على مجرد جمع المعلومات وتحليلها . وليست كل الظروف المحيطة بالفرد والمؤسسة والجماعـــــــــــــة تسمح " بالتخيل " . ورغم أن المشروعات والخطط والكبارى والمنشآت تبدأ كأحلام فى أذهان مستهدفى الحياة الأفضل وفى تخيلات الناشئة ، إلا أن الظروف الاجتماعية القاسية ، وعدم التشجيع على إختبار النماذج الفكرية والمقترحات الإبتكارية ، قد لاتشجع على ذلك . ومع تراجع المعرفة وسوء الإدارة قد لايتم التنبه للواعدين وللعباقرة ، بل وقد يتعرض هؤلاء لأسوأ أشكال الإحباط ، أو يتم الخلط بينهم وبين حالات نفسية بيولوجية معقدة [1] .

إذن قد تتوافر ابعض المجتمعات المعرفة والإمكانات الإتصالية والمنهجية والحاسبية لمعرفة " الموجود " ومحاور (وخبرات تقليدية وإستفادة فعالة من الآخرين) لما يمكن تطويره . أى تتوافر الحياة العلمية الفعالة بجماعاتها ، والمعلومات ذات المصداقية ، والشفافية . وفى بعض المجتمعات يتوافر الطلب الاجتماعى (والتسويق والتمويل) والتحدى المتبلور فى موقف إيجابى تجاه الحياة ورسالة الإستخلاف فى الأرض . وتلك هى حوافز للإبداع والاستمرار فيه . وفى حياتنا المصرية نجد العمل السياسى والبرامج الحزبية لايشمل موضوعات ووسائل الحفز للإبداع ، وتشكيل الفرق لذلك . كما لانجد الخطط والبرامج الكافية الشاملة لذلك الاندفاع ، ولايتوافر بالوسط الإنسانى (الوظيفى المهنى) مايمكن أن نسميه فئة مقاولى التكنولوجيا لتكون وسيطاً بين المبدعين من ناحية وأصحاب المشكلات والممولين من ناحية أخرى . كما أن منظومة التعليم فى مصر – وعند المستويات التعليمية المختلفة – لاتتبنى نهج التعليم ذو العائد المباشر ، والذى يشارك أصحاب المصلحة وقطاع الأعمال (الخاص والعام) فى توجيهه أو إدارته .

لعله علينا أن نسلم بأن الإبداع هو سلعة (أو فكرة) قد لاندرى بها إلا إذا نزلت إلى السوق وتم تسعيرها مادياً و/أو معنوياً . ومن ثم يجب أن تكون خططنا متضمنة خططاً فرعية للتطوير والترشيد والرهان على موارد جديدة وتهيئة للفرص أفضل أمام المبدعين . على أن يكون لدينا مع ذلك تخليق شرايين تدفق المعرفة والمعلومة عبر السوق والمؤسسات ، وحاضنات للتكنولوجيات والإبداع والأنشطة الإقتصادية البازغة محلياً .

---

[1] من المعروف أن الأطفال ناقصى النمو العقلى تحت المسمى الأوسع للظاهرة Autism يشملون أيضاً مجموعة وهبها الله عبقريات علمية خاصة .

١٠٣٠٥ الخروج من المعوقات

أسوأ مايمكن أن يحدث (لإغلاق الطرق أمام الإبداع) هو الاستسلام للعادة ، أو للخوف من المجهول ، أو عدم متابعة التحديات المتمثلة فيما ينجزه الآخـــرون بالفعل • من هنا فلابد وأن يتوافر مناخ المشاركة والحريات حتى يتم التنبه لما يجرنا إليه الاستسلام للعادة • ولاشك أن البدايات الأولى فى الإبتكار وتسويق العائد وإختبار مغامر للمشروعات عندما تؤتى ثمارها لاتدعنا نقف طويلاً خائفين من المجهول • وذلك ماجربناه بالفعل فى آداء حرب أكتوبر ١٩٧٣٠ وأصبحت المتابعة لما يحدث الآن ومستقبلاً (تحت مسميات آفاق العلم والتكنولوجيا ، والعولمة ، والليبرالية الجديدة ، والنظام العالمى الجديد ، وبروز حكومات عالمية وشركات بلا جنسيـــــة ورأس مال هائم) ضرورة لطرح مجالات للإبداع ذات أولوية أمام كافة الأعمار •

وعادة يكون لدينا إسم ومفهوم جديدين عندما نراجع العادات وإسارها (فى المنهج والقناعة والتسليم بالنـــتائج والمـــوارد وأشكال بعينها للتمايز الثقافى والبيئى) • قد نقول : مشروع حضارى جديد ، أو فلسفة جديـــدة للعمـــران ، أو ثـــورة ، أو نمـــوذج فكـــرى جديـــد • وهذا المسمى الأخير هو الأكثر شيوعاً (**Paradigm Change**) • وأيا كان المسمى فنحن نقصد للخروج من المعوقات :

- مغايرة ، محددة بدقة ، وإختلاف عما سبق •
- الإنـــتقال إلى وضع شامل متكامل فى تغيراته مابين الغايات فى طلبها ، والكامن فى تعريفه فى موروثنا وبيئتنا •
- وتحـــتاج الـــنقطة الســـابقة إلى التسليم بأن الأنموذج الفكرى الشامل المتكامل يستحيل الإنتقال إليه والتأكد من فعاليته إلا عندما تتوافر مقوماته [١] من تغيير فى القائمين على التنظير ، وفى المنهج ونمط التفكير ، وفى نسق نظام المعلومات ، وفى الغايات ، وفى التنظير والتطبيق والأولويات ، وفى مراجعة القرار للنفس والموارد والمؤسسات •
- التســـليم بأن التعلم الذاتى المستمر مدى الحياة والتدريب على الإبداع وعلى حل المشكلات وتنويع المعـــرفة هى مداخل ضرورية للإبداع • فالإبداع ليس لفئة عمرية بعينها ، وأنه يمكن اللحاق بقافلة تحقـــيق الذات من خلال الإبداع فى كافة مراحل العمر • ولا تنفى الدراسات التربوية أن ذلك ليس ســـهلاً ، ولكـــنها تجمـــع الملاحظات والخبرات التى تثبت أن ذلك ممكن مع توافر الإرادة الجماعية والتنظيم المناسب للمعرفة •
- مع دورة القرن وظهور دراسات وخطط أفضل (من وجهة نظر الآفاق الإنسانية والعلمية التكنولوجية) للإعداد للقرن الحادى والعشرين ،سقطت بعض المقولات • فالتعليم فى الماضى لم يكن تحريراً لإنسان ، ولوحظ فيه تناقص القدرة على الإبداع مع البقاء فى منظومات التعليـــم ومناهجه فترة أطول • أما التعـــلم المستمر وعن بعد ومدارس وجامعات القرن الحادى والعشرين انما كلها أشكال للهجوم على أساليب التلقين وإدعاء إمتلاك الحقيقة المطلقة ، ومجهزة تماماً للإبداع وليس أى هدف آخر •

---

[١] راجع المناقشات حول التحول فى الأنموذج الفكرى لدى علماء الاجتماع ، كمثال ، ولدى علماء الإدارة ومستشاريها ، كمـــــــــــــثال :
WWW. Carleton. Com , gkardos 88403 / Creat /

- ونقصد البحث عن المعرفة فى احتمالات التغيير وضروراته وفى تغير قواعد البيانات مع تغير القيادات والنماذج الفكرية • ربما أن من أهم معوقات الإبداع يكمن فى تسليمنا السلبى وغير العلمى بأن البيانات هى المتاحة ، أو أنها كاملة وذات مصداقية كبيرة ، أو أن نبدأ التفكير فقط مما تقوله البيانات التى تم جمعها والقوانين التى تعلمناها عن العلوم وعن الحياة •
- ونضيف إلى ضرورة المغايرة والإختلاف مع ما سبق توضيحاً يعنى بالإختلاف مع الآخر ضماناً للتنافسية القائمة على التمايز وتعبيراً عن حقيقة أن الحل إذا ما كان مساوياً لما سيقدمه المنافس أو العدو ، وكانت نقطة البدء بالنسبة له أفضل ، وكان هو الأسرع فى البداية ، فلن توجد ضمانات لحصيلة تنموية إيجابية أو حصانة أمنية أفضل • فالشعوب الحية تسعى للتنافس وإكتساب إحترام الآخرين ، ولا تسعى إلى اللحاق بأنماط تنموية تكنولوجية أخرى •
- فمن أهم مداخل الإبداع هو كيفية تركيب الحلول الجديدة من موروث وأفكار سابقة مع معارف علمية جديدة عبر التخيل والقدرة على الخروج من المألوف [1] •

٢٠٣٠٥ • الدراسات الاجتماعية والإبداع

لاشك أننا فى مصر نحتاج مزيداً من الدراسات النفسية التربوية الاجتماعية الموجهة تماماً لخدمة قضايا الإبداع الفردى •

- كيف تتأثر المنظومة العصبية فى مخ الطفل وكفاءة عملها بأساليب وممارسات بعينها فى التنشئة ، وفى التغذية ، وفى علاقة الطفل بالحنان والعائلة والمسئولية بالسنوات الست الأولى منذ لحظة ولادته • (وربما قبلها فى التوافق الجينى وصحة الأم) • كل هذه مباحث فى قدرات العتاد **Hardware** لدى الطفل ، وقد يصعب فى حالات كثيرة إصلاح ذلك من خلال تعليم وتدريب الطفل أو توفير عدة لذلك **Software** •
- ومن ذلك ما يترتب على الوعاء الثقافى العام وتكامله ، مابين الإطار الجماعى المحيط ، والفنون ، وتوافر الخبرات ، والبيئة الطبيعية الخاصة بالمحليات ، والوسائط الإعلامية • والفصل التعسفى لمنظومات متعددة تشمل الأسرة ، العمل ، وقت الراحة ، المدرسة ، ••• وكل مايتصل بالإغتراب المعرفى التكنولوجى ، اللغوى الثقافى •
- وما الذى يمثل للمصريين تحدياً يحفزهم على التصدى ومن ثم الإبداع ، أو يمثل لهم حافزاً معنوياً وأدبياً ، وما الذى يملأ حياتهم ويحركهم ويحققون ذاتهم من خلاله •

---

(١) تعتبر (لدى كثيرون) اللحظات الحاسمة فى الإبداع (فى تفكيك ماهو موجود ، ثم إضافة التخيل والتركيب إلى عالم جديد) كانت هى نشوء : الفلك بعد كوبرنيكوس ، الميكانيكا والسببية بعد نيوتن ، مفاهيم الطاقة ، النظرات الاحتمالية فى عمل الأنساق ، الكهرومغناطيسية والنسبية بعد أينشتين ، الكمومية الفيزيائية ونهاية السببية ، مبادئ حفاظ المادة ونظريات التماثل ، السعى إلى نظرية كل شئ من خلال الأوتار الفائقة • وهما الأمثلة كانت المكونات من الدوائر والأجهزة الكهربائية والمعرفة عن الموجات الراديوية معروفة قبل أن يقدم W.Watt جهازه للرادار • وكانت المكونات من علاقات بين القياس والسرعة وطول الأجسام والمعرفة عن الكهرباء والمغناطيسية وعن الإنشطار النووى موجودة قبل أن يقدم A. Einstein تنظيره للنسبية والطاقة وحدود السرعة • وكانت المكونات من حزمات الكيمياء وأجهزة الليزر والتسجيل المتكرر فى نطاق أصغر لوحدات الزمن والمعرفة عن حتمية الإنطلاق إلى علوم عابرة للتخصصات الأكاديمية موجودة قبل أحمد زويل • وكل من هؤلاء كان إبداعه فتح الباب لعالم جديد وعلوم جديدة من خلال التخيل •

ولاشـــك أن فى الثقافات الخاصة المتنوعة عبر العالم ما سوف نعبر عنه كمعوقات • فى الفهم والوعى والإدراك ، وفى العناد لصالح القيم التقليدية ، وفى حدود على التخيل ، وفى الإصرار على التنميط بدلاً من التنوع ، وفى تحقيق التوازن بين الوجدان والماديات ، وفى حب المخاطرة من عدمه ، وفى الخوف من أن يبدو الإنسان مخطئاً •

ولكن ما الذى يمكن أن يفعله الفرد والبلد تحضيراً للتعامل مع عالم تحسب وحداته البازغة مالديها من رأس مال معرفى **Intellectual Capital** وتحاول إستكماله بتشجيع هجرة العقول ، أو دمج هذه العقول فى شركات ووحدات وأفراد موزعة عبر مساحة الكرة الأرضية كلها [1] •
ليس أمامنا إلا الحركة السريعة وإتمام مثل هذه الدراسات المشار إليها •

كذلك فإننا نحتاج إلى تعليم أطفالنا عبر مناهج تعليمية — ثقافة اقتصادية تزرع فهم المغايرة الاقتصادية الفردية والجماعية ، وفهم آليات لعمل العرض والطلب للمنتج والفكرة والإختراع ، وفهم مبكر للعمليات الإنتاجـــية والإنســـاق البيئـــية وموضـــوع المشاركة المجتمعية ، والمشكلات التى تنتظر حلولها • وكل هذه موضوعات هامة لايمكن تغطيتها من خلال أنشطة تجزيئيه مثل نوادى العلوم ، ولكن من خلال درس شمولى ينبه للمراحل والأولويات ومجالات التطوير التربوى للمناهج ومجالات خدمة البيئة كذلك •

٥•٣•٣•٥ معوقات الإبداع

والآن لنلخص معوقات الإبداع :

- سياســـات خاطـــئة فى نقل التكنولوجيا ، أو فى حماية الملكية الفكرية ، أو فى التجارة الدولية ، أو فى تدويل التعليم ، أو عدم وضوح لدور الدولـــة كمفاوض •
- سياسات خاطئة ، أو مناهج وأساليب تقييم خاطئة فى التعليم والإعلام ونشر الثقافة العلمية ، أو عدم وضوح دور الدولة فى بناء قاعدة للبحث العلمى والتطوير التقنى •
- عدم توافر المعلومات ، أو عدم توفير البناء المناسب لقواعد المعلومات ، أو التدفق غير المناسب للمعرفة العلمية ، وعدم وضوح الدور المركزى •

---

(١) يمكن هنا مراجعة أعمال ١٩٩٩ Committee on Information Technolegy, The National Research Council

American Association of School Librarians, Position Papers, ٢٠٠٠

وكذلك (وحول العلاقة بالفساد ونقص الشفافية)

UNDP: Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries . Singh & Dhumale , " Competition Policy " , ١٩٩٩ .

- عدم توفير وسائل الاتصال الديجيتالية (الحاسبات والخوادم والإنترنت) .
- عـــدم توفير مناخ الحريات والمشاركة المجتمعية الأوسع ، فى الاختيار والمتابعة والتصحيح والمحاسبية وفى فرض الموضوعات والصور والمثل العليا للإبداع وتحقيق الذات فى العمل التنموى .
- عدم تمثيل قطاع الأعمال فى توجيه وإدارة الأنشطة التعليمية .
- إهمـــال الموروث الثقافى ، وعدم بذل الجهد فى قراءته تباعاً إنطلاقاً من تحديات المستقبل واحتياجات الأمن القومى .
- إهمـــال الدراسات الخاصة – ووضع الأولويات – بمدى مناسبة الأم أساليب التنشئة للصغار وتعليم الفتيات والعدالة الاقتصادية لتوفير الإبداع للمجتمع .
- إنخفـــاض مســـتوى المعيشة وكبر عدد السكان مقارنة بالموارد فى المواقع المختلفة وكبر حجم الأسرة وعدم الوعى التغذوى والتلـــوث (خاصة بمركبات الرصاص) .
- غياب تقاليد الجماعة العلمية ، وعدم الاحتكام إلى الإختبار فى تفضيل نموذج فكرى على آخر .
- العصبية العرقية والطائفية والسياسية .
- عدم وجود غايات واضحة (أو دور ومشروع حضارى) وإستراتيجيات لعمل شامل فعال .
- عـــدم وجـــود برامج لتشجيع الطفل على التخيل واللعب ولعدم حرمانه من الحياة المبكرة بعيداً عن العنف ومشبعة بالحنان .
- عدم توافر الحياة فى جماعة ، وعلاقات معرفية عن بعد ، إضافة إلى الحياة الأسرية غير التسلطية .
- عدم الاهتمام بالرياضيات والعلوم الطبيعية والاحيائية ومناهج اتخاذ القرار فى المدرسة والجامعة والحياة الثقافـــية والترفـــيه وفى الســـلطات الإداريـــة والتنفيذية ، وفى التركيز على النظرة المجتمعية لهؤلاء كشخصيات عامة ذو شهرة .
- عـــدم الإنـــتقال مـــن إعلام وتعليم وتثقيف قائم على ثقافة الحساب وتصادم المواقف ، إلى مايقابله ويضـــاده وقائم على ثقافة المحاكاة التى تستشرف ردود الأفعال وتبنى على التبارى الذكى والإختبار الافتراضى لنتائج المقولات والادعاءات الأولى عبر الزمن ومن خلال حوار المصالح .

المحور الرابع : الإعلام – مجتمع المعرفة ، وتمكين المهمشين

الفصل السادس : الإعلام : قضية بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية
نحو مجتمع المعرفة والثقافة العلمية

أ. أحمد السمان

الفصل السابع : تمكين المهمشين

د . أحمد البقلـــــى

الفصل السادس

الإعلام : قضية بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية نحو مجتمع المعرفة والثقافة العلمية

أ. أحمد السمان

باحث – الهيئة العامة للإستعلامات

الإعلام : ودوره في بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية
نحو مجتمع المعرفة والثقافة العلمية

مقدمـــــة

تلعب وسائل الإعلام دورا رئيسا فيما يتعلق ببناء وتنمية القدرات البشرية بدءا بجعل أفراد المجتمع أكثر وعيا بواقعهم مرورا باطلاعهم على التطورات والمستجدات الحياتية وانتهاء بقدرتها على إكساب الأفراد والمجتمع سلوكيات جديدة تعمل على تطوير المجتمع أو تكريس جموده .

وعندما نتحدث عن التنمية فإننا نبدأ بالاتفاق مع ما يشيع في الأوساط السياسية والعلمية من ضرورة الربط بين سياسات الاتصال والإعلام من ناحية وبين السياسات الأخرى المطبقة في المجال الاقتصادي والثقافي والتعليمي حيث يعد البعد التنموي للاتصال والإعلام جزءا أساسيا من الخطة الشاملة للتنمية مما يبرز الأهمية القصوى لرسم سياسات إعلامية واتصالية مختلفة[١]، مع الأخذ في الاعتبار التناقض الجوهري الذي يعاني منه إعلامنا بعد أن كاد أن يتخلى عن مهمته التنموية الأساسية ليسوده طابع الترفيه على حساب المهام الأخرى وهي مهام التعليم والتوعية الثقافية وإعادة إحياء الإرادة الجماعية للمشاركة في العمل الاجتماعي.

ومما زاد من أهمية هذا الدور التنموي في الفترة الأخيرة عوامل عدة منها أننا نعيش في عالم يتغير بسرعة شديدة في غمار ثورة تكنولوجيا المعلومات التي جعلت "الإنفوميديا" السيد الجديد لكوكبنا يعيد تشكيله غير آبهة بأفكار بالية عن السيادة السياسية أو الحمائية الاقتصادية والثقافية والفكرية[٢] هذه الثورة من حيث هى ثورة ثقافية شروطا اجتماعية مختلفة ومناخا اجتماعيا مغايرا وتتهيأ هذه الشروط ويتوفر هذا المناخ من خلال عمليات تغيير جذرية وشاملة وفق منظور اجتماعي فكري لبنية المجتمع في مجالات الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم وأسلوب الادارة وكل ما يتعلق بظروف التنشئة الاجتماعية للانسان بما يهيئ خلـــــق معايير جديدة[٣].

هذا العالم المغاير يعني بداهة انسان جديد وفكر جديد وكذلك مثقف جديد متسلحا بثقافة مختلفة عن تلك السائدة في يومنا هذا، ، بالإضافة الى اختلاف القوانين التي تحكم الساحة الثقافية بعد أن صار الأداء الكلي للمجتمع هو محصلة الخطابات التي تسري بداخله شاملا الخطاب السياسي والديني والإعلامي والتربوي والتكنولوجي والعلمي، وبعد أن أصبحت سلطة المعرفة هي الدافع والمهيمن في كل المتغيرات العالمية نتيجة تأثيرها في كل العناصر (السياسية والاقتصادية والتجارة والجغرافيا والإعلام والإدارة والتنمية) وهو ما يقودنا إلى الانتباه إلى أن التقدم لم يعد يعتمد على أيديولوجية سياسية معينة أو مسرح قومي فيزيقي وأن الأمر يستوجب إدراك أن التقدم يعتمد على الاستخدام التنافسي للمعرفة في إطار متناغم في كل مناحي الحياة[٤].

نقطة البدء إذن هي يقين الباحث أنه كلما زادت معرفة الشخص زادت مهارته في الموضوع المتعلق به هذه المعرفة فطبيب على إطلاع ومعرفة أكثر مهارة من غير المطلع والحرفي الذي يعلم أكثر في صنعته يكون أكثر حرفية من غيره ، والنقطة الثانية التي ينطلق الباحث منها هي وجود معوقات عديدة في ثقافتنا الحالية ترفض التجديد وتميل إلى الركون ولن يتأتى محاولة علاج هذه السلبيات الثقافية إلا من خلال تغيير المنطلقات الثقافية في الوجدان المصري وهي عملية ستستغرق وقتا طويلا لكنها لا بد أن تبدأ الآن مرتكزة على نشر الثقافة العلمية في المجتمع، ثقافة تتضمن المعرفة العلمية والسلوك العلمي، وانطلاقا مما سبق يستهدف هذا الفصل بحث دور الإعلام في تحقيق تنمية الموارد البشرية عبر التركيز على دور الإعلام المعرفي والثقافي من خلال الإشكاليتين التاليتين :

١ – أن الاعلام يمكن أن يكون ذا عائد أكبر على تنمية القدرات والمهارات البشرية عن طريق نشر المعرفة من خلال تركيز مضمونه على المعلوماتية بدلا من نقل "رسائل" الى المتلقي، ومن خلال تبني سمات معينة مثل الآنية والتفاعلية وإبراز دور المتلقي بشكل كبير في تحديد المعلومة الاعلامية ذات الأولوية في النشر .

٢ – أن الاعلام والاتصال يستطيع تحقيق دور أكثر إيجابية في التنمية من خلال التركيز الاعلامي على نشر الثقافة العلمية والتخلي عن مفهوم الثقافة الأدبي المسيطر حاليا على التوجه الثقافي الإعلامـــي في مصر .

وقد مرت مراحل دراسة تأثير وسائل الاعلام على المجتمع بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى مرحلة القوة المطلقة للاعلام (All Powerful Media) التي امتدت من مطلع القرن العشرين حتى نهاية الثلاثينات وكان ينظر لوسائل الاعلام على أنها القوة الرئيسية في تشكيل الآراء والمعتقدات وتغيير أساليب الحياة وتوجيه السلوك البشري(٥)، وهي النظرية التي أعلن انتهائها كإطار نظري لتفسير أثر وسائل الاعلام في الأربعينات(٦)

المرحلة الثانية وهي المرحلة التي دعم فيها عدد كبير من البحوث نظرية التأثير الانتقائي والمحدود لوسائل الاعلام على الأفراد(٧).

أما المرحلة الثالثة هي سيادة مدخل الاستخدامات والإشباعات ودوره في تفسير أثر وسائل الاعلام من خلال النظر الى الفرد بوصفه فاعلا ايجابيا في عملية الاختيار الحر للرسالة الاعلامية ٠ يتعرض لها كما يقرر طبيعة المضمون الذي يتعرض له داخل هذه الوسائل وتتأثر هذه القرارات بالاهتمامات الشخصية للفرد وقيمه كأساس في اشباع احتياجاته المختلفة ويعتمد هذه المدخل على بعض الحقائق السيكولوجية وهي أن كل فرد لديه بناء خاص للاهتمامات والاحتياجات والقيم التي تلعب دورا في تشكيل اختياراته ٠

وتوصلت الدراسات الإعلامية إلى أن وسائل الاعلام تحدث تأثيرا على الاقناع Persuasion عبر تأثيرات مستهدفة وغير مستهدفة Unintended وتأثيرات تراكمية Cumulative وتأثيرات طويلة المدى Long-term وتأثيرات متأخرة Delayed كما تؤثر في الرغبة في تغيير الأوضاع وفي الحفاظ على الأوضاع القائمة(٨) كما يوجد تأكيد على أثر وسائل الاعلام على المجتمع والجماعات الفرعية(٩) حيث تناولت تأثير الإعلام في تشكيل الأنماط الثقافية عدد من نظريات الإعلام من أهمها :

نظرية التأثير المتراكم لوسائل الاعلام

Theory Of the Accumulation of minimal effects

وتنطلق النظرية من أن التأثيرات الضعيفة لوسائل الاعلام على الفرد تتراكم مع الزمن لتشكل تأثيرا قويا على المجتمع وثقافته ومن ثم تلعب وسائل الاعلام دورا مهما في إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع من خلال تركيز وسائل الإعلام على القضية (الفكرة / الموضوع) بانتظام وبشكل متكرر ومتكامل والتوافق في تقديم القضية داخل الوسيلة أو بين الوسائل المختلفة في المحتوى والموقف ٠

نظرية التبني Adoption Theory

نعيش في مجتمع متغير بطبعه وبالتالي هناك تدفق للمنتجات التكنولوجية وحلولا لمشاكل ومفاهيم جديدة ومستحدثات سواء مستحدثات مادية أو مستحدثات فكرية (فلسفة سياسية جديدة مثلا)، ومعظم المستحدثات يتم تبنيها من جانب المجتمع رغم أنها تكون قد اخترعت أو بدأت في مجتمع أخر وأن عملية تبني

الأفراد لها في المجتمع تأخذ شكل العملية المنتظمة ويتم التعبير عنها بنظرية تبني الأفكار والمستحدثات الجديدة ، وتكتسب هذه النظرية أهميتها في مجال الإعلام من اعتبارين أولهما أن وسائل الإعلام في حد ذاتها من المستحدثات والاختراعات والاعتبار الثاني أن وسائل الإعلام غالبا ما تكون مسئولة عن تقديم الأفكار والمستحدثات الجديدة إلى المجتمع الذي يقوم بتبنيها ٠

نظرية المعايير الثقافية Cultural norm Theory

وهي تذهب إلى أن وسائل الإعلام لا تؤثر فقط وبطريق مباشر على الأفراد ولكنها تؤثر أيضا على الثقافة وحجم المعرفة والمعايير والقيم في المجتمع وتشكل الأفكار والصور والسلوك على المدى الطويل(١٠)، وأن وسائل الإعلام من خلال العرض و الانتقائية والتركيز على مقولات معينة تخلق انطباعات لدى جمهورها وتشكل فيما بعد أنماطاً ثقافية عامة نحو الأفكار والأحداث والقضايا المعروضة وربما تؤثر بشكل غير مباشر على السلوك وتلعب هذه النظرية تأثيرا في دراسات الدور والأثر المعرفي لوسائل الإعلام ، وتشير الدراسات إلى أن جمهور وسائل الإعلام ينتقل من الإضافة المعرفية التي تقدمها له وسائل الإعلام في موضوع معين إلى فهم المضمون ومن ثم تغيير اتجاهاته وقيمه ٠

نظرية فجوة المعرفة Knowledge Gap Theory

تشير إلى تزايد اعتماد الأفراد في المجتمعات الحديثة على وسائل الإعلام في استقاء المعلومات عن الأحداث والقضايا المثارة مع تضاؤل دور الإتصال الشخصي كمصدر أولي للمعلومات عن القضايا المثارة، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات النمو المعرفي يمثل أحد المعالم البارزة في المجتمعات المعاصرة وأن وسائل الإعلام لها تأثير في زيادة الثقافة وفى وجود فجوة معرفية بين الأفراد في مختلف الفئات الاجتماعية، وأنه كلما زادت المعلومات التي تقدمها وسائل الاعلام فإن هذه الفجوة المعرفية تزداد أو تقل أو تتحقق المساواة المعرفية Knowledge Leveler نتيجة لعدة عوامل هي(١١):

١ – الأفراد الذين لا يمتلكون مصادر للمعلومات يحصلون على معرفة أقل ٠

٢ – إكتساب المعلومات يكون أكبر وأسرع بين الفئات الأكثر اهتماما بالموضوع ٠

٣ – يرى McQuail & Windhal أن التليفزيون يمتلك مقدرة أكبر من الصحف على تضييق الفجوة المعرفية لدى الأفراد (١٢).

وفي هذا الإطار هناك رؤى متعددة لدور الإعلام فهناك الرؤية البراجماتية التي ما زالت مسيطرة على معظم دارسي الإعلام وترى أن الإعلام أداة للتحديث في المجتمعات النامية بينما ترى المدرسة النقدية أن الإعلام في الدول النامية يثير إشكالية تتمثل في كونه يلعب دوراً مزدوجا سواء على المستوى المحلي أو الدولي إذ يمكن استخدامه كأداة للضبط الاجتماعي وتكريس التبعية الثقافية كما يمكن الاستعانة به كأداة للتحرر الثقافي والاجتماعي في ذات الوقت بينما يركز أنصار التيار الليبرالي على دور القائمين بالاتصال باعتبارهم منتجي المادة الاعلامية ويتأثرون بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية واهتمامات الجماهير، بينما يرى

تيار ما بعد الحداثة أن الجمهور هو الذي ينتج المعنى الخاص به ، لأنه يفسر المضامين الاعلامية من خلال أفكار مسبقة لديه تتفق مع تكويناته الثقافية وتنشئته الاجتماعية ومصالحه(١٣).

٢٠٦. نحو مجتمع المعرفة

ركزت معظم التعريفات التي تناولت وسائل الإعلام الجماهيرية حول مركزية تقديم المعلومة كأحد المعالم الرئيسية لتعريف وسائل الإعلام حيث قدم " و.سوليفان" تعريفاً قال فيه : أن الإعلام الجماهيري هو الممارسة والمنتج الذي يقدم المعلومات (المعرفة) والتسلية إلى جمهور غير محدد من خلال مؤسسات كبيرة تستخدم تكنولوجيا متقدمة(١٤)، كما وضع دينيس ماكويل في تعريفه لوسائل الإعلام نقل المعرفة والمعلومات والتسلية والتصورات والرموز إلى الجمهور مما يدلل على أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في مجال نقل المعرفة عن طريق نقل المعلومات التي تلعب دورا هاما في تشكيل الرأي، فعندما لا يعرف الجمهور الكثير يصبح نقص المعلومات معوقاً كبيراً في قدرته على التوصل إلى آراء سليمة، فالرأي يتحدد عادة مقابل المعرفة وكلما زادت المعرفة والمعلومات عند الشخص كلما أصبح رأيه أفضل(١٥).

وهنا يثار سؤال هل يكون الإعلام تنمويا بالتركيز على الوظيفة المعلوماتية بمعنى الاكتفاء بالبحث عن المعلومات وتقديمها ومحاولة تفسيرها أم يضيف إلى ذلك التوجيه على المتلقى عن طريق اختيار جزء من المعلومة المتعلقة بالحدث المطروح أو إيصال رسالة تعطي إنطباعاً بسلبية أو إيجابية توجه معين أو طريقة محددة؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل يؤكد الباحث قناعته بأن الوظيفة المعلوماتية البحتة لوسائل الإعلام هي الأكثر إيجابية في مجال التنمية بغض النظر عن مدى إيجابية أو مدى الفاعلية المتصورة للرسالة الإعلامية التي يتم بثها .

يتفق الباحث مع ما ذهب إليه الأستاذ صلاح الدين حافظ في قوله أنه من المؤكد أن غياب المعلومات أو تغييبها أو حجبها عمداً كان لا يزال أحد محاور التجهيل وتزييف الوعي وتضليل الرأي العام (١٦)، وما ذهب إليه عزي عبد الرحمن إلى أن هذا النمط من التوجه في الإعلام ساهم في تكريس التبعية للنموذج الإعلامي الغربي وكذا تغييب المجتمع عن المشاركة في التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، إذ تحولت هذه الوسائل الى أدوات أحادية تعمل على تكريس الواقع "السالب" وتطبيع الجمهور الامتثال والنمطية والاستهلاكية والسلبية..الخ(١٧).

يقول نبيل على إن مفهوم الإعلام الذى يرتكز أساساً على مهمة توجيه الرسائل من المرسل إلى المستقبل آن له أن يتغير فى ظل تكنولوجيا المعلومات ليصبح تواصلاً أى حواراً ذا إتجاهين لا مجرد إعلام أحادى الجانب يصب جام رسائله على مستقبله تواصلاً لا يقتصر على إبلاغ الرسائل بل يتجاوز ذلك إلى مهام التعليم والتعلم والترفيه وإسترجاع المعلومات والتراسل والتحاور (١٨) .

وبالنظر إلى التعليم والإتصال باعتبارهما ثروة معرفية ، تكون مهمة وسائل الإتصال فى هذا الإطار تقديم المعرفة " أى المعلومات " وليس الآراء عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى

تحدث في المجتمع وعلى المستوى الدولي وذلك بقصد تمكين الفرد والمجتمع من إكتساب هذه المعرفة ومن ثم تكوين الرأي والتأثير على المحيط بناء على ذلك (١٩) لقد أكدت دراسات إرتباط ازدياد التعرض لوسائل الاتصال الجماهيرية بزيادة القدرة على الإبداع مع الأخذ في الحسباب متغيرات العمل والجنس ونوعية التحصيل الدراسي في تنمية القدرات الإبداعية (٢٠) .

وبالنسبة للبعد الاقتصادي فقد حلت المعلومات محل القرب المكاني والزماني والسياسي مما يعني أن إنتشار مفاهيم المعلوماتية في المجتمع والشفافية العالية فيه تعني جذب نشاط اقتصادي أعلى حيث يرغب المنتجون والمصنعون دائماً في بيئة معلوماتية مفتوحة لأنها أسهل في تقدير مواردها البشرية والطبيعية وغيره ، وأقدر على تحديد ومعرفة ميول وخيارات وأذواق المستهلكين الحقيقية وبالتالي توجيه المنتج الاقتصادي النهائي لترضية هذه الميول .

ومما يشار إليه لمقارنه بين التوجه المعلوماتي وتوجه بث رسائل إعلامية في حدث ما وتأثير ذلك على التنمية ، نشير هنا إلى حادث كسوف الشمس عام ١٩٩٩ والذي صاحبه توجيه رسائل إعلامية كثيفة تستهدف تحذير الجمهور من النظر إلى الشمس في ذلك اليوم ومحذرة من الآثار الصحية المترتبة على ذلك وكان من نتيجة ذلك المباشرة تسجيل أعلى حالات غياب وأجازات في المصالح الحكومية والاقتصادية وما يعنيه ذلك من فاقد إقتصادي مباشر لتعطل عدد من المصالح عن العمل ليوم كامل نتيجة لرد الفعل على الرسالة الإعلامية الموجهه وكان الأولى هو نشر المعلومات فقط وبشكل علمي عن الخطورة المحتملة للنظر إلى الشمس في هذا اليوم وعن الأضرار أو الحوادث التي سجلت سابقا عن مثل هذا الحدث .على وسائل الإعلام المصرية أن تبدأ مرحلة الاستعداد لتكون أجهزة إعلام تفاعلية أي لا تكتفي بتقديم المادة الإعلامية إلى متلقي سلبي بل عليها أن تتفاعل معه عبر تقديم إستجابات فورية لطلبات وإتجاهات المتلقين والعمل على توافر بدائل عديدة ليختار منها الجمهور، وكذلك الآنية التي تعني مد الجمهور الفوري باستمرار بأهم المقتضيات الآنية لحظة حدوثها ، وهو ما يتمشى مع توجهات نظم الإتصال العالمية حيث تسعى إلى إضفاء الطابع الشخصي في عملية التلقي حيث يكون للمتلقي الخيار في اختيار رسالته الإعلامية سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو توقيت إسقباله بحيث تكاد المؤسسات الإعلامية أن تتحول في ظل هذا إلى مستودعات للمعلومات ينتقي منها المتلقي ما يحتاج إليه ويفضله ، وهو ما يقتضي من وسائل الإعلام المصرية إدخال تعديلات جوهرية سواء من حيث المفاهيم أو التنظيم أو أسلوب الإدارة وضرورة توافر الإمكانيات لتقديم سلعة / خدمة إعلامية متميزة قادرة على المنافسة حتى لا يجد المتلقي العربي نفسه أمام خيار وحيد وهو إقتناء سلعة ثقافية من الخارج .

المطلوب من الصحف أيضا تقديم أكثر المعلومات شمولاً وأفضل الوسائل للوصول إليها، مع التحول الكامل إلى الوسائط الرقمية التي ستمكن هذه الصحف أن تكون أكثر عمقاً في تناولها للموضوعات، وسوف يكون من الممكن توزيع المجلات إلكترونياً بصفة يومية،مما يؤدي الى سقوط الحدود الفاصلة بين الصحف والمجلات وتحقيق إنتشار ووصول أعمق وتحقيق الآنية بشكل أكبر .

أصبحت المعلومات شريان الحياة للمعرفة الحديثة أصبح مركز العلم عظيما لدرجة أن المعرفة في أيامنا هذه أصبحت مرادفا للمعرفة العلمية، ويرجع النجاح المذهل للعلم إلى اعتماده على التأكد بالبرهان على صحة الحقائق التي يقدمها، كما قدم نفسه مفيدا وبراجماتيا من خلال التكنولوجيا التي ينتجها والتي تعمل في مصلحة المجتمع[٢١] وهو ما يقودنا إلى الشق الثاني من الحديث حول الثقافة العلمية .

٣٠٦ ٠ تشجيع الثقافة العلمية

علينا أن نعترف أن الأسباب الحقيقية للتخلف ذات طبيعة ثقافية وهو مايقودنا إلى قناعة أن التنمية الحقيقية الفعالة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إدخال تغييرات جذريـــــة على البناء الثقافي الذي ينشد التنمية [٢٢]، ولقد لفت نظر الباحث ما ورد في برنامج الحزب الوطني الديمقراطي في إطار فكره الجديد حول ثقافة التنمية وفيه ما يلي [٢٣]"يؤكد الحزب على أهمية غرس ثقافة التنمية من خلال نشر القيم التي تساعد على إطلاق القدرات الكامنة لدى المواطن المصري .... والاهتمام بالبحث العلمي ، وترسيخ قيم المبادأة والإنجاز والعمل الجماعي والاستعداد لتحمل المسئولية وإحترام العلم" إن اللافت للنظر هنا هو الاعتراف بوجود ثقافة لازمة للتنمية وإلى أهمية البحث العلمى واحترام العلم ٠

لقد أكدت كثير من الدراسات أن جمود القيم والمعايير الثقافية يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يؤكد أن للتنمية ثقافة خاصة بها وقد أكد صدق هذه المقولة أن برامج التغيير الاجتماعي تعتمد إلى حد كبير على طبيعة التعامل بينها وبين النسق القيمي ... وهناك العديد من الأدلة العلمية المؤكدة على إرجاع مظاهر التخلف إلى عوامل ثقافية فتلك العوامل هي المسئولة عن دفع أو تعويق ممارسات ثقافية معينة وتشجيع بعض مظاهر السلوك وتعويق غيره والتنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إدخال تغييرات جذرية في البناء الثقـــافي والاجتماعي[٢٤] ٠

قبل الخوض في هذه القضية نبدأ بالإشارة إلى وجود مئات من التعريفات الخاصة بالثقافة لكننا سنركز على مفهومين اثنين من بين هذه التعريفات:[٢٥]

المفهوم الأول بالمعنى الأنثروبولوجي (علوم الانسان) التي تشمل كل أفعال الإنسان التي تميزه عن أفعال الطبيعة وتشمل كل نشاط ذهني أو مادي ، المعنى الثاني يرتبط بنوع الأساليب والقيم التي يبتكرها الإنسان ليكسب إنسانيته معناها الخاص وينظم بها حياته وهي تشمل جميع السمات المميزة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية وطرائق الفكر والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير ونمط الحياة ٠

فالثقافة ليس تعبيرا عن الواقع فحسب بل أيضاً وسيلة فعالة لتغييره ، حيث أن الثقافة ليست مجرد مجموعة من المعارف والقيم وإنما هي ترجمة لهذه القيم والمعارف إلى سلوك معين وهذا ما يجعل مجتمعا ما مثقفا وآخر غير مثقف[٢٦].

كذلك تتعدد تعريفات مفهوم الثقافة العلمية مثلما تتعدد تعريفات مفهوم الثقافة لأن الثقافة العلمية لا تعدو إلا أن تكون جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، فالثقافة العلمية هي الجانب العلمي للثقافة في المجتمع، وهي بالتالي ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع ٠ فنشر الثقافة العلمية جهد كبير يقوم على قاعدة رئيسية هي الأخذ بمناهج العلم في التفكير والتخطيط ولعل الدعامة الأولى في المتغير الثقافي هي المعرفة التي تطرد

من الثقافة ما هو متخلف ليحل محله ما هو أكثر تقدماً وجدة وعلمية ، ويصاحبها تنمية المعارف وأفكار الإنسان العلمية و زيادة وعيه العلمي والرقي بمستواه الفكري والعقلي وقدراته على الفهم والتحليل والتعبير على نحو متواز مع روح العصر وتعديل قيمه الأخلاقية وعاداته السلوكية في الاتجاه الذي يتوافق مع توجهات العلم الحديث .

ومن أهم سمات الثقافة العلمية :

١- إنسانية بطبعها بمعنى أن العلم يدخل في تفسير التنظيم الاجتماعي وبناء ومعالجة المشكلات المرتبطة بالإنسان .

٢ - التراكمية فالثقافة العلمية أشبه بالبناء الذي يزداد ارتفاعا بمجرد إقامته .

٣ - الثقافة العلمية أبعد ما يكون عن الجمود ونتائجها دائما قابلة للمراجعة والتطوير فهي تتضمن دائماً أن الحقيقة العلمية نسبية ومرنة .

٤ - الثقافة العلمية تخلق للإنسان هدفاً يسعى لتحقيقه فهي عملية هادفة تحث على فهم الظواهر المختلفة بغرض تفسيرها والتوصل إلى النظريات والقوانين التي تحكمها والتنبؤ بحدوث الظواهر .

٥ - الثقافة العلمية مرتبطة بالدقة والضبط والتجرد حيث تجعل الدقة في دراسة الموقف من جميع جوانبه وسائر احتمالاته والظروف التي تؤثر فيه .

إذن يكون السؤال هنا هو كيف نقاوم التخلف الثقافي الذي نعيش فيه ونضع قيم العلم حيث ينبغي أن تبدع وتؤثر... هنا تقف الثقافة العلمية على استعداد أن تقترح لنا الضمان بما تزودنا به من نظرة شاملة وإطار معياري عن طريق ممارسة الثقافة علميا وهو أمر ليس بالسهل فلئن كنا نعلم ما يحرك العلم ويبعث على نشأته وتطوره فنحن لسنا على نفس ذلك اليقين في معرفة كيفية تطوير الثقافة وما يجعلها إلى النمو أو الذوبان فما ينقصنا أن نصل في علوم الإنسان والثقافة المستوى الذي بلغته علوم الطبيعة ، كما أننا لا نستطيع أن نعمد عمداً إلى خلق الثقافة أو ترقيتها وإنما نستطيع أن نزيد الوسائل المشجعة للثقافة ولنفعل ذلك يجب أن نكون على قناعة بأن هذه الوسائل في ذاتها مرغوبة إجتماعيا ، والمشكلة في الثقافة تتعلق بالإطار الداخلي لها ، فالثقافة تميل إلى الاحتفاظ بتركيبها القيمي وتقاوم الضغوط والتأثيرات الواقعة عليها، ومع ذلك فإن العلم كفيل عبر فترات زمنية ليست طويلة على التأثير على هذا التركيب القيمي وإضعاف مقاومتها للتغيير وخير دليل على ذلك ما قامت به تاريخياً المجلات العلمية التي أصدرها الرواد اللبنانيون في مصر حيث قادت معركة التحرر الفكري مترافقة أو مقدمة لمعركة التحرر الوطني من خلال ثورتها على المعتقدات القديمة الفاسدة وتبنيها ما أكدته العلوم الحديثة ولو خالف مذاهب العامة قاطبة، فلم يعد التشريح مخالفا للدين كما كان ، ولا الأوبئة غضباً إلهياً ولا علم الفلك ضرباً من الغيب ولا النهوض الصناعي غير ممكن (٢٧) .

دور الإعلام في نشر ثقافة التنمية "الثقافة العلمية"

مهمة غرس الثقافة العلمية ليست مهمة جزئية بل مهمة إجتماعية شاملة يقوم بها الباحثون العلميون والدولة والتنظيمات السياسية وأجهزة الإعلام وتحقيق صلة مباشرة بين العلم والثقافة والإعلام والتنمية تقتضي أولا الاعتراف بسلطة إجتماعية وإعلامية للعلم وذلك عن طريق وضع العلم في مكانه الصحيح بين الفاعليات الإنسانية الأخرى مما يسلم إلى خلق لغة مشتركة بين العلم و الإنسانيات وسائر جوانب الثقافة من دين وفلسفة وفن ومن هنا يشارك الانسان بكل ما يتهيأ له من فاعليات تتكامل فيما بينها ولا تتنافس في مسئولية دفع المجتمع الإنساني إلى كل ما يحقق بالفعل التنمية المنشودة، وفي هذا الإطار فإن تقديم جهاز إعلامي علمي يشجع على تنمية الثقافة العلمية مرهون بمدى علمية وتقدم مضمون رسائله ولإدراكه لأهمية العلم والتكنولوجيا وباحتضانه لشبكة من الخبراء تعرف ما الذي تتابعه ومن الذين تتابعهم ويتم ذلك من خلال إنشاء قاعدة علمية تنقل وتعكس أهمية العلم إلى رجل الشارع العربي وذلك من خلال :

١ – وجود خبراء يعرفون ويستعملون وسائط مختلفة للتعرف على آخر ما يدور على مستوى العلم في العالم كله .

٢ – الجهاز الإعلامي على استعداد لبذل جهد حقيقي من أجل نقل تفاصيل هذا الذي يدور إلى الناس في كل مكان .

٣ – الشرح العلمي يحتاج في إعلامنا أن يكون له مساحة أكبر بكثير من مساحتها الحالية لكي ندخل إعلاميا بعمق في طرح الموضوعات العلمية .

ففي إطار الوظيفة الثقافية للإتصال يتم النظر إلى الإعلام باعتباره دافعا للثقافة أو خطرا يهددها في الوقت ذاته ويمكن اعتبار دور الإعلام بمثابة دور الناقل الأساسي للثقافة وان وسائل الإعلام هي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف والتأثير فيها ، وعلى حفز وتعزيز ونشر الأنماط السلوكية وتحقيق التكافل الاجتماعي هي تلعب دوراً أساسياً في تطبيق السياسات الثقافية وفي إضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة وهي تشكل بالنسبة للملايين الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة [٢٨]، بل يرى البعض أن الإعلام والثقافة وجهان لعملة واحدة فوسائل الإعلام جزء أساسي من العملية الثقافية إذ هي ليست وعاءاً للإبداع فحسب ولكنها جزء من الإبداع نفسه [٢٩].

ويقوم الإعلام بوظائف عديدة في خدمة الثقافة منها تشكيل الشخصية العامة للمجتمع حيث تستخدم وسائل الإعلام قدرتها على التأثير في المعرفة والسلوك لتحديد طبيعة المجتمع عن طريق تثبيت قيم ومبادئ معينة وإيضاح العقوبات التي تنجم عن ممارسة أنواع خاطئة من السلوكيات وكشف ما يجب أن نتعلمه ليكون لنا مكانة أو دور في المجتمع[٣٠].

وقد أدت الابتكارات التي حققتها البشرية في السنوات الأخيرة إلى زيادة الرابطة بين الإتصال والثقافة وذلك بالمفهوم الشامل للثقافة باعتبارها تجسيدا لكل ما يسمو ويرتقي بالبشرية ويميزها عن سائر المخلوقات

الأخرى [٣١]، وعلاقة الإعلام بالاتصال هي في جوهرها علاقة النوع بالكل إلا أنهما كثيراً ما يتداخلان إلى حد التطابق[٣٢]حتى يمكن القول أن الإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي والسياسة الثقافية ، وذلك في عصر أصبحت فيه الثقافة محوراً رئيسيا للتنمية في حين أصبح الإعلام أهم الوسائل لتحقيق تلك التنمية ، فالواقع أن وسائل الاعلام في جوهرها أدوات ثقافية تلعب دورا أساسيا في نقل الثقافة ونشرها من خلال تزويد جماهير القراء والمشاهدين والمستمعين بالحد الأدنى من الزاد الثقافي .... وتشير الخبرة المعاصرة إلى القدرة الهائلة لوسائل الإعلام في مجال محو الأمية والتعليم المستمر، ومواجهة مخاطر الغزو الثقافي الذي إستهدف تحويل الثقافة الوطنية من عنصر استنهاض وطني وقومي ضد الغزو الثقافي الوافد إلى مادة استهلاكية دعائية للاعلانات والمسلسلات السطحية والأفلام التجارية وإظهار العربي بالذيليه والدونية تجاه الدول الأجنبية المهيمنة على مراكز الإنتاج الثقافي في الوطن العربي[٣٣].

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات أهم أدوات صناعة الثقافة وأهم قضاياها الاجتماعية توازى مع ذلك أن أصبحت صناعة الثقافة أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وهو ما يدعونا إلى دراسة تكنولوجيا المعلومات متخذين من الثقافة منطلقا لنا وليس العكس .

ويذهب فرنسيس فوكوياما إلى أهمية القيم الثقافية في تحديد مسارات النشاط الإقتصادي عبر الدولة حيث يؤكد في أحد كتبه أطروحة أن المعايير الثقافية توضح بدقة النشاط الاقتصادي ويضرب مثالاً على ذلك بالثقافة الصينية وإن الثقافة هي التي تقود الاقتصاد ، في دول أخرى مثل أمريكا اللاتينية .

تنحية الثقافة الأدبية

حتى يتم تجديد الثقافة الأدبية المهيمنة على الساحة الثقافية في مصر يرى الباحث بوجوب تنحيها عن صدارة المفهوم الثقافي المصري نظراً للسلبيات التالية التي تتسم بها:

١- سيادة الثقافة الأدبية جعلت حركتنا النقدية تعيد إنتاج قضايا وإشكاليات الماضي مرة بعد أخرى دونما تجديد تفرضه مقتضيات التغير الزماني والثقافي والاجتماعي... فما كنا نعتقد أنه قد حسم في مسيرة تطور المدارس الأدبية في الشعر والرواية والقصة والمسرح لا تزل هناك مدارس تعيد بين الحين والآخر طرحه كأسئلة وإشكاليات حتى بات أمر تطور حركتنا الأدبية مجرد زوبعة تثار كل مرحلة وتذروها رياح الزمن وسرعان ما تعود ثانية دون إنقطاع ، وكان من الطبيعي والحال كذلك العودة إلى أسلحة وعقول الماضي الثقافي والأدبي البائد لقتال العناصر الحية في ثقاة وأدب ليكون –مثلا– الشعر وهو إختراق ضوئي لتخوم المستقبل هو جزء من هذه الانتكاسة السريعة نحو ماضينا وإحتضانه والتشرنق في داخله[٣٤].

٢- نقدنا الأدبي الذي طالما هاجم التبعية الفكرية والإبداعية، ها هو نفسه – باستثناء الدر اليسير– يقع في فخ التبعية، يلوك نظريات غيره دون تطويع لخصوصيتنا العربية ودون تطبيق عميق على إبداعنا المحلي،

فها هو جابر عصفور يلفت نظرنا إلى تلك المفارقة الدالة في أن صعود المد البنيوي في الممارسات النقدية العربية لم يبدأ إلا بعد إنحسار مسار المد البنيوي نفسه في فرنسا موطنه الأصلي(٣٥).

٣- الشخص ذو الثقافة العلمية يختلف عن ذو الثقافة الأدبية في أن الثاني يدرك العلة كأنها قوة محدثة خالقة وتلعب التوقعات والميول الذاتية والإستهواء دوراً مهماً في تحريف الإدراك للواقع بحيث ينتقي الإدراك دون وعي بما يبرر الأفكار المسبقة ومن هنا يكون لمعنى الحقيقة دلالة مختلفة عما هي عليه فالحقيقة تصبح مطلقة وليست نسبية فالظاهرة تفسر نفسها بنفسها وهو ما يباين طريقة العلم التي تعد الحقيقة امرا نسبيا تنسب إلى أوضاع الزمان والمكان ولا دلالة لها إلا في ضوء ما يصاحبها من ظروف أو شروط والتي إذا ما تغيرت تغيرت معها دلالتها وأهميتها لأنها لا تملك دلالة لها في ذاتها .

٤- يقول أحمد زويل : ان سيادة " ثقافة المجاز " فى الإعلام المصرى تؤدى إلى فقدان العمل فى إدراك الناس أو حتى فى إهتمامهم بالموضوعات ، أو التطورات ذات الطبيعة العلمية فعلى سبيل المثال كان هبوط المركبة الفضائية على سطح المريخ محل إهتمام كبير فى لندن وغيرها من الواصم الغربية ولا حديث للإعلام أو الناس إلا عن هبوط المركبة على سطح المريخ ، ولكن فى مصر ، وبما أسميه ثقافة المجاز أشير للموضوع ولكن لم يتوقف عنده احد ليحلله أو يفهم معناه ومن ثم يشرحه وكذلك فى موضوع الجينوم البشرى وغيرها من الإنجازات الجبارة للإنسان فى عالم اليوم الناس فى مصر متشوقون جداً لمعرفة مثل هذه الأشياء ، هم لا يريدون أن يغرقوا فى المسلسلات فقط(٣٦) .

الواقع الإعلامي الثقافي المصري

قبل الولوج إلى بعض الخلاصات يهمنا أن نرصد بعض ملامح التوجه الثقافي للإعلام المصري خاصة التليفزيون بحكم أنه أقدر على التأثير المعرفي في المجتمع وذلك من خلال ما توصلت إليه عدد من الدراسات الأكاديمية .

أوضح أحد الدراسات أن التليفزيون يعتبر وسيلة الإعلام رقم ١ للشباب المصري حيث أكد ٩٧,٢٥% أنهم تعرضوا له وأن التليفزيون قام بنجاح بتشكيل أولويات إهتمام جمهور الشباب بأخبار العالم الثالث كما أصبح أهم مصدر لمعرفة الأخبار والحقائق والأحداث التي تدور في هذا العالم (٣٧)

وبالنظر إلى واقع البرامج الثقافية نجد أن البرامج العلمية في إذاعة الشباب والرياضة عام ١٩٩١ كانت نسبتها ثلث البرامج الثقافية بينما اقتسمت الثقافة الفنية والبرامج الأدبية الثلثين الباقيين(٣٨) حتى البرنامج الثاني وهدفه الرئيسي هو خدمة التنمية الثقافية فإن نسبة البرامج العلمية رغم أهميتها كانت ٤,٢٥% فقط(٣٩).

أما عن التليفزيون فبالنسبة للبرامج الثقافية حازت البرامج الخاصة بالفنون والمسرح والموسيقى على الترتيب الأول بنسبة ٣٨,٥% من جملة البرامج الثقافية في القناة الثانية المفضلة لدى النخبة المثقفة في الدراسة وذلك عام ١٩٩٥ أما فيما يتعلق بالشعر والأدب فقد بلغت نسبته ١٦,٢٨% أما موضوعات العلم

والتكنولوجيا فكانت نسبتها ١٩,٣٨% وموضوعات البيئة كانت نسبتها ٧% والبرامج الثقافية المتعلقة بتنمية الإحساس بالمجتمع ٩%(٤٠).

وفي دراسة أجريت عام ١٩٨٤ توصلت إلى أن نسبة ٥٠% من البرامج الثقافية في تليفزيون جمهورية مصر العربية كانت تدور حول الثقافة الفنية أما الأدب وفنونه فكانت نسبته ١٠% ونسبة البرامج التي تدور حول المعارف العامة فكانت ٢٤% أما نسبة الموضوعات المتعلقة بالثقافة العلمية فكانت ١٦%(٤١) وهو ما لا يختلف عما توصلت إليه رسالة دكتوراة بعد ذلك بأربع أعوام حيث أثبتت أن برامج الثقافة الرفيعة لا تشغل سوى مساحة ضئيلة جداً ٦,٥٢% من إرسال التليفزيون ككل(٤٢).

ختام وتوصيات

ركز هذا الجزء من البحث على أثر نشر المعرفة والثقافة العلمية – بشقيها المعرفي والسلوكي– على تحقيق تنمية القدرات البشرية وأهمية هذين العنصرين في ظل الثورة التكنولوجية التي تجتاح العالم وتشكله في إطار جديد يتطلب إنساناً جيداً وفكراً متجدداً وثقافة علمية مختلفة ٠

بدأت الدراسة باستطلاع التراث العلمي والنظري المؤكد لأهمية دور الإعلام في تحقيق التنمية الثقافية والمعرفية وتأثير وسائل الإعلام على المستوى الوجداني والمعرفي والسلوكي وعلى الأفراد والمجتمعات على حد سواء وقدرتها على نشر تبني المستحدثات العلمية والتكنولوجية وتأثيرها على المعرفة والمعايير والقيم في المجتمع وإلى تزايد اعتماد الأفراد في المجتمعات الحديثة على وسائل الإعلام في استقاء المعلومات عن الأحداث والقضايا المثارة ودورها في إزالة الفجوات المعرفية داخل المجتمع وبين المجتمعات المختلفة والتي يؤثر فيها عدة عوامل منها الوصول إلى الوسيلة الإعلامية ومستوى إهتمام وسائل الإعلام وتغطيتها بقضية أو موضوع ما ومستوى اهتمام –أو خلق اهتمام– الأفراد بقضية ما وكيف تؤدي هذه العوامل الى تضييق الفجوة المعرفية لأفراد المجتمع ٠

وأكد المبحث الثاني على أولوية وظيفة المعرفة ونقل المعلومات لأجهزة الإعلام وأن صدارة هذه الوظيفة وتنحية سيطرة مفهوم الرسائل الإعلامية التي تستهدف إيصال إنطباع سلبي أو إيجابي ٠

وإنطلق المبحث الثالث من الإعتراف بوجود ثقافة لازمة للتنمية وهي الثقافة العلمية خاصة أن جمود المعايير والقيم الثقافية يعوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وما يصاحب ذلك من ضرورة التخلي عن مفهوم الثقافة الأدبية كمعنى وحيد للثقافة وسيطرة المواد الأدبية على غالبية البرامج الثقافية في التليفزيون المصري ٠

وإنطلاقاً مما سبق يذهب الباحث إلى تقديم المقترحات والإستنتاجات التالية كتوصيات وهي :

١– أكدت لنا نظرية فجوة المعرفة أهمية إمتلاك الوسيلة الإعلامية لتقليل الفجوة المعرفية وإمتلاك مساواة معرفية وهو ما يعني القناعة بأن القنوات المتخصصة على القمر المصري نايل سات لن تحقق أهدافها في مجال تنمية الوعي المعرفي المصري نظراً لعجز أغلبية الجمهور المصري عن امتلاك أدوات استقبال البث

الفضائي، ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به هذه القنوات في المجال المعرفي والثقافي وحتى الوصول إلى المستوى الإقتصادي المرتفع للشعب المصري الذي يمكنه من إمتلاك أجهزة إستقبال القنوات الفضائية يقترح الباحث مشاركة قنوات النيل المتخصصة للقنوات المحلية في ساعات البث الأرضي المخصصه لها.

٢ – تزويد قنوات النيل المتخصصة بالأدوات والقدرات اللازمة التي تعينها على أداء دورها وحتى تكون على المستوى التنافسي الفضائي بدءاً الأجهزة والأدوات مروراً باستوديوهات البث المباشر التي تعاني هذه القنوات –فيما عدا قناة النيل للأخبار– من عدم وجودها .

٣ – زيادة الجرعة العلمية في القنوات العامة .

٤ – زيادة نسبة البرامج الثقافية وتقليل المواد المهتمة بالثقافة الأدبية إلى أقل وقت ممكن .

٥ – حتى يتم عمل برامج علمية مصرية فيكون مطلوباً نقل البرامج العلمية الفيلمية بكثافة من الخارج وعرضها في أوقات جذب جماهيرية .

٦ – إعداد دورات علمية خاصة لمعدي ومقدمي البرامج العلمية .

٧– لا شك أن التفتح على كل الآراء والاتجاهات والمواقف حتى المخالفة للتوجهات العامة سيكون له أكبر الأثر على توسيع آفاق المجتمع المصري ونشر قيم التسامح وقبول الآخر وهي القيم اللازمة للتفاعل البناء مع المجتمع العالمي .

المراجـــع

- عواطف عبد الرحمن: دراسات في الصحافة العربية المعاصـــرة (بيروت دار الفارابي ١٩٨٩) ص ٩٦-٩٧
- ميتشو كاكو: رؤى مستقبلية كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين ترجمة سعد الدين خرفان (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ٢٠٠١) ص ٢٩
- شوقي جلال : العقل الأمريكي يفكر، ط٢ (القاهرة ، مؤسسة الانتشار العربي ١٩٩٧) ص ٢٤٠-٢٤١
- محمد رؤوف حامد: إدارة المعرفة رؤية مستقبلية –سلسلة إقرأ (القاهرة دار المعارف ١٩٩٨) ص ٨٥-٨٦
- Bauer, R.A. and Bauer, A. :America, Mass socieyt and mass media In Journal of Social issues vol ١٠ No ٣ q٩٦٠ pp ٣-٦٦
- Lzarsfeld, P.F. Berlson, B. and Gaudet, H. : The people choice (New York; Duell, sloam and peace ١٩٤٤
- Joseph Klapper: The Effects of mass communication (Glencoe: free press of Glencoe, ١٩٦٠) p٥
- Golding P. and Murdock. G. : Theories of communication and theories of society in communication research ٥ (١٩٧٨) pp ٣٣٣٩-٣٥٦
- Pan. Z and Mcleod, J. M. : Multi level analysis in mass communinication research ١٨ (١٩٩١) pp ١٤٠- ١٧٣
- Melvin L. De Fleur and Sandra Ball-Rokeach: Theories of mass communication ٥th Ed (New york: Long man ١٩٧٥) pp ٣٠٩-٣١٠
- J. Warner Severin & J. W. Tankard : "Communication Theoris, Origins, Methods and uses in the Mass Media" ٣rd Edoition (New York, Hastings house pub , ١٩٨٢) pp ٢٣٠-٢٤٦
- Mcquail Denis and Windhal Siven : Communication Models for the study of mass communication (Singapore Longman pub ١٩٩٣) p١٢٤

١٣ – عواطف عبد الرحمن: قضايا اعلامية معاصرة في الوطن العربي (القاهرة دار الفكر العربي ١٩٩٧) ص ١٤-١٥

١٤ – O' Suleivan, T, I J. Hartley, D. Sauders, and J. fiske : key concepts in communication (Methuen, toronto ١٩٨٣) p ٨٣

١٥ – دانييل يانكلوفيتش: الديمقراطية وقرار الجماهير ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٣) ص ٧١- ٧٤

١٦ – صلاح الدين حافظ: حرية الرأي والعقيدة قيود وإشكاليات "القاهرة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٤" ص ١٣٨

١٧ – عزي عبد الرحمن م س ص ١٣٩

١٨ – نبيل على : الثقافة العربية وعصر المعلومات (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ٢٠٠١)ص ٣٦٤ ٠

١٩– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية " د٠عزى عبد الرحمن فى دراسة بعنوان الحق فى الاعلام والاتصال وابستمولوجيته " تونس ١٩٩٤)ص ١٥٨

٢٠ – مصرى عبد الحميد حنورة : الابداع من منظور تكاملى (القاهرة الأنجلو المصريـــــة ١٩٩٧)ص ٢٢٨ ٠

٢١ – دانييل يانكلوفيتش مرجع سابق ص ٣١٧ – ٣١٨ ٠

٢٢ – محمد الجوهرى : علم اجتماع التنمية (القاهرة مطبعة سجل العرب ١٩٧٩) ص ٥٩

٢٣ – الحزب الوطنى : المبادئ السياسية والنظام الأساسى للحزب الوطنى ص ١١

٢٤– السيد بخيت محمد : دور الصحافة المصرية فى التنمية الثقافية " رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٨٨ ص ٢١ ٠

٢٥– حسين عبد الحميد أبو شنب : دور التليفزيون فى خلق ثقافة عربية متوازنة فى الخليج (رسالة ماجستير غير منشور كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٨٨ ص ٢١

٢٦ – المجلس القومى للثقافة والعلوم والآداب والاعلام : الثقافة والتنمية (تقرير الدورة السادسة سبتمبر ١٩٤٨ يونية ١٩٨٥ ص ١٠- ١١

٢٧ – سهيل زكى سليمان : تطور الثقافة العلمية فى لبنان ومصر (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٧) ص ٣٦٩

٢٨ – تيسير أبو عرجه : دراسات فى الصحافة والاعلام (عمان : دار مجدلاوى للنشر ٢٠٠٠ ص ٢٨٠

٢٩ – فاروق أبو زيد : ندوة التثقيف النفسى والتربوى فى أجهزة الاعلام (القاهرة المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٦) ٠

٣٠– Lisben Van Zoonen: Feminist media studies (London sage publications ١٩٩٤) p ٣٤

٣١ – محمد عبد القادر حاتم : ديمقراطية الاعلام والاتصال ط ١ (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦) ص ٥٦ ٠

٣٢ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المحور الأول للسياسات الثقافية والاتصالية فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس ١٩٩٩) ص٩ ٠

٣٣ – مسعود ضاهر : مجابهة الغزو الثقافى الإمبريالى أصهيونى للمشرق العربى دراسة فى ثقافة المقاومة (بيروت ١٩٩٣) ص ٣١ ٠

٣٤ – نبيل عبد الفتاح : م٠س ص ١١٣ – ١١٤ ٠

٣٥ – نبيل على ص ٣٤ – ٣٥ ٠

٣٦ – من حديث أجراه عمرو عبد السميع فى كتاب : على ضفاف الثقافة (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢) ٠

٣٧ – أشرف أحمد عبد المعين : دور الاعلام فى تكوين الصورة الذهنية لدى الشباب المصرى عن العالم الثالث : (رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٩٣) ٠

٣٨ – محمد محمد أحمدين : دور الاذاعة المصرية فى التنمية الثقافية (رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٩١) ٠

٣٩ – محمد نبيل محمد طلب : المضمون الثقافى والعلمى فى البرنامج الثانى (رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٨٢) ٠

٤٠ – زينب جيلان عبد اللطيف حمزة : دور البرامج الثقافية فى التليفزيون المصرى فى التنمية الثقافية (رسالة ،ماجستير عير منشورة كلية آداب جامعة الزقازيق) ١٩٩٦ ٠

٤١ – سهير سيد أحمد جاد " البرامج الثقافية فى التليفزيون المصرى (رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٨٤) ٠

٤٢ – مرهان حسين الحلوانى : الثقافة الرفيعة والثقافة الجماهيرية فى برامج التليفزيون المصرى (رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة كلية الاعلام ١٩٨٨) ٠

الفصل السابع

قضية
تمكين المهمشين

د. أحمد عبد العزيز البقلى
خبير بمركز التنمية الاقليمية والحضرية
معهد التخطيط القومى

مما لاشك فيه ان بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية هى احدى قضايا الساعة التى تفرضها التحولات المعرفية والمعلوماتية الحادثة عالميا. ومما لاشك فيه أيضاً ان بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية يجب ان يشمل كافة الفئات والطبقات. هنا تبرز قضية الهامشية والمهمشين وكيفية بناء قدرات تلك الفئة إقتصادياً وإجتماعياً وهو مايسمى" تمكين المهمشين ".

والهدف من هذا الجزء من الدراسة هو محاولة التعرف على فئات المهمشين ودراسة الأسباب والعوامل المؤدية إلى التهميش وذلك بغرض الوصول إلى وضع سياسات وآليات تعمل على إدماجهم فى كافة قضايا التنمية ومنها بناء القدرات البشرية .

- المنهجية :

سوف تستخدم الدراسة كل من التحليل الوصفى فى تحديد المشكلة البحثية والعوامل المؤثرة عليها وطبيعتها وتحليل مدى تأثير المتغيرات المختلفة على الظاهرة محل البحث .

- محتويات الدراسة :

١. الإطار النظرى .
- الإتجاهات النظرية لتفسير المهمشين .
- المفاهيم الحديثة فى دراسة المهمشين .
- البيئة المادية للمهمشين .

٢. نماذج من المهمشين .

٣. مقترح لوضع آليات لتمكين المهمشين .

٧. ١ الإطار النظرى

٧. ١. ١ الإتجاهات النظرية لتفسير المهمشين

فى أى مجتمع هناك جماعات تناح لها الفرصة لتعظيم مخرجاتها وتقاسم الحقوق والواجبات وهناك ممن يقنعون بالحياة دون أى مشاركة ويفضلون الحياة فى ظروف قاسية او بعبارة أخرى هؤلاء هم المهمشون. [١] وهناك شبه اتفاق حول تطابق سمات وخصائص المهمشين مع خصائص وسمات فقراء الحضر.

تطرح أدبيات التنمية عدة تفسيرات لمفهوم الفقر والتهميش الاجتماعى . وفى سياق وضع إطار نظرى للمهمشين نجد أنه من الأساسى طرح الآراء والأفكار المختلفة والتى ساهمت فى تحديد من يطلق عليهم بالمهمشين والعلاقة بين الفقر والتهميش .

٧. ١. ١. ١ الإتجاه الوظيفي والماركسي

يرجع الإتجاه الوظيفي أسباب الفقر إلى السمات الذاتية للفرد . فالفرد فقير لأنه عاجز عن الإستفادة من الفرص التى يتيحها له المجتمع ، وقد إعتبر الوظيفيين الفقر مسئولية فردية وليس للدولة دور فيه.[٢]

ويؤكد مالتس وريكاردو أن الفقر ضرورى للعملية الإقتصادية وذلك فى مجال خلق وتوزيع الثروات ، هذا على الرغم من طرح الإقتصاد الأخلاقى والذى رسم إطار محدد بالتزامات مختلفة ومتعددة تجاه الفقراء . لهذا فإن مواجهة الفقر لدى الوظيفيين ليست وظيفة الدولة ولكنها نابعة من وعى ذاتى لدى الفرد .

وفى حين تبنى أصحاب الرأسمالية فكرة أن لحرية السوق الفضل فى تشجيع الاختيار الفردى وتحقيق النمو الاقتصادى ، نجد أن أصحاب الكلاسيكية يزعمون أن نظام السوق الرأسمالى فى حد ذاته قادر على تحقيق العدالة من خلال العملية التوزيعية والتى تستند على مبدأ الثواب والعقاب . ويشير الوظيفيين لبعض المعوقات التى يعزون عليها تضاؤل قدرة أو مهارة الأفراد أنفسهم ولكن كل ذلك ، وفقاً للوظيفيين ، ستعالجه إجراءات الرفاهة التى ستتبعها الدولة . [٣]

ويشير ماكس فيبر إلى أن أى مجتمع ينقسم إلى عدة شرائح يميز كل منها مجموعة من الخصائص الثقافية والإقتصادية والعلاقات فيما بينها ذات طابع تنافسى. وترتبط محددات المكانة فى أى مجتمع بدرجة رشادة الفرد . لهذا فإن الخلل لدى ماكس فيبر يحدث فى الهيكل الاجتماعى عند محاولة أفراد الطبقات الدنيا تبنى قيم الطبقات العليا ، هنا يحدث مايسمى بالخلل فى مفهوم التدرج الاجتماعى . فهناك وفقاً لماكس فيبر ثلاث طبقات فى المجتمع وهى : " الطبقة ذات الثروة والحظوة " وهم من يمتلكون الثروات والأموال وكذلك وسائل الدخل . الثانية وهى " الطبقة الأقل ثروة"

---

(١) Gita Sen and Carmen Grown, Development, Crises and Alternative Visions, Third World Women's perspectives, London, Earthscan Publications Ltd , 1987, P. 80.

(٢) Rachel Heatly, "Poverty and Power: The Case for a Political Approach to Development and its Implications for Actions in the West", London: Zed press in association with Returned Volunteer Action, IC, Cambridge Terrace, 1979, P.6.

(٣)Rachel Heatly , Op. Cit, p. 7.

وهى الطبقات الدنيا ويقع بين هاتين الطبقتين " الطبقة الوسطى " وهى الطبقة التى لديها كل مقومات الثروة ولكنها لاتمتلكها .[1]

أما فيما يتعلق "بالتهميش الاجتماعى" فإن الإتجاه الوظيفى يميل إلى النظر إلى مدن الصفيح (والعشوائيات) باعتبارها تتفق والمنطق الداخلى للنظام الحضرى ، كما أن المهمشون لايهددون المجتمع الحضرى بل يتكاملون معه اقتصادياً واجتماعياً .

أما على المستوى السياسى فيعتبر أصحاب هذا الإتجاه المهمشين سلبيين غير مبالين بالأمور السياسية ، وتقتصر محاولتهم على تعظيم الفائدة من النظام السياسى القائم . وينفى هذا الإتجاه أن يكون المهمشون مغتربين أو محبطين ، إذ أن المهمشين أكثر اهتماماً بالاستمرار وباستغلال المتاح لديهم لأنهم فى المعتاد مشغولون بأمور حياتهم فقط .

أما الإتجاه الماركسى فيرجع الفقر واللا مساواة داخل المجتمع إلى حتمية المسار الطبيعى للاقتصاد الرأسمالى ، فالبطالة والفقر والحرمان مفردات حتمية للنمو الاقتصادى غير المتكافئ.[2]

وقد اعتبر ماركس الدولة مسؤولة عن فقر الأفراد فهى حليفة للطبقة المسيطرة اقتصادياً. وقد رفض الماركسيون الجدد هذا المفهوم أى أن يكون الإنتماء الطبقى للقائمين على جهاز الدولة هو معيار تفسير سلوك الدولة بل أن تناول المنطق الذى يحكم هذه الدولة ويفسر سلوكها . فالدولة ذات رؤية شاملة تحقق مصلحة الطبقات الرأسمالية وفى ذات الوقت تكتسب تأييد الطبقات الأخرى، أى تعمل الدولة فى إطار المجتمع ككل .[3]

ويرفض أصحاب هذا الإتجاه تفسير التهميش بإرجاعه إلى خصائص وسمات شخصية وتؤكد أن مكانة الشخص وما يتمتع به من مزايا وحقوق ترتبط بوضعه فى طبقة معينة وبما تتمتع به هذه الطبقة من قوة فى إطار التنظيم الإجتماعى القائم فى أى دولة . وترتبط محددات تلك الطبقة بالعملية الإنتاجية وعلى وجه التحديد ملكية وسائل الإنتاج ، لذا من لم يمتلك وسائل الإنتاج فهو فريسة لاستغلال الفئة التى تمتلك وتحتكر الثروة والسلطة .

٧. ١. ١. ٢ الإقترابات التقليدية فى دراسة المهمشين

يمكن حصر هذه الاقترابات فى مدخلين أساسيين : المدخل الثقافى والمدخل السياسى.[4]

أ – المدخل الثقافى / الانثروبولوجى:

أهتم هذا المدخل فى التهميش بتفسير ظاهرة المهمشين، وذلك من خلال عدة اقترابات فرعية نلخصها فيما يأتى:

---

(1) Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, New York, Oxford University Press, 1965, p. 152

(2) Rachel Heatley, Op. Cit., p.. 10.

(3) Michael, G. Roskin, Robert L. Cord and James A Mederios, Political Science. An Introduction, New Jersey. Englewood Ciffs, 1994, p.p 7 – 12

(4) أمانى الخديني ، المهمشون والسياسة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩.

- الإقتراب الاجتماعى

فى أواخر العشرينات فجر روبرت بارك فى كتاباته قضية الهجرة والتهميش. وأكد بارك أن المهمش هو هجين ثقافى فهو ذلك الإنسان الذى يحيا بعقلية مجتمعين فى إطار بيئة ثقافية ذات عادات وتقاليد محددة، لهذا فهو بين مجتمع يعيشه بالفعل مع أفراده ومجتمع ينتمى إليه بجذوره، لذا فهو معلق بين هذا وذاك.[١] . وقد نظر بارك إلى المهمش نظرة وظيفية، وأكد أن التهميش لا يعنى وقف تيارات الهجرة بل على العكس تماماً.

وقد إتفق ستونكست مع بارك فى تعريف التهميش وإن كان قد أضفى عليه بعداً نفسياً ، فالمهمش ذلك الذى يعيش نفسياً بين عالمين أحدهما يسيطر عليه وهو العالم الذى ينتمى إليه والآخر يعتبره مهمشاً وهو من ينتمى إليه بحكم الحياه فيه[٢] . وقد أضاف ستونكست تعريف ما أطلق عليه بالمنطقة المهمشة باعتبارها منطقة تتعايش فيها ثقافات وتتبنى الجماعة التى تحيا فى هذه المنطقة مفردات الثقافتين معاً. ولا يستلزم التهميش وجود مجتمعين منفصلين إذ أن الاختلافات الثقافية والتناقضات الاجتماعية حتى داخل المجتمع الواحد تخلق التهميش .

أضاف ستونكست مفهوم الحراك بجانب مفهوم الهجرة وربطه بالتهميش إذ أكد أن الهجرة ليست السبب الوحيد للتهميش فحتى الذين ينتقلون من جماعة لأخرى أو من طبقة لأخرى داخل نفس المجتمع دون التأكد من قدرتهم على التكيف مع قيم الجماعة أو الطبقة يعتبرون على هامش ثقافتين، مما يعنى شخصية مزدوجة ووعى مزدوج لهذا المهمش . إلا أن هذه الشخصية المزدوجة للمهمش لن تحول دون تكيفه وتعايشه مع الثقافات الأخرى وإنما التهميش يتحدد عندما يلتزم هذا الفرد بالاختيار بين الجماعتين أو المجتمعين ذلك الذى ينتمى إليه بجذوره والآخر الذى انتقل إليه .

- مدرسة التقليدية / الحداثة

أما مدرسة التقليدية فتطرح التهميش من خلال ارتباطه بالجيل الثانى من المهاجرين الذين يعانون من عدم التكيف وعدم الإندماج وذلك بسبب عدم قدرتهم على تنحية نمط الحياة الريفية بعيداً عن حياتهم الجديدة . إذاً فالتهميش وفقاً لمدرسة التقليدية هو تبنى للسلوكيات والمعتقدات التى لاتتلاءم وطبيعة مجتمع المدينة والذى تفرضه عملية التحديث بفرض أن هناك تغذية استرجاعيه بين تكنولوجيا الإنتاج فى أى مجتمع ودرجة رشادة هذا المجتمع.[٣] ،وكنتاج للمعوقات التى تحول دون اكتمال دائرة التغذية الإسترجاعية لعملية التمدين ينقسم المجتمع والقطاع الاقتصادى إلى قسمين أو أكثر لتظهر قطاعات إقتصادية غير رسمية وأفراد غير مندمجين فى المجتمع وهم من يطلق عليهم بالمهمشين.

---

(1) Sandra Morgan, " Rethinking Women and Politics: An Introductory Essay. In Ann Bookman and Sandra Morgan, " Women and the politics of Empowerment. Temple University press, Philadelphia, 1988.

(2) Rachel heatley, Op.Cit,p 10

(٣) John Friedman, "Empowerment: The Politics of Alternative Development, Cambridge, MA: Blackwell, 1992, pp. 1-7.

- ثقافة الفقر

من أكثر المصطلحات شيوعاً فى دراسات التهميش فى العالم الثالث مصطلح ثقافة الفقر. وتورد مدرسة ثقافة الفقر سمات شخصية محددة يتم توارثها خلال عملية التنشئة بغض النظر عن الظروف الإجتماعية والإقتصادية، وتؤكد هذه المدرسة على مفهوم الحلقة المفرغة للفقر والتى يصعب الهروب من الحرمان الإقتصادى ومن الثقافة المترتبة عليه. وتهتم مدرسة الفقر بسمات الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى أكثر من اهتمامها بتحليل الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع الطبقى الإجتماعى.[1] يعتبر أوسكار لويس صاحب مفهوم "ثقافة الفقر" وأول من ربط الفقر بسمات ثقافية معينة. ويؤكد لويس أن متبنى ثقافة الفقر ليس لديهم امكانيات توليد الثروات ولا يشاركون فى الحياة العامة (إجتماعية وإقتصادية وسياسية) بأى شكل من الأشكال. كما أشار لويس أن الفقير ليس موضوعاً لثقافة الفقر وهو ليس بالضرورة مهمشاً طالما غابت عنه سمات ثقافة الفقر.

وقد عدد لويس خصائص ثقافة الفقر ومنها الصراع من أجل البقاء، البطالة، إنخفاض الأجور، إنخفاض معدل الإدخار، شيوع التسليف، إنعدام الخصوصية وغيرها.

- مدرسة ديسال [2]

أما المهمشون طبقاً لديسال ليسوا جماعة من السكان يحتلون المراتب الدنيا من السلم الإجتماعى ولكنهم جماعة لاتندمج فى المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وبالتالى هم خارج التقسيم الطبقى ولاينتمون للنظام الاقتصادى فى أى مجتمع .

وقد فسر ديسال التهميش من خلال خمسة مستويات:

ماديا": هذه الجماعات منعزلة فى مناطق ريفية وحضرية.

إجتماعياً": المعاناة من تدنى القدرة علي التصرف وإنعدام حافز المبادرة.

ثقافياً":ضعف الجذور الثقافية التقليدية مع عدم القدرة على اكتساب سمات القطاعات الإجتماعية والمسيطرة.

إقتصادياً: يعانى المهمش من مستوى دخل منخفض.

وأخيراً يتسم المهمش بعدم الاكتراث سياسياً لاحساسه بضعف قدرته على المشاركة.

ب – المدخل السياسى فى دراسة التهميش (المفاهيم الحديثة):

يرى البعض أن الفقر والتهميش ليسا من مخرجات النظام السياسى وإنما نتاج طبيعى لسمات يولد بها الفقراء ويرثها أولادهم وتستمر لأجيال متتالية ولن يكون الحل إلا بالتكيف مع الفقر . وفى مواجهه هذه التفسيرات جاء مفهوم التمكين والتعاضد الجماعى فى مواجهة وضعهم وإعطاء الثقل للأفراد وليس للدولة ، ومن ثم يتضح أن المدخل السياسى يتمثل فى مفهومين: القوة والتمكين والأحقية.

---

(1) أماني الحديني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

(٢) أماني الحديني ، مرجع سبق ذكره ص ٣٧ .

• مفهوم القوة والتمكين:

وفقاً لهذا المفهوم فإن القضاء على الفقر والتهميش يستلزم أن يكون لدى الفقراء القوة لدفع النظام لاستحضار حاجاتهم والعمل على تحقيقها أكثر من الإهتمام باحتياجات وتحقيق رغبات النخبة الغنية فقط . وعلى ذلك فالتهميش وفقاً لهذا الإقتراب هو حالة من الضعف النسبي والتغلب على تلك الحالة يعني إتاحة مداخل القوة للفقراء.[١]

والتمكين جوهره العام يعني تمكين الأفراد لتحرير أنفسهم . وفى مقابل مفهوم القوة والتمكين كان مفهوم الإضعاف اذ لم يتجاهل هذا الإقتراب فكرة الحيلولة دون حصول الآخر على القوة أو ما يطلق عليه مفهوم الاضعاف لتلك الفئات المهمشة. وهو ما يعني الحيلولة بين الفقراء ووصولهم إلى مداخل القوة.

• الأحقيـــة:

الفقر ظاهرة متعددة الوجوه وموقف يفتقد فيه الفرد لقدرات ضرورية فى إشباع حاجاته الأساسية وتطلعاته . والفقر بذلك هو نقص الأحقية الضرورية لسد حاجات الفرد . والأحقية هى مزيج من القانون والقوة ويتم بمقتضاها تحويل مطالب الفرد إلى أمر واقع فى ظل إمتلاكه للقوة وتحت مظلة القانون وبمقتضى نظام أحقية معينة .[٢]

ويطرح هذا المفهوم ثلاثة أسس وهى حقوق الإنسان وحقوق المواطن وحقوق الرفاهة الإنسانية.[٣] وتستند حقوق الإنسان على الحق فى قدر معين من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها فى حين يرتبط مفهوم حقوق المواطن بمفهوم الطاعة وآداء الضرائب وخلافه فى حين يهتم مفهوم الرفاهة الإنسانية بكيفية تطوير حياة الفرد وإستغلال قدراته كاملة ويعتبر القضاء على الفقر والجوع والجهل والمرض، باعتبارهم عوامل تعوق عملية التنمية مشجعاً على الرفاهة الإجتماعية. وإذا كانت التنمية هى توسيع خيارات البشر فإن الأحقيه تعنى تأسيس حق البشر الجوهرى فى هذه الخيارات.

وتتنوع علاقات الأحقية طبقاً لطبيعة الإقتصاد والمجتمع فبالنسبة لاقتصاديات السوق ، هناك أشكال مختلفة للأحقيات أهمها توجيه الملكية (مثل الأرض)، قوة العمل ورسم خريطة تبادل الأحقية، من خلال التجارة أو الإنتاج وكل شخص يمتلك مجموعة من السلع يحصل بمقتضاها على أحقيات وفقاً لأشكال الأحقية.[٤]

ووفق هذا يبدو وكأن الأحقية لا تعنى الحق المطلق فى استخدام أو سوء استخدام شئ ما كالملكية ولكنها إدعاء عام مسبق بأحقية المالك فى الملكية طالما لا يضر بمصلحة الآخرين وطالما توفر إمكان حماية مصالح الآخرين . وبذلك فإن تقليص أحقية الفقراء لصالح الأغنياء لا يجب أن تصل إلى نقطة الإعتداء على الحاجات الأساسية للفقراء ونقطة الإضرار بالمصلحة العامة ومن هنا ظهرت أهمية مفهوم الحاجات الأساسية ومفهوم المصلحة العامة عند إستحضار مفهوم الأحقية .

---

(١) John Friedman, Op. Cit , pp. 1 – 7.

(٢) Bas De Gaay Fortman, Human Rights, Entitlement Systems and the Problem of Cultural Receptivity, Paper prepared for workshop on Human Rights and Religious Anthropologies, Amsterdam, Free University, 1993, p3.

(٣) John Friedman, Op. Cit , pp. 10 – 12

(٤) Amartyra Sen, Levels of Poverty: Policy and Change, Working paper submitted to World Bank, Washington DC, NO. 401, July 1980, p 65.

٧. ١. ١. ٣ البيئة المادية للمهمشين:

فى ظل ضعف الراوبط السياسية بين الحكومة وفقراء المدن يصبح العنف السياسى أمراً مألوفاً إذ يمثل هذا التدهور البيئة المادية للعنف. وإذا كان هناك من يرى أن هذا العنف نتاجاً محتملاً للحرمان الإقتصادى والفقر النسبى، فإن التهميش الإجتماعى نتاج عجز الدولة أحياناً عن بلورة سياسات غير منحازة لطبقة معينة داخل المجتمع وكذلك عجزها عن تحقيق قدر من الإستقلال النسبى وقدر من رضاء الجماهير يحقق لها القوة.

ومن خلال تتبع سياسات الدولة فى مصر لقياس ما إذا كانت الدولة بأجهزتها وسياستها قد عكست تفضيلاتها لطبقة الفقراء أم عكست تلك الخاصة بالطبقة الإجتماعية ذات الثراء والقوة، وإستكشاف ما إذا كانت الدولة فى مصر تاريخياً قد استبعدت بعض الفئات الإجتماعية من عوائد النظام السياسى، ومع التسليم بأثر سياسات الإصلاح الإقتصادى على تفاوت فرص الحياة بين الشرائح الإجتماعية المختلفة فى مصر، ومع افتراض عدم تعارض اعتبارات العدالة الإجتماعية مع ضرورات كفاءة الآداء الإقتصادى تأتى السياسة العامة للدولة لتؤكد هذا الإفتراض فالفقراء مستهلكون فى حاجة إلى الغذاء والمتابعة الصحية وتطوير التعليم ورعاية إجتماعية وذلك حتى يتمكنوا من القيام بأدوارهم فى العملية التنموية .

ولدراسة الدور الذى لعبته سياسات الدولة فى مصر فى تهميش قطاعات إجتماعية بعينها يتعين دراسة بعض من السياسات العامة للدولة.

أ- السياسات الاقتصادية:

نتيجة لإخفاق الرأسمالية المحلية والتى مثلت فلسفة الدولة حتى بداية الستينات (المنهج الرأسمالـــى الإصلاحى)، ظهر التأميم أو الاشتراكية. فقد أخذت الدولة فى خطتها لعام (١٩٦٠ - ١٩٦٥) بسياسة التخطيط الشامل وصدرت القوانين التى كان من شأنها إعادة توزيع الثروة والدخـــل القومى لصالح الفئات الوسطى والدنيا.[١] فعلى سبيل المثال قوانين الإصلاح الزراعى وزيادة معدلات التشغيل وذلك بفعل التوسع فى القطاع العام. كما شهدت الفترة منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٧٠ العديد من مشروعات التنمية الصناعية ، إلا أن انخفاض أعداد ومعدلات الأسر تحت خط الفقر فى تلك الفترة قد يرجع إلى العديد من الأسباب الأخرى وليس وفقاً لسياسة الدولة. يرجع البعض إنخفاض أعداد الأسر المعدمة من ١٩٥٠ - ١٩٦٥ جزئياً إلى الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر وإتاحة فرص العمل فى أواخر الخمسينات والستينات فى بعض المشروعات القومية الكبرى مثل مشروع السد العالى وبرنامج الاصلاح الزراعى الذى نظمته منظمة العمل الدولية. [٢]

وتبدو أن فكرة توزيع الثروة كانت ناجحة إلى حد ما ولكن من المؤكد أن قمة الملكية وقاعها هما اللذان تأثرا بعملية إعادة التوزيع أما متوسطى الحال فزاد نفوذهم الإقتصادى والسياسى.

---

[١] سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣.

[2] عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٣ ، العدد ٥٠ .

فعلى الرغم من إرتفاع معدل النمو إلى ٩% فى فترة السبعينات إلا أن مشكلة البطالة ، بعد أن كانت لاتتعدى الحدود الآمنة (٢,٢٠%) فى الستينات فقد قفزت إلى ٧.٧% فى عام ١٩٧٦ . وبالإضافة إلى مشكلة البطالة فقد أدى إلغاء الدعم على الكثير من السلع إلى تزايد معدلات الفقر. فقد بلغت نسبة السكان الذين تقل دخولهم عن الحد الأدنى للإحتياجات من السلع والخدمات نحو ٣٧% من سكان المجتمع المصرى. [١]

أما عن السبعينات ومع الإنفتاح صدرت مجموعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية للإستثمار الأجنبى. هذا بالإضافة إلى بعض القوانين الأخرى مثل القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ والذى أعطى للمؤجر الحق فى فسخ العقد وطرد المستأجر، وكذلك القانون الذى أعفى أصحاب الزراعة الرأسمالية من فرض ضرائب على زراعتهم تشجيعاً لهم وإعادة لتوزيع الدخل لصالحهم. كل ذلك قد أدى إلى إرتفاع أعداد الأسر والأفراد الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر . على أن الزيادات المستمرة فى مستويات الأسعار أدت إلى تهميش أعداد متزايدة من فئات الدخول الدنيا وتزايدت أعداد المهمشين ليشمل الجزء الأكبر من السكان . [٢]

وشهدت حقبة الثمانينات حالة من الركود والكساد الإقتصادى. وكان لانخفاض النمو الإقتصادى الحقيقى والعجز فى ميزان المدفوعات، الأثر الكبير فى انخفاض الدخل الحقيقى فى كثير من القطاعات مؤثرة بذلك على مستويات المعيشة وتزايد نسبة الفقر بين الجماعات الفقيرة. ولير تفع معدل البطالة فى منتصف الثمانينات بما يعادل ٧٥% من مستوى البطالة فى عام ١٩٧٦ وتشير بيانات التعداد أن أكثر من ٨٠% من البطالة مصدرها الداخلين الجدد إلى قوة العمل ومعظمهم من الحاصلين على درجات علمية جامعية أو متوسطة. ولا يجد هؤلاء الباحثون عن عمل لاسيما الذكور منهم إلا الأنشطة الهامشية وقطاع الخدمات أو الإنتظار وزيادة العبء على الأسرة وذلك نظراً لتخلى الدولة وإلتزامها بتوظيف العمالة كما تخلت عن الدعم المقدم للتخفيف عن الفقراء من خلال الدعم لبعض السلع.

واكب بداية التسعينات ظهور سياسات الإصلاح الإقتصادى مع انخفاض الدعم المقدم إلى الفقراء. كان لسياسات الإصلاح الإقتصادى أثر سلبى على العديد من الفئات الإجتماعية حيث تم خفض أو إلغاء الدعم الحكومى على العديد من السلع والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والخدمات الصحية وغيرها. وكمحصلة لخفض الدعم وخفض الدخول الحقيقية زادت تكاليف المعيشة للفقراء وذوى الدخول المحدودة أصلاً بالإضافة إلى شرائح متزايدة العدد من الطبقة الوسطى التى أعادت ترتيب أولوياتها للإنفاق على السلع الأساسية وفى مقدمتها السلع الغذائية. وبعبارة أوضح أن خفض الإنفاق العام للحد من عجز الموازنة العامة للدولة كان على حساب القطاعات التى تعود بالفائدة على محدودى الدخل.

وكان أحد برامج الإصلاح الإقتصادى برنامج الخصخصة وهو برنامج يهدف إلى خصخصة مشروعات قطاع الأعمال العام والذى يهدف بصفة رئيسية إلى :

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث القوى العاملة بالعينة ، توزيع الدخول ، القاهرة ٧٥/٧٤ ، ١٩٧٦

[٢] عادل الخيار ، مرجع سبق ذكره.

- رفع كفاءة المشروعات المملوكة للدولة والتى يخضع نشاطها للعمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.
- تحويل تلك الكيانات إلى كيانات إقتصادية رابحة ومستدامة النمو.
- نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

ويتفرع عن تلك الأهداف المذكورة أهداف فرعية تبدأ من إصلاح أوضاع الشركات الخاسرة وتحويلها إلى كيانات رابحة ثم العمل على بيعها للقطاع الخاص وكذلك تطوير وتحسين كفاءة الإدارة فى تلك الكيانات التى لاتخضع للخصخصة للقيام بدورها الإجتماعى. وكذلك وضعت سياسات وآليات لتحقيق تلك الأهداف كان من أهمها إصلاح الهياكل العمالية من خلال تطبيق نظام المعاش المبكر وزيادة الرعاية الموجهة للعاملين بالتنسيق مع القيادات العمالية والتنفيذية والنقابية وكذلك إعادة تدريب القيادات العمالية وإتاحة الفرصة أمام الشباب لتولى المناصب القيادية.

وعلى الرغم من أن تلك الأهداف والسياسات توصى دائماً بعدم وجود أضرار للعاملين أو من سيطبق عليه تلك البرامج، إلا أن هناك من الإجراءات ما أضر بأوضاع العاملين والخاضعين لنظام المعاش المبكر فتشير أحد الدراسات [١] إلى أن نظام المعاش المبكر بالرغم من شموله من الناحية الشكلية فقط، على تعويض للعاملين جزئياً، كما أشارت الدراسة، إلا أن المشروع حدد حداً أقصى وهو ٣٥ ألف جنيه وهذا المبلغ المستحق لا يعادل مطلقاً ترك الوظيفة ومرتبها من كافة الوجوه نظراً لأن المعاش المستحق سيوازى على سبيل المثال ١١٠ جنيه لموظف كان راتبه ٥٠٠، هنا تكمن الخطورة، فإن لم يستطع صاحب المعاش إستثمار المكافأة المستحقة بكفاءة فقد وقع فى مصيدة البطالة والفقر.

ب – سياسات التعليم:

لم تتوافر لمصر سياسة تعليمية حتى السبعينات وظلت جهود الدولة المبذولة أقرب إلى الخطط منها إلى سياسة ذات نظرة شاملة متطورة. [٢] وقد أدى فرض بعض الرسوم فى المراحل التعليمية المختلفة والسماح بنظام المجموعات إلى تزايد التحيز ضد تعليم الفقراء.

وفى الوقت الذى تعانى فيه كثير من الأسر فى الشرائح محدودة الدخل لتعليم أبنائهم والمفترض أن يكون مجانياً، لجأت هذه الأسر إلى بعض الحلول ومنها إبقاء الإناث فى المنزل لتوفير نفقات التعليم والدفع بالذكور إلى سوق العمل .[٣]

ونظراً لتزايد الطلب الإجتماعى على التعليم وبخاصة التعليم الجامعى فقد أدى هذا إلى بحث الأفراد عن التعليم فى مدارس اللغات والدروس الخصوصية والجامعات الأهلية وكلها فى غير صالح الفقراء الذين لا يملكون القدرة لتلبية مثل

---

(١) سيد عبد المقصود ، وآخرون ، الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرامج إعادة هيكلة وخصخصة شركات قطاع الأعمال العام مع إشارة خاصة لأثر المعاش المبكر على توازن سوق العمل والبطالة ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٢ .

(٢) حسن بشير ، منهجية تقويم السياسة القائمة فى مصر ، فى : أمانى قنديل (محرر) سياسة التعليم الجامعى فى مصر ، ص ١١٦ .

(٣) أحمد القلى ، القطاع غير الرسمى وأسواق العمل فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ليفربول ، المملكة المتحدة ، ٢٠٠١ .

هذه الرغبات، ونتاج ذلك أن الفقراء مصيرهم إلى مدارس التعليم الفنى أو التسرب من التعليم الأساسى وربما عدم الإلتحاق بالتعليم أساسا . [1]

وفى ضوء ماسبق قد لا تجد هذه الأسر سبيل إلا الزج بأطفالها إلى سوق العمل فى سن مبكرة وبهذا يكون التعليم قد عمق الفوارق بين الطبقات ولا يقوم بدوره فى الحراك الإجتماعى وعليه فإن التعليم العالى لن يكون إلا لهؤلاء الذين يملكون القدرة وليس للفقراء.

ج – السياسات الصحية :

يعتبر قطاع الصحة فى مصر من أهم القطاعات التى تأثرت بخفض الإنفاق العام حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام على هذا القطاع من ٥% عام ١٩٦٥ إلى ١,٩% عام ٩٤/٩٣. [2] فى الوقت الذى تنادى به منظمة الصحة العالمية بضرورة أن تصل هذه النسبة إلى ٥% كحد أدنى. وإذا أضيف إلى ذلك إنتشار أمراض مثل البلهارسيا وأمراض سوء التغذية والتيفود وإلتهاب الكبد الوبائى وارتفاع أسعار الخدمات الصحية سيكون له الأثر الكبيرعلى إمكانية التغلب على معدلات الإصابة بهذه الأمراض وخصوصاً بين الطبقات الأقل قدرة والفقيرة وذلك فى ظل انخفاض مستوى الخدمات الصحية المجانية.[3]

د– السياسات الاجتماعية:

ترتبط السياسة الإجتماعية عموماً بالفئات الفقيرة طالما تهدف تلك السياسة إلى حماية فئات المجتمع الأقل دخلاً ومواجهة متطلباتهم وإشباع حاجاتهم الأساسيه.وقد حصرت بعض الدراسات تلك الفئات فى المتعطلين وذوى المعاش، الضمان الإجتماعى، العاملين فى القطاع العام (درجة ثالثة فأقل) والعمالة الزراعية الأجيرة والعاملين فى القطاع غير الرسمى.[4] ومن المفترض أن تحمى السياسات الإجتماعية تلك الفئات. فمنذ قيام الثورة والدولة تحاول مد مظلة التأمين بكل أنواعه إلى كل فرد فى الدولة. وبالرغم من كل ذلك إلا أن تلك الجهود كانت محدودة فى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وكذلك معاشات إستثنائية بهدف تحسين المعاشات الضئيلة ومنح معاشات لفئات يتقرر لها معاش وذلك بهدف ضمان توفير حياه كريمة لأفرادها. [5] ومع بداية السبعينات إزدادت حدة الفقر فى مصر وتم تأسيس بنك ناصر الإجتماعى ليساهم فى تشكيل المجتمع على أسس الكفاية والعدالة حيث قدم البنك مساعدة مالية لغير القادرين بقروض دون فائدة للمشروعات الإنتاجية التى يقيمها الإفراد وللذين يواجهون صعوبات إقتصادية وإجتماعية.

وهناك العديد من المفاهيم التى يحتويها التأمين الإجتماعى مثل مجموعة التشريعات العمالية والتى سنت لصالح الفرد لحمايته وتعويضه عن الخسائر أو الزيادة فى النفقات أو البطالة أو الشيخوخة أو الوفاة أو ما شابه ذلك من حالات.

---

[1] نادية جمال الدين ، منهجية تقيم السياسة التعليمية فى مصر ، : أمانى قنديل ، مرجع سبق ذكره ص ١٦٠ .

(٢) أمانى الحديبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٣) أمانى الحديبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ .

[4] Karima Korayem, The Egyptian Economy and The Poor in The Eighties, Cairo, Egypt: Institutes of National Planning, Dec 1991, P.32.

(٥) أمانى الحديبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ .

وهناك ما يسمى بالمساعدات العامة سواء تقدم من قبل الحكومة أو الجمعيات الأهلية وهى مساعدات لفترات محدودة، كما أن هناك الكثير من أشكال السياسات الاجتماعية مثل الضمان الإجتماعى والرعاية الإجتماعية والرفاهية الإجتماعية. وبالرغم من وجود كل هذه الأشكال إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الإجتماعية للفقراء انخفضت من ١,٤ % فى عام ١٩٨٠ ، إلى ١.١ % فى عام ١٩٨٨، ترتب على ذلك إنخفاض نصيب الفرد من الإنفاق على قطاع الخدمات الإجتماعية من ١,٧٤% جنيه / فرد فى عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ إلى ٣٣, . جنيه / فرد فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ . وبالنظر فى بعض الإحصائيات نجد أن هناك من المعاشات الإستثنائية ما يتراوح بين ٣ - ١٢ جنيها حتى الأن، [١] ودلالة هذا الرقم لا تحتاج إلى توضيح فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

ومع عجز نظام التأمين الإجتماعى عن تحقيق حد أدنى من مستويات المعيشة لفئات عريضة فى المجتمع المصرى، الأمر الذى أدى إلى بعض الأسر بالزج بأطفالها إلى سوق العمل فى سن مبكرة والاعتماد عليهم فى تأمين دخل مناسب.[٢]

هـ- السياسات الإسكانية:

إتخذت الحكومة منذ أوائل الخمسينات عدة إجراءات للتعامل مع قضية الإسكان حيث تميزت السياسة الإسكانية فى الخمسينات والستينات بالتوازن النسبى إذ توافر السكن لكافة الفئات الإجتماعية وكان الإيجار يتفق مع دخول المواطنين وجاءت حقبة السبعينات وما سبقها من أزمة حادة فى الإسكان الأمر الذى أدى بالحكومة ممثلة فى وزارة التعمير أن تعلن تنحى القطاع العام كشريك فى بناء السكن الفاخر لتقتصر مسئولية الحكومة على الإسكان الشعبى فقط - ورغم تلك السياسة إلا أن نصيب الإسكان الإقتصادى إنخفض إلى النصف فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ من ٧٣ % فى بداية الفترة إلى ٤٠ % فى عام ١٩٨٠. ونتيجة لذلك شهدت مصر ظاهرة الإسكان غير الرسمى لمواجهة المشكلة الإسكانية وخاصة بين محدودى الدخل .

ورغم أن عقد الثمانينات شهد توسعاً فى إنشاء المساكن إلا أن حدة مشكلة الإسكان لم تخف لأنه فى ذات الوقت الذى لم تتوفر للطبقة الفقيرة الإسكان المناسب وفرت المسكن الثانى والثالث لبعض العائلات. وجهزت منازل لطبقات أخرى غير تلك الفقيرة ومحدودة الدخل التى عجزت عن الحصول على المسكن الإقتصادى منخفض التكاليف. ومع استصدار قانون يبيح بيع الوحدات لغير المصريين وبالدولار الأمريكى إنخفضت قدرة الطبقات محدودة الدخل فى الحصول على إسكان مناسب وظهر عجز الدولة مرة أخرى عن الوفاء بالتزامها تجاه الطبقات الدنيا فى الحصول على مسكن منخفض التكاليف يتناسب مع مستويات دخولهم.

إستنتاجات:

من العرض السابق لكل تلك السياسات يتبين لنا أن هناك إنحيازاً ضد الفقراء وفئات الدخل المحدود وكانت تلك السياسات بمثابة البنية المادية لحياه آلاف الأسر العاجزة عن توفير الحماية لنفسها أو للضغط على الحكومة لتلبية

---

[١] أماني الحديني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١ .

[٢] أحمد البقلي ، مرجع سبق ذكره .

إحتياجاتها الأساسية إقتصاديا، وتوجهات تعليمية بلا مضمون لا تساعد على الحراك الاجتماعى، وحتى المأوى لم يتوفر بالقدر المناسب مع ضعف البنية التحتية كما هو الحال فى المناطق العشوائية، كذلك فإن النظام الصحى لا يأخذ تفضيلات الفقراء، الأمر الذى يمكن إعتباره إستبعاداً لبعض فئات المجتمع من العملية التوزيعية وخاصة خلال الثلاثون عاماً الماضية.

٧. ٢ نماذج من المهمشين

سوف نستعرض بإيجاز نماذج من فئات المهمشين بهدف التعرف على بعض خصائصهم

٧. ٢. ١ المتعطلون:

وفقا لنتائج تعدادات السكان الثلاث الأخيرة فقد إرتفعت نسبة البطالة فى مصر من ٧.٧ % عام ١٩٧٦ إلى حوالى ١٢% عام ١٩٨٦. ومع إنخفاض تلك النسبة إلى حوالى ٩% عام ١٩٩٦ طبقا للمصادر الرسمية، إلا أن تقديرات أخرى تؤكد أن معدل البطالة يتراوح بين ١٥ إلى ٢٥%. [١] وعليه يمكن تقدير أعداد المتعطلين إلى ما يعادل حوالى ٤ مليون متعطل فى حين أن التقديرات الرسمية تؤكد على أن هذا الرقم لم يتعدى ٢ مليون عاطل. [٢] والواضح أن معدل البطالة فى مصر قد تعدى الحدود الآمنة للبطالة (٥%)، وكان لعمليات التحول فى الإقتصاد المصرى الأثر السلبى، فلم تكن تلك التحولات قادرة على خلق فرص عمل تكفى للوصول إلى حالة التشغيل الكامل أو حتى إلى الحدود الآمنة للبطالة، كما أكدت الكثير من الدراسات [٣] إن البطالة فى مصر هى بطالة هيكلية ، تتسم باستحواذ الداخلين الجدد إلى أسواق العمل على النصيب الغالب للبطالة فتشير بيانات تعداد ١٩٨٦ إلى أن نسبة الداخلين الجدد إلى أسواق العمل يمثلون حوالى ٧٧% من إجمالى البطالة، ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٩٥ % فى تعداد ١٩٩٦.

كذلك توضح بيانات التعدادات المختلفة إن هناك تبايناً واضحاً للبطالة من حيث النوع، حيث بلغت معدلات بطالة الإناث مستويات مرتفعة منذ عام ١٩٧٦، وإن كانت آخذه فى التناقص على النحو التالى (٢٩ % فى عام ١٩٧٦، ٢٤ % فى ١٩٨٦، و ٢٠% فى عام ١٩٩٦) وحسب بيانات آخر تعداد (تعداد ١٩٩٦) فقد وصل عدد المتعطلات إلى أكثر من نصف مليون متعطلة ويمثل ذلك حوالى ثلث المتعطلين وخمس عمالة الإناث.

أما عن نمط البطالة تبعاً لمحل الإقامة فنجد أن معدل البطالة كان فى الحضر أعلى من الريف فى عام ١٩٧٦ و ١٩٨٦. ثم تغير هذا الاتجاه عام ١٩٩٦ ليصبح معدل البطالة فى الريف أعلى منه فى الحضر وإنخفضت النسبة فى الحضر من ٥٣ % عام ١٩٨٦ إلى ٤٥ % عام ١٩٩٦.

ويلقى الهيكل العمرى للمتعطلين وتحليله مزيداً من الضوء على هيكلية البطالة فى مصر، فتشير بيانات تعداد ١٩٧٦ أن غالبية الباحثين عن عمل كانوا ينتمون إلى الفئة العمرية (١٥-٢٩) وتضم هذا المدى ليضم الفئة العمرية

---

[١] سيد عبد المقصود وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

[٢] معهد التخطيط القومى ، سيمنار الثلاثاء ، ٢٠٠٢ .

[٣] على سبيل المثال : سيد عبد المقصود وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ماجد عثمان (محرر) ، السكان وقوة العمل فى مصر: الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة ، دار ميريت للنشر ، ٢٠٠٢ .

(٣٠ - ٣٤) فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ . هذا على عكس بطالة الإناث والتى تركزت فى الفئة العمرية (١٥ - ٢٩) فى الثلاث تعدادات.

أشرنا مسبقا أن الداخلين الجدد إلى أسواق العمل يمثلون نسبه كبيره من المتعطلين وبتحليل الهيكل النوعى للبطالة يتضح أيضا أن معظم هؤلاء هم من المتعلمين، حيث تشير بيانات التعدادات الثلاث ٧٦ ، ٨٦ ، ١٩٩٦ أن نسبه المتعطلين الأميين فى تناقص مستمر. انخفضت تلك النسبة من ٢٤ % عام ١٩٧٦ ، إلى ١٥ % فى ١٩٨٦ ، ثم إلى ٤ % فقط فى عام ١٩٩٦. [1] كذلك تشير بيانات التعدادات الثلاث إلى تزايد أعداد المتعطلين ونسبهم فى الفئات المتعلمة. فقد ازدادت نسبه العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة من ٣٣ % عام ٧٦ إلى ٧٢ % عام ٩٦ وينطبق ذلك أيضاً على حمله المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية (ارتفعت من ٢ % عام ١٩٧٦ إلى ٧ % عام ١٩٩٦) ، كما إرتفعت نسبه من يحملون مؤهلات جامعية بين المتعطلين من ١٠% عام ١٩٧٦ إلى ١٧ % عام ١٩٨٦ وإنخفضت إلى ١٢ % عام ١٩٩٦.

٧. ٢. ٢ عمالة الأطفال:

تشير بيانات معدل النشاط الإقتصادى حسب العمر فى التعدادات الثلاث الأخيرة إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال مازالت مستمرة بالرغم من إنخفاض مستواها. ففي عام ١٩٧٦، كان حوالى ١٥ % من الأطفال فى الفئة العمرية (٦- ٩) فى قوة العمل،مما يعنى أنهم لم يلتحقوا بالتعليم الإلزامي. وواصل المعدل إرتفاعه إلى حوالى ٢١ % فى الفئة العمريه (١٢ - ١٤) مشيراً إلى ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى بالإضافة إلى عدم الإلتحاق بالتعليم أساساً. يصل هذا المعدل إلى حوالى ٢٩ % فى الفئة العمريه (١٥ - ١٩)، مما يعنى أن ظاهرة التسرب من التعليم قد لحقت بالمرحلة الثانوية أيضا. وكما تشير بيانات تعداد ١٩٨٦ إلى إستمرار ظاهرة عماله الأطفال بالرغم من الإنخفاض الملحوظ فى المستوى. فقد انخفضت معدلات المشاركة العمرى من ١٥% إلى ٣% بالنسبة للفئة العمريه (٦ - ٩) ومن ١٥% إلى ٥% فى الفئة العمرية التالية (١٠ - ١١) ومن ٢١% إلى ٨% للفئة ا لعمريه (١٢ - ١٤)، ومن ٢٩% إلى ٢٦% للفئة العمريه (١٥ - ١٩) بين عامى ١٩٧٦، ١٩٨٦. وللأسف كان من الصعب تحديد مسار تلك الظاهرة فى التسعينات نظراً لعدم نشر بيانات عماله الأطفال فى تعداد ١٩٩٦، الأمر الذى قد يشير إلى تعاظم تلك الظاهرة.

والجدير بالذكر أن الحديث عن رقم واقعى للأطفال العاملين غير متاح، ومن الصعب للغاية تحديد الرقم الحقيقى للمشكلة. وفى الواقع مازلنا حتى الآن - فى مصر- نعتمد فى تقديراتنا على مسوح العمالة بالعينة كالذى أجرى عام ١٩٨٨ دوره أكتوبر وكذلك مسح أسواق العمل فى مصر ١٩٩٨، حيث كان مكون الطفولة واضحا. فقد إشارات بيانات المسحين إلى أن حجم الأطفال العاملين بلغ حوالى ١,٣ مليون طفل أقل من ١٤ سنه فى عام ١٩٨٨ إنخفض إلى

[1] المركز الديمقراطى بالقاهرة ، البطالة فى مصر: حلول غير تقليدية ، بحث تحت النشر ، القاهرة ٢٠٠٢.

حوالى ٩٠٠ ألف طفل فى عام ١٩٩٨ [١] ورغم تلك الإحصائيات فإن تقديرات عمالة الأطفال تصل فى الوقت الحالى إلى حوالى مليونى طفل يعملون فى مصر، وقد قدرت عماله الأطفال فى مصر بحوالى ثلاثة ملايين طفل عامل [٢] .

وحسب مسح أسواق العمل فى مصر ١٩٩٨، يتوزع الأطفال العاملون بين الريف والحضر، فيقيم فى الريف حوالى ٨٤% من الأطفال العاملين، نشاطهم الرئيسى هو الزراعة بنسبة تبلغ ٧٨ % من المقيمين فى الريف. يعمل الأطفال المقيمون فى الحضر فى مجال الخدمات، والمجال الصناعى وبخاصة الحرفى بجانب العمل فى الزراعة، ويتقارب حجم العاملين من الذكور مع حجم الإناث وتشيع الأمية بين الأطفال العاملين، فيبلغ الأميين حوالى ٤٥ % من الأطفال العاملين، مقابل حوالى ٢٧ % من فئة "يقرأ ويكتب"، أى أن حوالى ٧٢ % من الأطفال العاملين لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائية على الإطلاق .[٣]

٧. ٢. ٣ القطاع غير الرسمي:

تشير البيانات أن هناك حوالى ٣,٨ مليون وحدة إقتصادية مسئوله عن خلق نحو ستة ملايين فرصة عمل سنويا أو ما يعادل ٣٦ % من إجمالى قوة العمل، تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٧٠ % فى بعض القطاعات الإقتصادية وتنتمى هذه الوحدات إلى القطاع غير الرسمى. ومن الملاحظ أيضا أن العمالة فى القطاع غير الرسمى تمثل أكثر من ٨٥ % من العمـــالة فى القطاع الخاص والمسؤل عن توظيف أكثر من ثلثى العمالة فى مصر .[٤]
ولذلك فإن الحديث عن الملامح الأساسية لأسواق العمل غير الرسمية يكون له أهمية قصوى فى الحديث عن أهم القضايا الحاكمة للتنمية فى مصر.

ووفقا لأحدث بيانات، على المستوى القومى، عن القطاع غير الرسمى وهو مسح أسواق العمل المصرية ١٩٩٨ وبمقارنة بيانات هذا المسح مع مسح سوق العمل ١٩٨٨ دورة أكتوبر يمكن أن نستخلص النتائج التالية: [٥]

- أن العاملين بأجر بصورة غير رسميه قد زاد عددهم من ٣ مليون فرد فى ١٩٨٨ إلى ٥ مليون فرد عام ١٩٩٨.
- إن العمالة غير الرسمية مثلت حوالى ٤٥ % من إجمالى العاملين بأجر فى ١٩٩٨ بعد أن كانت حوالى ٤١% فى ١٩٨٨ وهو ما يشير إلى إتجاه نصيب هؤلاء العمال للزيادة داخل هيكل المشتغلين بصفة عامة.
- إن العاملين بأجر بصورة غير رسمية لا يقتصر عملهم فى القطاع الخاص أو الاستثمارى ولكن حوالى من ٦-٨% من إجمالي العمالة غير الرسمية تعمل بوحدات حكومية وأخرى تنتمى إلى وحدات القطاع العام.[٦]

---

[1] El-Bakly, Ahmed: " Chilled Labor and Labor Markets in Egypt ", Paper presented in international conference an " Enhancing Links between Education and Labor Markets in Arab Countries, API, Kuwait and the Lebanon Ministry of Finance, March 4-6 2002, Beirut, Lebanon.

[2] مصطفى ، علا ، " رؤية مستقبليه لمواجهة مشكله عمل الأطفال " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيه ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

[3] El- Bakly Ahmed, Op. Cit.

[4] El- Bakly Ahmed, Op. Cit.

[5] El- Bakly Ahmed, Op. Cit.

(٦) ماجد عثمان ، مرجع سبق ذكره ، جدول (١٢ ب) ، ص ١٤٤ .

- أما عن نمط وهيكل العمالة غير الرسمية، فقد أشارت بيانات مسح ١٩٨٨ وكذلك مسح ١٩٩٨ إلى النتائج التالية:
- إن النسبة الأكبر من الزيادة قد حدثت فى المناطق الريفية.
- أن مساهمة الإناث من العاملات لحسابهن الخاص أو أصحاب الأعمال مازالت محدودة لا يتجاوز ١٩,٦ % من اجمالى الوحدات الإقتصادية غير الرسمية.
- أن المستوى التعليمى لأصحاب الوحدات الإقتصادية غير الرسمية يتسم بالتدنى، ويتضح ذلك بين الإناث بصفة خاصة.
- تتركز أنشطة القطاع غير الرسمى فى ثلاث مجالات أساسية هى الزراعة، التجارة والخدمات.
- أن المصادر الذاتية، سواء من مدخرات أفراد أو مشاركة مع أفراد أخرين، هى المصدر الأساسى لتمويل تلك الوحدات غير الرسمية. ويعتبر دور مؤسسات التمويل الرسمية والجمعيات الأهلية دوراً ضيئلا حيث أن تلك المصادر لا تمثل أكثر من ٣ % من إجمالى مصادر التمويل.

وتشير هذه النتائج إلى أن الفترة المقبلة، والمتوقع أن ينمو فيها دور القطاع الخاص كقطاع توظيف رئيسى، سوف تشهد نمواً ملموساً فى العمالة غير الرسمية. وأخطر مافى هذا التغير هو أن نسبة متزايدة من العاملين بأجر سوف تعمل فى مناخ غير مستقر بسبب إنعدام الاستفادة بنظام التأمين الإجتماعى أو الصحى أو الأمن الصناعى ويرجع ذلك لعدم خضوع هذا القطاع لقوانين العمل والأجور والتأمينات وغيرها. كذلك ينتشر هذا القطاع فى كافة الأنشطة الإقتصادية سواء زراعة أو صناعة أوتجارة أوخدمات، والقسم الأكبر منه، كما تشير إحدى المصادر، يقع فى قطاعى الزراعة والتشييد والبناء.[١]

٧. ٢. ٤ المتسولون:

يمكن إعتبار هذه الفئة من المهمشين تهميشاً كلياً، خاصة من إكتفى منهم بالتسول كمصدر رزق وإن كان منهم من له عملا آخرً ولكنه غير منتظم ولا يوفر عائداً ماديا كافيا، وفى قراءة سريعة لبيانات تلك الفئة يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- تذبذبت معدلات التسول فى المجتمع المصرى خلال العقود الثلاث الماضية، حيث كانت حوالى ١٩ فى الألف عام ١٩٧٤، إرتفعت إلى ٢٨ فى الألف بعد مرور حوالى ١٤عام، وإنخفضت مره أخرى لتصل إلى ١٨ فى الألف عام ١٩٩٧. [٢]
- أن هناك مستجدات فى الظاهرة، فقد دخل فيها شباب المتعلمين وبعض الموظفين والعاجزين عن العمل والأرامل من الأميات. كما أن بعض من العاملين بالقطاع غير الرسمى والباعة الجائلون الذين يعرضون من السلع ما يعد تافها، هم من المتسولون. وفى ضؤ ما هو متاح من بيانات تصدرها وزارة الداخلية يلاحظ تزايد أعداد المتسولين فى أغلب محافظات مصر.

---

(١) المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية ، الدورة ١٣ ، ١٩٩٢ -- ١٩٩٣ ، القاهرة ، ص ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

(2) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سبق ذكره .

٧. ٢. ٥ الأطفال المشردون وأطفال الشوارع:

تعتبر مشكلة أطفال الشوارع من المشكلات الإجتماعية التى ظهرت فى المجتمع المصرى وفى الآونة الأخيرة بصفة خاصة والتى وصلت إلى حد الظاهرة . وتلك الظاهرة هى بالطبع مفتاح التحولات الاقتصادية النسبية وما اشتقها من تغيرات اجتماعيه مصاحبه. وتشير تقارير الأمن العام فى مصر إلى إرتفاع معدلات الأطفال المشردين والمعرضة للإنحراف إرتفاعا ملحوظا عاما بعد عام، فعلى الرغم من صعوبة حصر وتقدير الأعداد الفعلية لهؤلاء الأطفال إحصائيا نظرا لإعتبارات عديدة، [١] فإن ما يتم رصده وتحريره فى التقارير الرسمية للأمن العام من إجمالي الأطفال المشردين يمكن إعتباره مؤشرا عاما لفهم حجم الظاهرة وإتجاهاتها.

توضح الدراسات السابقة أن نسبة الأطفال المشردون وأطفال الشوارع فى تزايد مستمر، حيث إرتفعت نسبتهم من ٨ % عام ١٩٨٧ لتصل إلى ٣٦ % عام ١٩٩٢. ويكشف تصنيف هذه الفئات أن الفئة العمرية التى يتركز فيها الأطفال المعرضون للإنحراف هى فئة العمر ١٢ - ١٥ عاما بنسبة ٥٩,٢% [٢] وإن الذكور يمثلون الأغلبية فى معظم المحافظات.[٣]

وقد أجمعت معظم الدراسات على أن الحرمان من فرص الرعاية نتيجة لحرمان أسر هؤلاء الأطفال وعدم قدرتهم على رعايتهم، وهو حرمان نتج عن الفقر والبطالة هو السبب الرئيسى لوجود هذه الظاهرة.

٧. ٣ . مقترح لوضع آليات تمكين المهمشين

أ - دور الدولة فى مواجهة التهميش:

يتحدد دور الدولة هنا فى شبكات الأمان الإجتماعى والتى تهدف إلى رفع مستوى معيشة تلك الفئات. ذلك فضلا عن زيادة مساهمة الدولة فى تقديم خدمات إجتماعية تهدف إلى تنمية المجتمعات. ومن الآليات والمقترح زيادة مساهمتها والتركيز عليها ما يلى: [٤]

- **دعم المنشآت الصغيرة وبرامج القروض**

تهدف تلك البرامج إلى العمل على خلق فرص عمل جديدة بهدف التخفيف من حدة الفقر، لذا يجب العمل على تفعيل تلك البرامج عن طريق إشراك المؤسسات المالية الكبرى فى دعم المنشآت الصغيرة والتخفيف من الإجراءات الخاصة بها والعمل على إستفادة القطاع غير الرسمى من تلك الخدمات. ويجب التركيز على أصحاب المنشأة الصغيرة

---

(١) الكردى ، مها ، أطفال الشوارع والتداعيات الأمنية ، المؤتمر السنوى : ٣٢ لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموجرافى ، ١٥ — ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ .

(٢) عزة كريم ، أطفال فى ظروف صعبة الأطفال العاملون وأولاد الشوارع ، القاهرة ، المجلس القومى للمرأة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٣٤ — ٣٩ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سبق ذكره .

(٤) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سبق ذكره ، راضى أسعد ، ملك رشدى ، الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر ، ترجمه عدلى عبد الله ، مركز دراسات نحوت الدول النامية ، الكراسة السادسة ، كراسات البعثة ، القاهرة ، كلية الإحصاء والعلوم السياسية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٧٠ ٧٨ .

والحرفية القائمة بالفعل وخاصة التى تستخدم عمالة كثيفة. ويجب عدم التخوف من المنشآت غير الرسمية، أيضا تشجيع الدراسات السابقة فى هذا المجال إلى الإهتمام ليس فقط ببرامج القروض ولكن يجب أن تكون مصحوبة ببرامج تدريبية فى مجال الإدارة والتسويق .[1]

- مشروعات تنمية المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى:

لقد باتت هناك حاجة ملحة إلى تنمية المجتمعات المحلية عن طريق مؤسسات المجتمع المدنى ومنها الجمعيات الأهلية. لذلك هناك ضرورة إلى النهوض بالقدرات المؤسسية لهذا القطاع والعمل على تطوير القدرات القيادية والإدارية للعاملين به بهدف خلق كوادر ماهرة فى ممارسه أعمال التنمية المحلية. وتهدف العديد من الدراسات إلى الإهتمام بالفئات المهمشة والعمل على تنمية قدراتها لإدماجهم فى تنظيمات فعالة.

ولا يجب أن نغفل دور مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية فى الحد من مشكلة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال، لذا يجب على تلك المؤسسات إعادة النظر فى رسم خططها المستقبلية والعمل على حل مشكلات الأطفال بإعتبارهم الساعد الأساسى لتنمية المجتمع وتطوره ونهضته.

- سياسات مستقبلية مطروحة:

١ - التشريع :

مما لا شك فيه أن للتشريع دورا هاما فى الحد من الظواهر السلبية فى أى مجتمع والأهم من التشريع هو تفعيله وجعله قابل للتطبيق وأن يراعى السياق الإجتماعى للمجتمع فعلى سبيل المثال فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يقدم إطارا منظما لعمل الأطفال، محددا الظروف والشروط التى يعمل فى إطارها، والحد الأدنى لسن العمل ولكن السؤال ينص عن مدى قدرة التشريع من الحد من الظاهرة. فظاهرة عمالة الأطفال كما ذكرنا أزمة إقتصادية وإجتماعية لابد بداية من معالجتها قبل النظر إلى تفصيل التشريع أو القانون وينطبق الأمر على أطفال الشوارع والأطفال المشردين، حيث يجب العمل على الحد من تلك الظاهرة، من خلال الإهتمام بالظروف والملابسات والسلبيات التى أدت بهؤلاء الأطفال إلى اللجوء إلى الشارع وإتخاذه مأوى ومصدر رزق لهم.

ومن هنا تأتى ضرورة مصاحبة السياسات التشريعية بسياسات أخرى مثل السياسات الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية وذلك من خلال وضع إستراتيجية قومية ملائمة تتعرض لكافة أبعاد المشاكل المعروضة وتحديد أدوار الجهات التنفيذية مع التنسيق بين مختلف أطراف العملية.

٢ - السياسات الاقتصادية والاجتماعية:

أن التصدى لمعالجة مشكلة الفقر والتهميش وكذلك الحد من وجود فئات المهمشين لن يتأتى إلا من خلال سياسات وبرامج للتنمية الشاملة، مع وجود خطوات إجرائيه متكاملة، ويطرح من هذا الصدد بعض الأفكار:

---

(١) أنظر على سبيل المثال : عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سبق ذكره ، وأحمد البقلى ، مرجع سبق ذكره.

- تقييم السياسة الإقتصادية الحالية وخاصة فيما يتعلق بشكل ونمط الإنتاج وأثره على البطالة وعلى نمو القطاع غير الرسمى وما يحتويه من عماله أطفال. ويتطلب ذلك النظر إلى العملية التعليمية وربطهما بأسواق العمل المتاحة والمستقبلية مع أخذ كافة العوامل والمؤشرات الإجمالية والدولية من الإعتبار.
- التصدى للفقر من خلال تفضيل وإعادة النظر فى شبكات الأمان الإجتماعى لبعض أسر يعمل أطفالها وكذلك العاملين فى القطاع غير الرسمى وتقديم تسهيلات ودعم مالى للأسر الفقيرة من أجل تعليم وتدريب أبنائهم.
- مراجعة سياسة إلغاء الدعم، بحيث يوجه للأسر الفقيرة وخاص فى مجال الصحة والغذاء.
- كذلك تحتاج السياسة التعليمية، أن وجدت، إلى مراجعة شاملة وتقييم بهدف الوصول إلى تحديد جدوى العملية التعليمية فى مصر إقتصاديا وإجتماعيا، فمما لا شك فيه أن الطلب الإجتماعى على التعليم - حتى بين الطبقات الدنيا- يزداد فى حالة إرتفاع العائد الإقتصادى والإجتماعى للتعليم.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

- أحمد البقلى ، القطاع غير الرسمى وأسواق العمل فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ليفربول ، المملكة المتحدة ، ٢٠٠١ .
- أمانى الحديني ، المهمشون والسياسة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث القوى العاملة بالعينة ، توزيع الدخول ، القاهرة ،٧٥/٧٤، ١٩٧٦ .
- حسن بشير ، منهجية تقويم السياسة القائمة فى مصر ، فى : أمانى قنديل (محرر) سياسة التعليم الجامعى فى مصر .
- راضى أسعد ، ملك رشدى ، الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر ، ترجمه عدلىعبد الله ، مركز دراسات بحوث الدول النامية ، الكراسة السادسة ، كراسات البعثة ، القاهرة ، كلية الإحصاء والعلوم السياسية ، ١٩٩٩.
- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣.
- سيد عبد المقصود ، وآخرون ، الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج إعادة هيكلة وخصخصة شركات قطاع الأعمال العام مع إشارة خاصة لأثر المعاش المبكر على توازن سوق العمل والبطالة ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٢ .
- عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٣ ، العدد ٥٠ .
- عبد الباسط عبد المعطى ، البنية الإجماعية وقوى التغيير الاجتماعي الطبقات والفئات الأساسية : أوضاعهما وتفاعلاتها ١٩٧٠ - ٢٠٢٠، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠، القاهرة ، منتدى العالم الثالث.
- عبد الباسط عبد المعطى، التحولات الطبقية فى المجتمع المصرى من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٦، دراسة مقدمة ضمن أعمال المشروع البحثي مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث.
- عزة كريم ، أطفال فى ظروف صعبة الأطفال العاملون وأولاد الشوارع ، القاهرة ، المجلس القومى للمرأة ، ١٩٩٧.
- الكردى ، مها ، أطفال الشوارع والتداعيات الأمنية ، المؤتمر السنوى ، ٣٢ لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموجرافى ، ١٥ - ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ .
- ماجد عثمان (محرر) ، السكان وقوة العمل فى مصر: الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة ، دار ميريت للنشر ، ٢٠٠٢ .
- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية ، الدورة ١٣ ، ١٩٩٢ - ١٩٩٣ القاهرة.
- المركز الديمجرافى بالقاهرة ، البطالة فى مصر: حلول غير تقليدية ، بحث تحت النشر ، القاهرة ٢٠٠٢.
- مصطفى ، علا ، " رزية مستقبليه لمواجهة مشكله عمل الأطفال " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيه ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- معهد التخطيط القومى ، سيمنار الثلاثاء ، ٢٠٠٢ .
- نادية جمال الدين ، منهجية تقويم السياسة التعليمية فى مصر ، فى : أمانى قنديل ، مرجع سبق ذكره .

- Amartyra Sen, Levels of Poverty: Policy and Change, Working paper submitted to World Bank, Washington DC, NO. 401, July 1980.
- Bas De Gaay Fortman, Human Rights, Entitlement Systems and the Problem of Cultural Receptivity, Paper prepared for workshop on Human Rights and Religious Anthropologics, Amsterdam, Free University, 1993.
- El-Bakly, Ahmed: " Chilled Labor and Labor Markets in Egypt ", Paper presented in international conference an " Enhancing Links between Education and Labor Markets in Arab Countries, API, Kuwait and the Lebanon Ministry of Finance, March 4-6 2002, Beirut, Lebanon.
- Gita Sen and Carmen Grown, Development, Crises and Alternative Visions, Third World Women's perspectives, London, Earthscan Publications Ltd., 1987.
- John Friedman, "Empowerment: The Politics of Alternative Development, Cambridge, MA: Blackwell, 1992.
- Karima Korashm, The Egyptian Economy and The Poor in The Eighties, Cairo, Egypt: Institutes of National Planning, Dec 1991.
- Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, New York, Oxford University Press, 1965.
- Michael, G. Roskin, Robert L. Cord and James A. Mederios, Political Science: An Introduction, New Jersey, Englewood Ciffs, 1994.
- Rachel Heatly, "Poverty and Power: The Case for a Political Approach to Development and its Implications for Actions in the West", London: Zed press in association with Returned Volunteer Action, IC, Cambridge Terrace, 1979.
- Sandra Morgan, " Rethinking Women and Politics: An Introductory Essay. In Ann Bookman and Sandra Morgan, " Women and the politics of Empowerment. Temple University press, Philadelphia, 1988.
- Silvia Blitzer, Jorge E. Hardog and David Satterhaite, Shelter: Peoples Needs and Government Response, Ekisyics, No 286, Jan 1981.

خاتمـــــــــــــــة

" بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية "

من أين نبـــــدأ ؟

١ – غابـــت فى كـــثير من محاولات الاستشراف المستقبلى (مصرياً وعربياً) كتابات وسيناريوهات مؤداها : كيف نبدأ بتخليق ظروف الإبداع ؟ وما هو الحاكم فى مثل هذا التصور ، لنركز عليه ؟ وما هى التفاصيل الأهم فى ذلك ؟

كـــل ما كان لدينا عادة هو إفتراض حسن الفطرة فى الخلق للإنسان ، وجعلنا هذا نهمل عديد من عناصر التنشئة للطفولة المبدعة ، وأهملنا تكامل الوعاء الثقافى العام ، وجعلنا هذا نهمل بعض من أساسيات البحث عن التنظيم المجتمعى (المبدع) المناسب لتوليد عائد إيجابى تفاعلى متصاعد من الجماعة والأمة .

ولاشـــك أن تـــنال التفاصيل فى التنشئة وإتخاذ القرار ومنظومة القيم أهمية خاصة فى تأهيل القدرات البشرية المصرية . فالقول بأن الحلول تبدأ بالسماح بالديمقراطية والتعددية ، قد يمثل صياغة غير سليمة إذا ما أهملت القيم والممارسات وآليات الإبداع . وهذه التفاصيل الأخيرة تنبهنا إلى أن الديموقراطية التعددية لابد وأن تـــتوازى مع أشكال عديدة – إلى خارج السياسة بمفهومها الضيق – للمشاركة الأوسع فى الاختيارات البيئـــية والثقافية والتكنولوجية . وتجعلنا نلاحظ أن الديموقراطية هى الانتظام فى الدفاع عن ضرورة فهم " الآخر " ، واستمرار التفاعل معه ، والدفاع عن حقه فى إبداء رأيه .

والاهتمام بالإبداع فى هذه الدراسة إنما يوسع المقولات الخاصة بأغلب الناس ، ومتوسط الناس ، إلى مقولات (تناسب احتياجات القرن الحادى والعشرين) فى البحث فى " داخل كل فرد " والعناية " بكل فرد " وحقوق كل فرد .

وأى تصور مستقبلى لمصر (أو سيناريو) لابد وأن يعنى بذلك ولكن ذلك يحتاج حتماً إلى الآتى :

- سر أعماق وتفاصيل التحولات الحضارية والتكنولوجية ، حتى نلاحظ قيامها على المعرفة وتغيير مكانة العديد من القطاعات الخدمية (فتتحول إلى قطاعات رائدة تنموياً) .
- الاهتمام " بفنون إمتلاك وإدارة المعرفة " [1] .
- بلـــورة نظـــرية لتحول حقيقى – يبنى على نظرة التعقد – فى الأنموذج : فى النظر للآخر والعالم والحـــياة فى البيـــئة والمجـــتمع العالمى وتنافس الحضارات وكفة تطور العلم ، وتعقد ما بعد التصنيع والحداثة .
- ملاحظـــة وتعجـــيل نمو علاقات جديدة عبر الدول وعبر المصالح التقليدية لمجتمعـــات طبقية (بالمعنى التقليدى للطبقة) .

---

(١) وهنا يمكن الرجوع دائماً إلى كتابات محمد رؤوف حامد باللغة العربية ، وإلى حوارات مكثفة على الإنترنت تحت شعار

Defining the World s Public Property

وكتابات

Ph. Queau, I. Kaul, I. Grunbery, M.A. Stern , F.A. Hayek, ...

وكلها تشير إلى مخاطر عدم البحث (فى الفكر التنموى) عن " من يمتلك المعرفة " .

- إفتراض أن العلم الحالى والتنوع الحضارى وزرع الثقة بتنوع الثقافات وعطاءها الايجابى ، يتيح فرصا هائلـــة لإختصار الزمن فيما يتبنى كإنجاز وشعار ، ومن خلال التغيير المؤسسى المستمر والتحول فى الاهتمام بكل فرد وكل ثقافة فرعية من وضع الحركة والتنافس •
- ينصـــب الرهان هنا على إمتلاك المعرفة وتدفقها وتمايزها ومعدلات الإضافة لها ليس فقط بالإنتاج ولكـــن بالبحـــث والـــتطوير والتعلـــيم والإدارة والتسيير والمشاركة بالحكم ومن خلال الفصل الاجتماعى ، والإعلام والثقافة والفن ، وفى اتجاه تعظيم متنالى لسرعة الحركة فى التقاط الفكرة والإبـــداع والترويج والتسويق والهندسة العكسية ودخول جديد للنشاط والسوق الاقتصاديين • أى إعتبار كل البشر منتجى معرفة ، وبقدر المعرفة لديهم سيكون تأثيرهم فى توجيه مسيرة المجتمع • الـــتدفقات إذن معارف قبل أى شئ آخر ، والتنظير / تفاعلات وترجيعات ومتطلبات هذه المعارف • والمجتمع هنا مفهوم جديد لدينامية النظم وهندسة المجتمعات •

من ما سبق نصوغ مفهومنا للعولمة ، والاستقلال وإتخاذ القرار ، وللتنافسية ، وفى التقنية كيف تكون " متقدمة " ، وللاستدامة (بمفهوم مختلف) •

- تتكاثر الفواعل المجتمعية (ومنتجو وملاك المعرفة) فى هذا التصور المستقبلى ، وهذا يؤدى بالضرورة إلى هـــياكل مرنة للمؤسسات ودائمة التغير • كما يخلق مهن ووظائف مرنة جديدة تماماً • ينتقل التعليم دائماً فى الانتاج والثقافة والموئل والإبداع والبيئة ••• إلى تقسيمات وتصنيفات جديدة •

فى التصنيفات الجديدة حاجات خاصة ، وواعدون ، إستثمار فى العقول ، ومروجو تقنية ، اســـتقلالية حـــركة وتنافسية لثقافات وجماعات ، استثمارات خارج الوطن ، مشروعات دون حـــراك عـــبر المكان ، إتصال من بعد وإدارة وإنتاج من بعد ومشاركة سياسية من بعد ، وحكم تشاركى من بعد ، وتأثير على النظام العالمى من بعد •

وننـــتقل مـــن مؤسسات الأعمال الصغيرة (كنتاج لتطورات عالمية تقنية) إلى مؤسسات ووحـــدات مـــتقدمة ، قائمة على كثافة المعارف والإدارة العلميتين والتنافسية ، وتطوير مفهومى الأسرة والحكم ، والتعلم المستمر بالموقع •

- هنا رهان ومخاطرة " تجذب عقولاً مصرية وغير مصرية إلى " المشروع المصرى للتنمية" وتغيير العالـــم (يستخلص دروساً مستفادة ، ويتسلح معرفياً فى المقابل ، ويحمى أمنه القومى) •

ويـــنطلق من كل الثقة بالنفس ، وإنهاء الأشكال المقلدة المستعارة من " الدولة الحديثة " فى وزارات وجامعات ومدارس • ومن أن الطفل والشباب ليسوا حملاً ولكن حملة معارف وطاقات هائلة تشارك تباعاً فى صياغة المستقبل من خلال تكرار التغيير والاهتمام باقتناص كل فكرة مبدعة •

وهكـــذا تتغير أساليب إرتقاء المهن والوظائف ، ويكون التنافس على الوظائف والمهمات • وهكذا يتغير التوزيع عبر المكان وعبر شرائح المجتمع •وتتغير المفاهيم تباعاً•

- فى كل ماسبق ، تختبر النماذج الفكرية والعلمية تباعاً ، ويحكم المجتمع تقاليد الجمعيات والجماعات العلمـــية • فهناك دائماً محاسبية على العائد المباشر قبل العائد المتوقع ، ويتضح الفرق بينهما كثيراً كلما زادت سرعة المجتمع واختصاره للزمن •

ومـــن كـــل ما سبق " إعادة تعريف جذرية " للموارد والإمكانات والمفاهيم والمصطلحات والمصالح •••• ومؤشرات التقدم ، وتتكرر إعادة التعريف باستمرار عاكسة لمدى تقدم المجتمع • فهى يجب أن تتغير كلما تقدم المجتمع •

٢ – لقـــد نمـــت لدينا قناعة عامة بأن الجهود التربوية المحلية من ناحية ، وتطورات وسياسات ومؤسسات العولمـــة مـــن ناحـــية أخرى ، إنما تتبادل التأثير مع بعضها البعض • وتمر التأثيرات بالتطورات الاقتصادية والتصحيح الهيكلى الاقتصادى ، ولكنها أيضاً تشمل موضوع وتشابكات أنساق القيم وتغير النظام السياسى العالمى ومؤسساته وأنساق العمل وسط هذا النظام • أى أننا لابد وأن ننظر للعولمة فى شمول وتكامل مظاهرها إجتماعـــياً وحضارياً وإعلامياً ، ولابد وأن ننظر للمنظومة التربوية من خلال تفاعلات أنساق القيم وقضايا الإنتماء والأدوار الحديثة للدولة أيضاً •

لقـــد أثـــارت الدراسة ضمن أمور أخرى أن التعامل التربوى التعليمى (وبالطبع فى سياقه وتكامل ظـــروفه المحلية) مع وقع العولمة وتحدياتها للهوية والتكامل المجتمعى والأمن القومى لابد وأن يكون دينامياً • والدينامية من خلال البدء بفهم صحيح للمحيط الإقليمى والعالمى ، وسيلة متكاملة لأولويات وآليات ، ثم تعديـــل المسيرة وجمع المعارف وتبدلات أخرى فى الرأى العام العالمى والمصالح • ولابد وأن نستكمل لذلك دراســـاتنا ومعارفـــنا ، وأن يكون للتربويين مراكز الاستشراف وإدارة الأزمات وقواعد المعلومات المطورة الخاصة بهم •

- وتشمل الآليات كافة التعبيرات عن ما نراه إيجابيات بالعولمة يستفاد منها فى تطوير التعليم والتنشئة والتنسيق والتعاون العربى الإقليمى المنافس ، وخفض تكاليف هذا التطوير ونشره إلى كافة البقاع العربـــية • كما تشمل الآليات كشرط مكمل تجاوز سواء الانبهار بالعولمة أو التسليم والانهـــزام أمامها ، أو إفتراض (غير مبرر) بأنها الهجمة التالية والساحقة للرأسمالية العالمية •
- فى إشـــاراتنا لـــتطوير التعليم ، لم تخرج التغيرات الواعية المطلوبة فى التعامل مع شراسة التنافسية الاقتصادية فى إطار العولمة عن ضرورة التحقيق السريع (من خلال السياسة والإعلام وتبنى مدارس تربوية عربية صلبة وموائمة) للآتى :
  - امتلاك روح ومهارات النقد والشك •
  - تعلم النسبية والتحليل المنظومى وتعلم التعبير الصريح عن الذاتية •

- تعلم الاستقلال فى إتخاذ القرار والاستشراف واستخدام معايير فى كل ذلك مشتقة من الهوية الخاصة والبيئة الخاصة .
- تعديل النظرة للآخر التى يقبل مفاهيمنا للتقدم ويقبل التعايش معنا لأهداف إنسانية .
- تحويل العمل التربوى إلى تدريب على الإبداع وتخليق الأفكار الاقتحامية .
- التدريب على مناهج وعلوم التعقد ، وعلى التفكيك ثم صياغة كل متكامل جديد .
- دخـــول عـــالم ثقافـــة المحاكاة والتبارى الذكى والعمل وسط اقتصاديات التنافسية (بين مجتمعات المعلومات الذكية) .
- اهتمام خاص بالصحة والجمال فى التنشئة وبكل من أنواع الذكاوات المختلفة .
- ورعاية المعلم والمدرب وتعميق إنتمائاته ومتابعته للتطورات فى المحتوى والأساليب بالتعليم والعلم .

ولكل من هذه النقاط سياساتها ومناهجها وإعلامها ، وتعديلات فى توزيع الثروة والسماح بالمشاركة فى إدارة المنظومة التربوية والمحاسبية المجتمعية لها ، وفى أساليب تقييم الطالب والمعلم ، وفى " تشكيل الكفاءة الخارجية " للمنظومة التربوية .

- تشـــمل رؤيتـــنا هـــذه منتهى المرونة فى إعادة تشكيل مؤسسات التعليم والإعلام التربوى وبناء قواعد المعلومات .
  - تسمح بالتعلم المستمر مدى الحياة عن بعد .
  - تســـمح بـــتكامل فى الموقـــع (والأسرة ومكان العمل والمحليات) لكل من الإنتاج والتعليم والثقافة والترفيه وحماية الأمن الشخصى والقومى فى كل متكامل .
  - تســـمح بعـــدم الفصل التعسفى لتخصصات لم يعد لها مكان فى هذا العصر ، بل تشجع على زيادة سنوات التمدرس ، واختصار الزمن فى التعليم العام والجامعى ، وبناء مراكز وكليات فى المعارف البينية والمعارف العابرة للعلوم الأكاديميـــة التقليدية المتراجعة .

- لاشـــك أن أمامـــنا فريضة إنقاذ الناهبين والواعدين إنتاجياً وابتكارياً وفى الاستفادة من ثورة المعلومات والتعامل مع التبارى الذكى والأسواق ، وفى إبداع الحلول المحلية . وأغلب هؤلاء من الشبيبه أصحاب المســـتقبل يحـــتاجون منا كل الرعاية . ويحتاجون منا فرض الوهم المحيط ببعض المفاهيم وكشف بعض عيوب نظم التعليم الحالية والإسراع بالعلاج .
- وأمامنا فريضة أن يكون التعليم والتنشئة وتطوير قيم الابتكار والاستشراف مداخل لحماية الأمن القومى وللإســـتقرار المجـــتمعى ، وكـــل تلك الاحتياجات الصعبة فرضت لها التطورات بنظم جمع المعلومات واخـــتراق نظـــم الحياة التى صاغتها التقنيات المعاصرة ، وفرضت أساليب القتال الحديثة واحتياجاتها لمعارف ومهارات خاصة ، وتفرضها ضرورات تطوير عقائد عسكرية عربية خاصة .

- الـــتحول بالغايات التربوية إلى تحرير الإنسان ، كفرض على أى نشاط تعليمى ، وإلى محاربة الفقر ، وإلى معاونـــة المحليات الفقيرة حيث تدنى مستويات معيشته • وأن تستخدم وسائل الاتصال الحديثة فى كل ذلك •

وأن ذلـــك يحـــتاج إلى شبكه منافسة ومكملة مع الإنترنت ، شبكة إقليمية ، تحافظ على الهوية واللغة وتمايز الوسائل والموارد والبيئات والمواد التعليمية وأنماط الإنتاج •

ولذلك كله انعكاسات فى تطوير البنية التحتية المعلوماتية والفنية والبشرية للعمل التنموى المصرى وللعمل العربى المشترك •

والمراحل الأولى للعمل التربوى سيكون عملنا فى برنامج متكامل للفهم الجديد ، وبدايات الـــتدرب على الإبداع المستقل والحوار المنتج وتحسس الطريق فى إنتاج تقنيات الإستخدام الأفضل لبعض التقنيات المتاحة المستوردة •

- أن غاية وعائد التعليم (والأبعاد التربوية المكملة) هو تعليم الإنسان كيف يتعلم تعلماً ذاتياً يتيح له فى نفـــس الوقـــت أفضل المعلمين والاستشارات وظروف التجول وسط المعرفة ، ومحاربة الفقر ، ونشر الحاسبات المطورة والمدعومة بمعاونة الحكومات والعمل الأهلى يمكن أن يساعد فى تحقيق كل ذلك •

٣ - كافـــة السياســـات والآليات لا تعمل دون قناعات وقواعد سلوك وأعراف ملائمة • وأغلب هذه القناعات والأعراف والقواعد تطور لتكون فعالة من خلال محيط يسمح بالمشاركة الواسعة والتوجيه والمحاسبة والتعبير الحرعن الذات • وأغلبها لا يعمل دون إهتمام خاص بالتنشئة والصحة ورعاية خاصة بالأم والعائلة

- والآلـــيات المـــتكاملة تهتم أيضاً بالتعرف على وزن المستقبل والخلف (بدلاً من التلف) فى التوقعات وصنع السياسات ، وفهم التغيرات الجيوسياسية وفى الأسواق والأذواق ، وفى مفهوم قوة الدولة ، وفى طبيعة المصالح والثروة التى أصبحت فى المعرفة بأكثر من كونها فى المال •
- عليـــنا أن نكـــون أكثر اهتماماً عند شمول معالجتنا باقتصاديات التربية والصناعات التربوية والعائد المباشـــر للتعلـــيم فى مرحلة الدراسة وإنتاج وتسجيل المعرفة ، وإشراك القطاع الخاص والأهلى فى توجـــيه التربية والتعاقد مع المؤسسات والاستفادة بالعائد المباشر • إضافة إلى الترشيد استفادة بثورة الاتصالات والتعليم للذات عن بعد مدى الحياة •
- وعلينا معرفة أن التعليم والتربية إعداد للبشر ، قادرين على إضافة تجديد وإبتكار فى الموارد وليس إنتظار فرص عمل بعينها • ولاشك أن التطوير فى إتجاه التنمية البشريـــة هذا هو المفهوم الذى يجب أن نحـــدد به مفهوم الثورة " كحدث دينامى ومستمر " • (أى القادرة على المشاركة وإبداع فرص عملها) إنما يقلص أيضاً الفجوة بين العرض الطلب لمنظومة التربية •

كمـــا يمكـــن الاســـتفادة بالمتاح الإفتراضى والإلكترونى عالمياً ومجاناً من مكتبات ومتاحف وأماكن سياحية وعروض وكتب ومجلات علمية ومواد تعليمية بعد الفرز والتقييم لها ٠

وكما يمكن استرجاع مكانة وأهمية البحث والتطوير الجامعى فى تطوير التربية والتعليم على كافـــة المســـتويات وفى تدبـــير التمويل وفى الرقابة والتقييم والترشيد وفى خدمة مجمل التنمية عامة ولتخليق القدرات التنافسية فى إطار العولمة الاقتصادية خاصة ٠

٤ – عليـــنا ألا نتصـــرف وكأن الدولة القطرية الحديثة قد انتهى دورها ، وأن المشاريع القومية العربية والتنســـيق العـــربى أصـــبح غير وارد أو محدود الفائدة ٠ فالعولمة تتطلب منا دعم مفهوم الدولة فى الإدارة والـــتفاوض فى نظمـــنا وأهدافنا ٠ والعولمة تفرض التكتل مع التنوع مما يؤكد أهمية دعم مشروعات إقليمية وعربية ٠

وأصـــبح للدولة أدوار هامة فى توفير المعرفة وتنظيمها وفى التطوير الجذرى فى تحققه وإعداد الإدارة العلمـــية عـــلى كافـــة المستويات كضرورة للعيش فى عالم العولمة ٠ وللمدير العلمى معارضة ولكن له أيضاً شخصيته التى تبنى منذ لحظات التنشئة الأولى فى النظرة النقدية والعمل الجماعى والديمقراطية والإنسانية ٠

كل ماتم ذكره لا يتناقض إطلاقاً مع كون الدراسة قد طالبت :–

– بمشـــاركة الطلبة والشباب والقطاع الخاص بتوجيه التعليم والتدريب والبحث العلمى والإعلام ، بل أن أى إنشاء لآلية للمحاسبة المجتمعية والشفافية إنما أصبحت من ضرورات قيام الدولة الحصينة القوية وتلك المشاركة الأوسع ستكون مصادر الدولة للمعلومة والمعرفة وحصانة الأمن القومى ، وفرصتها الأخيرة لاكتساب قدرات تصديرية تنافسية ٠

٥ – حاولـــت الصفحات المتقدمة فى هذه الدراسة التعرض للقضايا ذات السمة الأهم التى ترقى فى سلم الأولويات إلى القضايا والمعوقات الحاكمة فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية – ولكن يبقى السؤال دائماً ٠٠٠ من أين نبدأ ؟ ٠

لقد نبه الجزء الخاص فى الدراسة بالجودة النوعية فى التعليم إلى أهمية الموضوع ودوره فى بناء المهارات والقدرات البشرية ، وان كان وضح باليقين أن هذه الجودة النوعية قضية حاكمة فى موضوع التنمية البشرية – وكمـــا ورد فى الدراسة – هى ضرورة حتمية بل فريضة ولكنها – للأسف – فريضة غائبة (وعلنا نلتفت إليها قبل فوات الأوان) ٠

ولاينصرف الذهن هنا إلى التساهل مع القضية لأن تحسين الجودة النوعية للتعليم عمل شاق وصعب ويحتاج إلى تخطيط سليم ووعى تام بكل القضايا وإفرازاتها ٠ وهذا يعنى أنه لا بديل عن تحسين الجودة النوعية

للتعليم من أجل بناء المهارات وتنمية القدرات التى يحتاجها رأس المال البشرى فى عالم الإقتصاد الكونى وذلك يستوجب إتباع الآتى :

(١) لابد أن يبدأ بناء المهارات فى مرحلة التعليم الأساسى ٠

(٢) الإهتمام بالحاسوب واللغات والرياضيات والعلوم وتدريسها كتكنولوجيا وليس كمعلومات ٠

(٣) إعـــادة الـــنظر فى التعليم الفنى لأنه لم يعد مناسب للإقتصاد الحديث كثيف الإستخدام للمعرفة والتقنية ٠

(٤) تغيير أساليب التدريس والتحول من التدريس المباشر إلى التدريس غير المباشر ٠

(٥) غـــرس قـــيم تـــربوية جديـــدة من أهمها التعلم الذاتى والتعلم المستمر والتفكير الناقد والتعلم الإبتكارى ٠

(٦) زيادة الصرف على التعليم الأساسى ، لأنه منبع تكوين المهارات ٠

(٧) زيادة الصرف على مفاتيح الجودة (الأهداف – المناهج والمواد والوسائل ، مهارات المعلمين – أساليب التقويم) ٠

(٨) الإصلاح الجذرى للمناهج بحيث يحدث تغيير المنهج ، أى تبنى أهداف جديدة ، ومحتوى حديث ، وصحيح ، وصادق، ومناسب ، ومرتبط بحل المشكلات وتكوين المهارات وبناء القدرات ٠

(٩) الإهتمام بإصلاح السياسات وإبعادها عن التسييس (لأن التعليـــم إذا تسيس تسوس) ٠

(١٠) إدارة النظام التعليمى بمنهجية الآداء والأخذ بأسلوب الإدارة الإستراتيجية والتحول من الرئاسة إلى القيادة وتوسيع قاعدة المشاركة فى صناعة القرار وتحمل المسئولية وقبول المساءلة ٠

(١١) البحث عن آليات أفضل للقبول فى التعليم العالى ولتكن الثانوية العامة مرحلة منتهية ولابد من توجيه القبول فى التعليم العالى لتلبية إحتياجات التنمية وليس للإيواء وملء الأماكن بالطلاب ٠

(١٢) الـــتقويم الشـــامل لجميع عناصر المنظومة التعليمية وفى جميع المراحل حتى يتم تشخيص القضايا وتحديد الإختناقات ٠

(١٣) الأخـــذ بمنهجـــية التخطيط الإستراتيجى المعتمد على الرؤى المستقبلية والأهداف بعيدة المدى والسياسات والإستراتيجيات الواقعية والمستقرة ووضع الخطط التشغيلية ومتابعة تنفيذها ورصد إنجازاتها وتصحيح مسارها وتقويم نتائجها وعائداتها ٠

(١٤) إقامـــة شراكة إستراتيجية بين مراحل التعليم المختلفة من ناحية وبين متطلبات التنمية من ناحية أخرى ٠

(١٥) تمهـــين التعلـــيم والأخـــذ بالأساليب الحديثة الفاعلة فى إعداد القوى العاملة به وتدريبها تدريباً مســـتمراً وتنمـــية مهاراتها والأخذ بالتقنيات الحديثة مثل الوسائل متعددة الوسائط لكى يصبح المتعلم باحث ومكتشف للمعرفة ومهيمناً عليها وموظفاً لها ٠

ويبقى التعليم هو الورقة الرابحة لتحقيق معدلات عاليه من النمو الإقتصادى بفضل بنائه لمهارات قوة العمل وتنميته لقدرات رأس المال البشرى ٠

٦ – تقـــوم مصـــر اليوم بتبنى برنامج طموح لتحديث مصر وتأتى الصناعة فى مقدمة هذا البرنامج إذ أنها القطاع الديناميكى القادر على توليد فرص عمل أكثر من الأنشطة الأخرى ٠
إن حل مشكلة البطالة يكمن فى جوهره فى حل مشكلات الصناعة وتحديثها لتكون قادرة على المنافسة عالمياً وخاصة بعد دخول عملية الشراكة المصرية الأوروبية مراحلها الأخيرة ، وتتضمن عملية التحديث إستخدام التكنولوجـيا المـتطورة لتصبح السلع المصريـــة قادرة على المنافسة عالمياً ٠ ولكن قبل الآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة ، فإن العنصر الحاكم فى تحقيق ونجاح التحديث والتطوير هو القدرات البشرية " عمال مصر " ، وصولاً إلى منتج وطنى مصرى متميز قادر على المنافسة العالمية ٠

٧ – أوضحت الدراسة أننا فى حاجة إلى سياسة تكنولوجية تحدد أولويات مبادرتنا التكنولوجيـــة ، وتعطى المجـتمع العـــلمى المصرى الدور الأول فى التنمية التكنولوجية ، وتحدث تكاملاً بين منظومة البحث العلمى والمـــنظومات الإقتصـــادية ٠ فـــالذى يحكـــم التطور التكنولوجى فى أى بلد ليست المنظومة العلمية ولكن المنظومات الإقتصادية والمنظومات التى تقول كيف يحدث هذا المجتمع قيمة مضافة وكيف يعظم القيمة المضافة ٠ ليســـت لدينا سياسة محددة للبحث العلمى ٠ العلماء والباحثين فى مصر أستثمرت فى إعدادهم الأكاديمى ملايين الجنيهات وفيهم كوادر قادرة وتستطيع أن تنتج على أعلى مستوى ، ولكن البيئة الإجتماعية والثقافية لا تسمح لهم بالإنتاج ٠

نحتاج أيضاً إلى سياسة معرفية خصوصاً والعالم ينتقل حالياً من مجتمع المعلومات إلى مجتمـــع المعرفة ٠ حيـــث ستصبح هى الأساس الأول فى توليد الثروة وليست المواد الخام ٠ إدارة المعرفة هى التحدى الحقيقى لكـــى أصـــل إلى مجتمع المعرفة ٠٠ والسؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف نعد المجتمع المصرى ليكون من مجـــتمعات المعـــرفة وهو لم يتمكن بعد ليكون مجتمـــع معلومات ؟ ٠٠ بمعنى كيف نقفز بالمجتمع المصرى إلى مجـــتمع المعـــرفة ؟ ماهى التحديات التى سنواجهها والتى لابد من تخطيها ؟ ، فلم تعد قوة الدولة الحقيقية تنحصر فى القوة التكنولوجية ولا القوة العسكرية فقط بل القوة المعرفية ٠ التحدى الموجود هو مدى قدرة المجتمع المصرى على إستيعاب المعرفة الحالية المعاصرة سواء فى التكنولوجيا أو فى الإقتصاد او العلـــــم بشكل عـــام ٠ ومن هنا فأمامنا مهمتان ، المهمة الأولى كيف أقيم بنية تحتية تسمح لنا بالإستيعاب الفعال للمعرفة المعاصرة لكل أنواعها والمهمة الثانية هى قدرتنا على الإسهام فى إنتاج المعرفة العالمية ٠

٨ – توصلت الدراسة إلى إستنتاج عام مؤداه أن الإبداع المجتمعى يعتبر تطبيق للمنهج العلمى على المستوى المجـــتمعى ككل ، وهو الأمر الذى يقلل – بحسن إدارته – من اللا نظام العام فى المجتمع ، ويساعد الموارد البشرية فيه على إنجاز عبور فجوات التخلف ، وعلى التخلص من الإرتكان على الإعتماد شبه المطلق على الفـــرد وما يتبع ذلك من تداعيات سلبية ٠ ومن هذا المنظور ، فإن الإبداع المجتمعى يقود إلى تعميم ممارسة حق الإبداع ، ويجعل المجتمع – ككل – فى كل لحظه من حياته قادراً على الإستفادة بكافة الكيانات المكونة لـــه (مـــن أفراد ومؤسسات) ، منحزاً للتغيير إلى الأحسن ، قادراً على إستشراف المتغيرات والتحديات ،

ومتمكـــناً من التفاعل الإيجابى معها ، ولا يجب ان يظل كل ذلك قيد التمنى لأن المعوقات هناك ولا بد من التعامل معها مهما عظم أو صغر حجمها .

٩ – توصـــلت الدراسة فى جزء هام من أجزائها (الإعلام : قضية بناء وتنمية القدرات المصرية – نحو مجـــتمع المعرفة والثقافة العلمية) إلى أثر نشر المعرفة والثقافة العلمية – بشقيها المعرفى والسلوكى – على تحقـــيق تنمية القدرات البشرية وأهمية هذين العنصرين فى ظل الثورة التكنولوجية التى تجتاح العالم وتشكله فى إطار جديد يتطلب إنساناً جيداً وفكراً متجدداً وثقافة علمية مختلفة .

وفى هذا الشأن طرحت الدر اسة عدة مقترحات أساسية فى التالى :

(١) يمكن لنظم الإعلام تحقيق إضافة جديدة فى مجال التعليم عبر مفهوم مختلف للتعليم ينطلق من حقيقة أن الـــتطور الهـــائل فى العلـــوم ومعدل تسارعها لن تستطيعه أجهزة التعليم التقليدية ، وأن تعليم الإبـــداع – وهو الأكثر صعوبة – لا يمكن حصره فى التعليم الرسمى بل يتم عن طريق إيجاد بيئة تعليمية مغايرة .

(٢) عدم إمتلاك أجهزة إستقبال القنوات الفضائية سيعمل على عدم تحقيق أهدافها فى مجال تنمية الوعى المعرفى المصرى ، والمطلوب هنا هو مشاركة القنوات المحلية فى ساعات البث الأرضى المخصصة لها

(٣) زيادة الجرعة العلمية فى القنوات العامة مع زيادة نسبة البرامج الثقافية إلى مجمل البرامج الأخرى .

(٤) الإرتفاع بمستوى آداء الإعلاميين بإدماجهم فى دورات علمية مكثفة تشمل كافة أنواع العلوم .

(٥) أن توسيع آفاق المجتمع المصرى ونشر قيم التسامح وإستيعاب الآخر للتفاعل مع المجتمع العلمى لن تأتى من نمط البرامج القائمة حالياً والتى يلزمها الكثير من المراجعة والتمحيص .

١٠ – إختتمت الدراسة فصولها بجزء هام عن " قضية تمكين المهمشين " . كأكثر حلقات المجتمع هشاشة فى النسيج المجتمعى المصرى وكأحد القضايا والمعوقات الحاكمة فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية ، ولقد تم إقـــتراح عدة مقترحات تضمنت التركيز على دور الدولة فى مواجهة التهميش عبر آليات التركيز على دعم المنشآت الصغيرة وبرامج القروض ، كما نبهت إلى أهمية مشروعات تنمية المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى .

ولم تغفـــل الدراســـة أيضاً طرح السياسات المستقبلية التى تخاطب مراعاة السياق الإجتماعى من خلال تفعيل التشريعات ومصاحبة السياسات التشريعية بسياسات أخرى مثل السياسات الاقتصادية والإجتماعية والتعليمية مـــن خـــلال وضع إستراتيجية وطنية ملائمة تتعرض لكافة أبعاد المشاكل وتحديد أدوار المؤسسات كجهات تنفيذية مع مراعاة التنسيق بين مختلف الأطراف الأخرى .

كمـــا تم طـــرح بعض الأفكار التى تتعلق بالسياسات الإقتصادية والإجتماعية وتقييمها للتصدى لمشكلة الفقر والتهمـــيش وربط ذلك بالعملية التعليمية وأسواق العمل الحالية والمستقبلية ولفت الأنظار إلى مراجعة سياسة إلغاء الدعم وأثره على مجالى الصحة والغذاء .

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ – ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١–١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣

٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	**Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,**	**Sep,1986**
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو, ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠

٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢

٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	**The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries**	**Nov.1993**
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦

١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	**December 1998**
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩

١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢

١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر, الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	اولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الاحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣